جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كليـــة الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر الإستراتجية الأمريكية على الأمن في منطقة الخليج

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطلبة:

- زيد الخير الطاهر
- ساسي لزهاري

إشراف الأستاذ:

- أ/ مرزوق مولاي

السنة الجامعية 2016-2017 ـــة

مقدمة

مقدمة

تمتعت الولايات المتحدة بفترة من السيادة العسكرية شبه المطلقة منذ انهيار الإتحاد السوفيتي، إلا أن هجمات 11 سبتمبر 2001 والإخفاقات في حرب العراق، فضلاً عن الصعود السريع للنفوذ الصيني، جعلت من إعادة النظر في ركائز الإستراتيجية العسكرية الأمريكية شيئاً ضرورياً لا يمكن تجنبه، من هنا كانت مصادقة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش على وثيقة «مراجعة الموقف العالمي لوزارة الدفاع»، وذلك نتيجة تغير بيئة عمل القوات المسلحة الأمريكية في بداية القرن الحادي والعشرين، وعملية المراجعة تلك هي عملية مستمرة تساهم فيها بدرجات مختلفة وطبقاً لطبيعة كل جزء فيها وزارة الخارجية، الكونغرس وأجهزة المخابرات والوكالات الأمريكية الأخرى، وكذلك بعض الدول التي توجد على أراضيها قوات أمريكية. وتتمحور كل خلاصات الدراسات الإستراتيجية الحديثة في عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 على أهداف إستراتيجية جديدة، وبدلاً من التركيز التاريخي على ما سمي بالسلام الأمريكي ، وهو السلام الذي يتوفر بتفوق عسكري أمريكي لا يضاهيه أي قوة عسكرية أخرى، حدث تغير في التوجه الإستراتيجي الأساسي، وأصبح التخطيط الاستراتيجي يركز على التحول العسكري الأمريكي بما يسمح بالحفاظ على هامش مقبول من التفوق العسكري، إضافة إلى دعم علاقات التحالف الإستراتيجية مع أعداد متزايدة من الدول.

ومنذ تأسيس وزارة الدفاع الأمريكية عام 1947، كان كل التفكير الإستراتيجي الأمريكي يتعلق بكيفية الاستعداد لحرب ضد قوى كبرى، لكن أحداث 11 سبتمبر قلبت كل التوقعات بشأن حروب المستقبل، ومن هنا ساهم تنظيم القاعدة في تأكيد قناعة أن الولايات المتحدة لن تتورط في حروب تقليدية ضد دول في المستقبل المنظور، وهناك ثلاثة أسباب عجلت بضرورة مراجعة الإستراتيجية الأمريكية:

أولا: ظهور تهديدات جديدة لا يمكن توقعها وتقلص التهديدات التقليدية

تغيرت التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة، وأصبحت تهديدات من النوع الذي لا يمكن توقعه كما كان في عهد الحرب الباردة التي مثلت حجر الأساس للعقيدة الإستراتيجية الأمريكية لما يقرب من 60 عاماً. وصاحب تغير التهديدات تغير بيئة العلاقات الدولية حيث صارت وحدات أخرى غير الدول تمثل تهديداً للأمن العالمي والأمن الأمريكي في نفس الوقت، تنظيم مثل القاعدة ساهم بدرجة كبيرة في هذا التغير بعدما قام بهجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، إضافة لتبنيه القيام بهجمات عديدة في دول أوروبية وآسيوية وأفريقية، ويمثل عدم توقع مصادر التهديدات وإمكانية تبلورها في هجوم ينظمه عدد قليل من الأشخاص تطلب إعادة النظر في العقيدة العسكرية الأمريكية لتحدد كيف لها أن تتعامل مع أخطار لا يمكن التنبؤ بها.

تُعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نظرًا لطبيعة وحجم المصالح الغربية والأمريكية فيها خصوصاً، ولسيادة فكرة أن ديمومة واسمرارية الدول الصناعية المتقدمة يأتي من خلال كون هذه المصالح بعيدة عن أي مصدر للتهديد أو للسيطرة عليها.

مقدمة

وقد أثبتت أحداث نهاية القرن العشرين الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي، وذلك بسبب المكانة العالية التي تتمتع بها هذه المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أو لامتلاكها أهم موارد الطاقة من الغاز والنفط في العصر الحديث، مما جعل منها محورا مهماً من محا ور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

وعليه فان المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي يمكن أن يلاحظ أن هذه المنطقة تدخل في صلب المصالح الأمريكية، لذلك صاغت الولايات المتحدة سياساتها وإستراتيجياتها حيال المنطقة بشكل واضح في بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث تُعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي دخلت فيها السياسة الأمريكية مداخل كثيرة من أجل تأمين المركزية الأمريكية في المنطقة.

وقد كان من نتائج إنتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي السابق إدراك الولايات المتحدة انها أمام مجموعتين من المتغيرات الدولية من حيث التأثير، الاولى :تقترن ببداية بروز قوى دولية جديدة تمتلك من القوة والإمكانات بما يؤهلها لتشكل تحدياً جديداً لها.[1]

إشكالية الدراسة:

في ظل دولة قوية ومنفردة بالزعامة ومنتصرة في نزاع إيديولوجي على قوة كبرى أخرى كما يصفها رونالد ريغان انتصار جمهورية الحرية ضد جمهورية الشر، وفي ظل وجود ثلاث دول أخرى قوية وتتطلع لمزيد من القوة وبالتالي المكانة المستقبلية إقليميا ودوليا سيكون السؤال الذي يتطلب توجيهه في إطار هذه الدراسة هو:

"ما هي محاور ومعالم الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الخليج العربي ؟."

أي ما هو مستوى التحرك الأمني الأمريكي :بأي طريقة وبأي وسائل لاستمرار الهيمنة وتحقيق المصلحة في منطقة الخليج العربي .

أسئلة فرعية توضيحية:

لتوضيح الإشكال السابق الذكر وتحديد أطره يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هي التهديدات الأمنية الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي .

2-كيف يمكن أن يمكن وصف تعامل الولايات المتحدة مع الدول المشكلة لمنطقة الخليج العربي

3-ما الدور الأمني الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بالنظر إلى استمرار التهديدات بشكل مطرد عليها ، بالإضافة إلى تنامي الظاهرة الارهابية .

---

[1] سليم كاطع علي، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي :دراسة تحليلية في الواقع والمستقبل**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000 ، ص 56 وما بعدها.

مقدمة

أسباب اختيار الموضوع:

-لأن نهاية الحرب الباردة خفف من وزن العوامل الشاملة في العلاقات الدولية، حيث أصبحت الساحة الدولية موصوفة أكثر بالحركية الإقليمية وهذا سيبدو واضحا من خلال التوجهات الإقليمية التي ستغلب على دول منطقة الخليج العربي.

-ظهور وبشكل متزايد لنهج الاستنتاج العقلاني والنماذج الرياضية على الدراسات الدولية، حيث برزت أهمية متزايدة للمنهج على حساب الموضوع، ومن هنا برزت أهمية الدراسة الأمريكية لبلدان محددة في منطقة إقليمية محدودة.

-إن أهمية استخدام دراسة الحالة في العلاقات الدولية تبدو في أحيان كثيرة أكثر فائدة في الابتعاد عن التحليل التجريدي والتصوري لهذا الحقل المعرفي، ولأن محللو العلاقات الدولية وصلوا في الكثير من الأحيان إلى تصور الجانب النظري، فربما ستكون دراسة الحالة من الواقع الدولي أكثر فائدة لفهم العلاقات الدولية وصيرورتها.

المنهج:

-إن الاستنباط هو أهم الطرق البحثية التي يتمكن من خلالها الباحث من التحليل العلمي للظاهرة الدولية، لأن الوصول إلى تحديد مفاهيمي ومصطلحاتي للموضوع ينطلق من البحث عن المعلومات وتحليلها، والوصول فيما بعد إلى نتائج بصدد هذه الظاهرة، وهذا ما سيعتمد عليه في هذه الدراسة وهو تحديد للمفاهيم والمصطلحات الخاصة، دراسة الوقائع والأحداث.

لاستخلاص النتائج بصدد هذا الموضوع، كما ستعتمد الدراسة على دراسة المقاربات النظرية الخاصة بالأمن، بالإستراتيجية ثم تفكيك هذه المقاربات ومحاولة إيجاد جزئيات منها تطبق على موضوع الظاهرة، أي اتخاذ النهج النزولي وهو النهج المميز" للمنهج الاستنباطي."

-كما سيستعان" بالتقنية التاريخية "من حيث أن البحث يحتاج وفي العديد من محطاته إلى فهم الظروف والعوامل التاريخية التي أثرت في سير الأحداث وتوجب العودة إليها بالمناقشة والتحليل.

-ومادام جوهر البحث هو الإستراتيجية فقد تطلب استخدام إستراتيجية" الارتباط "في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما سيفصل فيه في تحديد الإطار النظري للدراسة.

هيكلة البحث

تناولنا في الفصل الأول موضوع المقاربة المفاهيمية للإستراتيجية والأمن من خلال المبحث الأول في مفهوم الإستراتيجية والمبحث الثاني حول مفهوم وابعاد الامن أما الفصل الثاني فقد كان ابعاد الاستراتيجية الامريكية وأثرها على المن في منطقة الخليج وهذا في المبحث الأول حول دول الخليج أما المبحث الثاني فقد كان في موضوع الاستراتيجية الامريكية والامن في منطقة الخليج.

الفصل الأول
المقاربة المفاهيمية للاستراتيجية والامن

تحاول الإستراتيجية كغيرها من العلوم الإجابة على فرضية أساسية وهي فهم وإدراك ظاهرة معينة، فتحاول بذلك أن تكون علما شاملا يقود جميع أنواع الصراعات .لقد طرأ على علم الإستراتيجية تحولات مختلفة حيث تحدث" هيربرت روزنسكي "في الماضي عن الإستراتيجية الفطرية، أما العصر الحديث فيعرف الإستراتيجية العلمية، أي انتقال الإستراتيجية من التحكم الفطري والغريزي للإنسان إلى علم ثابت ذو قواعد يدرس كمادة في أهم الأكاديميات العالمية.

هناك أيضا من يقارن الإستراتيجية بلعبة الشطرنج، حيث يكون دولتين، أو معسكرين، أو حتى قطبين دوليين متعارضين في المصالح والأهداف ويكون القاسم المشترك بينهما هو قاعدة المنافسة، حيث الذي يخطط أفضل على المستوى الإستراتيجي يكون تحقيق أقصى قدر من الأهداف لصالحه.

جاءت ضرورة الإستراتيجية بالنسبة للدولة من أهمية تخطيط الدولة وأجهزتها، من حقيقة كون التخطيط أصبح من قبيل المسلمات في العصر الحالي، ومن واقع أن تحقيق المصالح والأهداف أصبح يتم في وسط دولي متصارع فيما بينه، لذلك أصبحت إستراتيجية الدولة المقياس والمعيار الصحيح لتنفيذ هذه المصالح.

تتميز إستراتيجية الدول عادة بالثبات والاستقرار النسبي، حيث تعتمد على منطلقات ومقومات لا غنى عنها حتى تحقق أهدافها، وتركز الدول خاصة على الناحية الأمنية وتحقيق أهدافها القومية سواء في الأقاليم المتاخمة لها أو في أقاليم بعيدة عنها، لكنها تملك بها مصالح بالغة الأهمية فيكون من أولوياتها المحافظة على استقرارها وتواجدها العسكري بها.

المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية

يؤكد الإستراتيجي الصينيSun Zi أن التخطيط الإستراتيجي الفعال يتطلب معرفة الكثير نظريا حيث يقول" :إن الأكثر تميزا من القادة والسياسيين في وضع خططهم الإستراتيجية هم الأكثر حكمة وعلما واستشرافا ."وأكد على هذه المقولة القانون العسكري الياباني، حيث فرض على العسكريين أن يعرفوا في نفس الوقت العلوم والفنون الأخرى .ثم أتى فرديرك الثاني في أوربا فيؤكد أن" :قراءة الأدب والرسائل هي ضرورية للقادة العسكريين في جيوشه."

أصبح واضحا ضرورة قراءة الإستراتيجية كعلم من أجل الحصول على تطبيق عملي فعال فالحصول على الإستراتيجية كفن يتطلب التركيز على المعرفة النظرية كسابقة على العمل التنفيذي، لذلك دراسة الإستراتيجية كتطبيق يتطلب دائما معرفة أسسها ومفاهيمها النظرية والأساسية،أضف إلى ذلك أن تحديد الإطار النظري والمفاهيمي لمصطلح معين أمر جد هام من حيث ضبط لغة المناقشة والتفسير فتوضيح مفهوم الإستراتيجية سواء على المستوى الضيق أو الأشمل.

المطلب الاول : نشأة الاستراتيجية و مفهومها

الفرع الأول :التحليل الكلاسيكي لأصل مصطلح إستراتيجية

إن التحليل الكلاسيكي لأصل مصطلح إستراتيجية يقود إلى وجوده في مختلف اللغات الأوربية أو الإغريقية أو اللاتينية، ففي الألمانية نجد stratégie وفي الروسية نجد ،strategija ومصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين:[1]

Stratos: ونعني به الجيش أو الجيوش في حالة حرب أي الجيوش التي تعسكر في منطقة ما.

Agein : وتعني الدفع إلى الأمام .

وتركيب الجزئين يعطينا مفهوم لغوي يتمثل في الجيش الذي تدفع به إلى الأمام.

Stategiaأيضا اشتقت منها كلمة strategema ولها معنى آخر في اللاتينية حيث تعني الحيلة الوسيلة في الحرب، كما يرجع العديد من المفكرين أصل كلمة إستراتيجية إلى الكلمة اليونانيةstratégos التي تعني تعني الأمن العسكري في عهد الديمقراطية اليونانية[2]

الفرع الثاني: تعريف مصطلح الإستراتيجية

تطور مفهوم وتعريف كلمة إستراتيجية عبر مختلف عصور التاريخ العسكري وفقا لاختلاف وتطور التقنية العسكرية في كل عصر عن الآخر، ووفقا لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد ومفكر، ومن هنا

---

[1] صلاح، نيوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، الأكاديمية العربية الممقترحة، الدانمارك، 2008 ،ص03

[2] مفهوم الاستراتيجية ، على الموقع ويكيبيديا، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/04/10 على العنوان الالكتروني، https‹//ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9

تنجع الصعوبة في تقديم تعريف جامع ومانع لكلمة إستراتيجية، لأنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه ودقيق لهذا المصطلح، لكن هذا لا يمنع من إحصاء العديد من التعاريف التي حاولت إيجاد دلالة له.

1-تعاريف المدرسة الغربية لمصطلح الإستراتيجية:

يعرف كلوزفيتش الإستراتيجية بأنها" :فن استخدام الاشتباك، من أجل هدف الحرب"[1].

أما كراسة التدريب المشترك الصادرة سنة 1902 فتعرف الإستراتيجية بأنها" :فن التخطيط لحملة ما وتوجيهها، وهي الأسلوب الذي يسعى إليه القائد لجر العدو إلى المعركة".[2]

في حين يعرفها فوش على أنها" :فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها ".[3]

كما يعرفها ليدل هارت" :هي فن توزيع استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة"، لكن ليدل هارت عدل هذا التعريف بمجرد دراسته لحقيقة كون تعريفه لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في حجمها وعددها.[4]

وقد أعطى ريمون آرون تعريفا مقارنا لها مع مصطلح الدبلوماسية حيث عرفها على أنها" :قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعين للسياسة".[5]

2-تعاريف المدرسة الشرقية:

يقول لينين في توضيح مصطلح الإستراتيجية" :الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة"[6]

كما يعرفها كرازيلفكوف- ضابط سوفياتي سابق -بأنها" :الإستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الإستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة".[7]

إذا حسب التعاريف الشرقية لهذا المصطلح فالإستراتيجية مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعا عن مصالح طبقية محددة، وتدرس الإستراتيجية في ضوء التجارب العسكرية والأوضاع السياسية والطاقات الاقتصادية والمعنوية.

---

[1] كارل كلوز فيتش .**عن الحرب**، ترجمة سليم شاكر الإمامي، بيروت، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997 ،ص175

[2] إدوارد، ميد إيدل .**رواد الإستراتيجية الحديثة**، ترجمة محمد عبد الفتاح، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1956،ص 231

[3] المرجع السابق، ص232 .

[4] ليدل ,هارت .**الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة هيثم الأيوبي، بيروت، دار الطليعة، 1967 ،ص397 .

[5] موسوعة وكيبيديا الحرة، مرجع سابق.

[6] إسماعيل صبري مقلد" .**موضوع الإستراتيجية السوفيتية**"، في مجلة السياسة الدولية، العدد7 ، يناير، 1967 ، ص35

[7] المرجع نفس.ص 36 .

من الواضح أن القاسم المشترك بين التعريفات المختلفة للإستراتيجية على أنها فن وعلم يتصرف إلى الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه من غير هذا السبيل، وكان أول من أعطى تعريفا لمصطلح الإستراتيجية الإستراتيجي الصيني صن تسو Sun Tzu في مؤلفه" فن الحرب"[1]والذي يعتبر أقدم ما ألف في هذا المجال حيث عرف الإستراتيجية على أنها" :يمكن مقارنة أي جيش بالماء فالماء يترك المرتفعات ويغزوا الأماكن المنخفضة وهكذا الجيش يتفادى القوة ويهاجم الضعف، السيل ينتظم حسب تضاريس الأرض والانتصار يحرز بالتلازم مع وضعية العدو".[2]كما أكد تسو على أن" :فن الحرب هو ذو أهمية بالغة وحيوية للدولة "فهو مسألة حياة أو موت وبمثابة الطريق إلى بر الأمان أو الخراب، ولذا فهو موضوع يستحق البحث والتحدي لا يمكن بأي حال تجاهله ،يحكم فن الحرب– الإستراتيجية – حسب تسو خمسة عوامل ثابتة، يجب أن تؤخذ في الحسبان، هذه العناصر الخمسة هي:[3]

- **القانون الأخلاقي (تاو):** الانسجام بين الحاكم والمحكومين مما يدفع لإتباع أوامر القائد، أو كما يطلق عليه حاليا" :التدريب المستمر."
- **السماء (المناخ):** يقصد بها الليل والنهار، البرودة والحرارة، الفصول.
- **الأرض (التضاريس):** ترمز للمسافات وساحات المعارك وما تحمله من احتمالات النجاح والانتصار.
- **القائد** :ويرمز كما يؤكد تسو إلى فضائل الحكمة كالإخلاص وحسن الخلق.
- **النظام** :يقصد به طريقة تنظيم الجيوش وتقسيمه بطريقة صحيحة إلى وحدات، وطريقة توزيع الرتب، وحصول الإمدادات والتحكم في معدل الانفاق العسكري.

الفرع الثالث: نشأة مصطلح الإستراتيجية وتطوره

تعتبر الحرب واحدة من الظواهر الحتمية في حياة الإنسان، واكبت سيرته على هذه الأرض، وكانت معلما بارزا في تاريخه الطويل، ولأن الحرب كذلك، فقد استحوذت كسواها من فروع المعرفة الإنسانية على اهتمام الكثير من المفكرين والدارسين الذين حاولوا الوصول إلى استنتاجات ومبادئ وقوانين عامة لهذه الظاهرة المعقدة من خلال الدراسة المقارنة لتجارب الحروب الإنسانية على مختلف أنماطها.

1- الفكر الإستراتيجي الآسيوي القديم (نموذج الفكر الصيني): كان للكتابة مكانة رفيعة في الصين، وقد كرس الكثير منها للأمور العسكرية حيث ظهر العديد من أعلام الفكر الإستراتيجي الصيني من

---

[1] صن تسو ووه"، مواطن وجندي في مملكة تشي الصين حاليا طلب منه الملك موولور أن يفيده بخبرته في مجال الحرب والمعارك، فوضع خلاصة خبرتهٍ وتجاربه في كتاب فن الحرب وذلك في القرن الخامس قبل الميلاد، أخذ الملك بمبادئ كتاب تسو فتوسعت مملكته، واعتمدت الإستراتيجية الغربية الأمريكية في معركة عاصفة الصحراء على نفس المبادئ.

[2] صن، تسو .**فن الحرب**، ترجمة رؤوف شبايك، بيروت، دار الطليعة، 2007 ص13 .

[3] المرجع نفسه ،ص15

أهمهم[1]**صان بن:** أشهر أعماله" الاتفاقية العسكرية "يغلب الطابع العملي على رؤيته الإستراتيجية، تحدث عن الدعم اللوجيستي وتأثير ذلك في زيادة فعالية إطالة الحملات العسكرية.

2- الفكر الإستراتيجي الغربي القديم

ا-**الفكر الإستراتيجي اليوناني:**امتلك اليونان العديد من التحليلات التكتيكية والإستراتيجية في عصرها القديم، فكان الإسبارطيون أول من كتب في الصراعات وإستراتيجية خوضها، وكانوا أول من علموا هذه الأفكار من خلال معلمين عسكريين سموهم بالتكتيكيين.[2]

يعتبر كل من إني, أندرسونس أقدم من كتب في الإستراتيجية خلال العهد اليوناني حيث اعتمدوا كثيرا على الممارسات العملية أكثر من التنظير، رغم وجود هذا الأخير في كتابات إكسنوفون حيث ظهر التفكير التنظيري في مؤلفه" تحليل الفروسية "فكان أول من نظر في التكتيكيين[3].

ب -الفكر الإستراتيجي الروماني:كان لدى الرومان فكرا عسكريا أصيلا وجديدا وصل إلى عمق الأشياء والأمور الإستراتيجية وذلك حسب النصوص الرومانية، ودلالة ذلك التفوق التكتيكي الروماني خلال قرون متتالية مما أوحى بوجود بنية تنظيمية دقيقة للعقيدة العسكرية، فيؤكد على ذلك بوليبب قائلا" :المرشحون للوظائف العامة كان عليهم المشاركة في عشر حملات عسكرية قبل اختيارهم من قبل المواطنين[4]"

أشهر مؤلفات الرومان في المجال الإستراتيجي جاء بها كل من" كاتوا" ، بوليب وفرونتينوس في مؤلفه تعليقات عسكرية عند هوميروس".[5]

ج -الفكر الإستراتيجي العربي الإسلامي:معظم الكتب التي سبقت مؤلفات ابن خلدون والتي تتعلق بالفكر الإستراتيجي فقدت بعد تعرض الدولالعربية للغزو المتكرر على يد المغول، لذلك تعتبر مؤلفات ابن خلدون عن الحروب والطرق المستخدمة في المعارك من قبل مختلف الشعوب أول ما ظهر من التراث العربي في هذا المجال.[6]

عرف القرن 13 حتى القرن 16 ، العديد من المؤلفات التي تقترب من التكتيك والإستراتيجية من بينها: "تعليمات رسميةللنخبة العسكرية"، كتاب" الفن العسكري "كتبها محمد بن عبد الله، كتاب" الفن العسكري والفروسية "كتبه علي بن عبد الشامان بن هزيل.

---

[1] Hervé, couton. traité de stratégie, (économico-Paris, 1999), p-156.

[2] نسيمة طويل،**الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شمال اسيا، دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة،** رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة- 2010/2009، ص 24

[3] صلاح، نيوف.المرجع السابق، ص 35

[4] نفس المرجع ،ص36

[5] نسيمة طويل، المرجع السابق، ص 25

[6] نفس المرجع، ص 25

3- الفكر الإستراتيجي الأوربي الحديث:يعتبر العصر الحديث أخصب ما ألف وكتب في مجال الإستراتيجية، حيث صدرت العديد من المؤلفات التي دفعت بهذا المجال المعرفي وطورته، ومن أهم هذه المؤلفات:[1]

- .كتاب" الحرب "حوالي 1420 ، ألفه الماركيز Velleno
- .كتاب" مبادئ الصراعات النبيلة "سنة 1502 كتبه روبرت بالزاك Robert Balsac

-كتاب" فن الحرب "لنيكولاميكافيلي، الكتاب الوحيد الذي نشر أثناء حياته، وقد جاء ناقدا للمؤسسات العسكرية التي كانت سائدة في عصره، أعيد طبع الكتاب سبع مرات في القرن 16.

4- الفكر الإستراتيجي المعاصر:عرف التاريخ المعاصر ظهور العديد من الكتابات في الفن الإستراتيجي لكن أكثرها شهرة وتداولا حيث حقق مرحلة جديدة في تفكيره الإستراتيجي الذي تركز ، Clouseuwitz كانت مؤلفات كلوزوفيتش حول الحرب كاستمرار للسياسة، لكن بوسائل أخرى وعلى قاعدة التمييز بين الشكلين أو وجهي الحرب، الفكر الإستراتيجي لكلوزفيتش اصطدم بالبراغماتية البريطانية وبالمعارضة الإيطالية لمبادئه[2]

5-الإستراتيجية في إطار العلاقات الدولية:تعرف الإستراتيجية بمعناها الشامل ب" قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق المصلحة الوطنية"[3]فالإستراتيجية بالمعنى الدقيق هي : استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية وبعبارة أخرى هي قيادة العمليات العسكرية لتحقيق المصلحة الوطنية . ويؤكد على ذلك كلوزوفيتش حيث يقول" :أن الحرب تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية، ولابد أن تتكيف مع الوسائل الحربية المتوفرة"[4]، وأيضا" :ليست الحرب عملا سياسيا وحسب بل أداة حقيقية للسياسة ومتابعة للعلاقات السياسية وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى".[5]

إن الإستراتيجية علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى ولكنها مرتبطة ارتباطا وثيقا برجال السياسة والدبلوماسية، فالإستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان لفن السياسة، حيث يؤكد ريمون رون أن الإستراتيجية والدبلوماسية خاضعتان كلتاهما للسياسة أو لمسؤوليتها ."ومع ذلك فكل واحدة منهما تعمل في ظروف تختلف عن الظروف التي تعمل في ظلها الأخرى حين تستخدم الدبلوماسية في زمن السلم وتستخدم الإستراتيجية في زمن الحرب.

إذا قد اهتمت الإستراتيجية التقليدية بشكل كبير بالعمليات العسكرية (دراسة الحملات، خطط المعارك، التفكير حول الصراع)، تاركة كل ما تبقى للسياسة لكن المفهوم الكلاسيكي الذي يميز بين مجالي الحرب

---

[1] ن نسيمة طويل، المرجع السابق، ص 25

[2] إسماعيل، صبري مقلد .مرجع سابق،ص37

[3] كارل، كلوزوفيتش .مرجع سابق،ص24

[4] نفس المرجع ، ص 25

[5] نفس المرجع.

والسلام ترك المكان لنظام جديد في داخله بتواجد المفهومان بشكل مختلط أو مندمج، ويكملان الإستراتيجية التي تصبح تحدد بمجال،" فالإستراتيجية العملياتية "تمت إزاحتها بقوة من قبل إستراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان جميع التطورات والأبعاد الجديدة[1].

6- الإستراتيجية كأداة للسياسة الخارجية الإستراتيجية العسكرية في أعلى مستوياتها تأتي بعد الإستراتيجية الكلية أو ما يطلق عليه الإستراتيجية القومية، وتنقسم الإستراتيجية في المجال العسكري إلى:

-**إستراتيجية عليا** :هي التي توجه سير الحرب وتضع المخططات لاستخدام كل قدرات الدولة لكسب أهداف الحرب.

إستراتيجية عسكرية :تختص بمرحلة الصراع المسلح أي أن مداها ونطاقها محدود بالحرب في حين تنحصر مهمتها في معالجة قضايا توزيع واستخدام الوسائل والإمكانات العسكرية لتحقيق هدف الإستراتيجية العليا معتمدة في ذلك على التقدير السليم بين وسائلها وإمكانياتها[2]

الحرب هي كذلك جزء من العلاقات السياسية فهي لا تشكل شيئا مستقلا، كون العلاقات السياسية بين الحكومات والأمم هي التي ستؤدي إلى الحرب، ولا تنقطع هذه العلاقات السياسية مع اندلاع الحرب بل تعتبر استمرارا لهذه العلاقات باستخدام وسائل عنيفة.

إن ما تريده الدول من الحرب هو تحقيق الهدف الذي يعتبر من أولويات سياستها الخارجية، وعلى أساس هذا الهدف الإستراتيجية التي وضعت لتحقيقه تحدد امتداد الوسائل وحدود القدرة التي ينبغي تطويرها، فالإستراتيجية إذا هي أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تضعها الدولة.[3]

المطلب الثاني : المدارس الإستراتيجية.

بالإضافة للتعدد الذي لا يمكن تجنبه في تيارات الفكر الإستراتيجي، يمكننا أيضا تمييز ثلاثة مدارس كبيرة ظهرت بشكل متعاقب وهي ما تزال موجودة: [4]

الفرع الأول : المدرسة الكلاسيكية

وتتركز حول قيادة الحرب،وتجمع كل المنتمين إلى المفهوم التقليدي للحرب حول نموذج واحد : هو النصر. ترى هذه المدرسة أن الإستراتيجية هي فن الجنرال وهي معرفته التي يتمتع بها كقائد أو كعبقري،معرفة تسمح له وتحدد مدى استعداده للنصر أو الهزيمة.[5]

---

[1] نسيمة طويل، المرجع السابق، ص 27

[2] ليدل، هارت .مرجع سابق،ص220

[3] نسيمة طويل، المرجع السابق، ص 28.

[4] صلاح، نيوف،المرجع السابق، ص 66

[5] نفس المرجع، ص 67.

الفرع الثاني: المدرسة الكلاسيكية الجديدة

وظهرت في نهاية القرن التاسع عشر،وقد ساهم في ظهورها تقدم العلوم الاجتماعية و الدراسات العلمية.هذه العلوم أعطت بعدا جديدا ووعيا للظروف والبيئة التي يمكن أن تحيط بالإستراتيجية. بقي نموذجها يستند على مفهوم تحقيق النصر،ولكن الحرب هي من الآن فصاعدا تدخل في أفق صراعي أكسر ضخامة واتساعا،كأن يكون لدينا إستراتيجيات للسلام ليس فيها بعد عسكري.من أهم أعلامها الأميرال Castex في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، و Bernad Brodie في الولايات المتحدة الأمريكية،وأخيرا Beaufre في فرنسا. [1]

الفرع الثالث : المدرسة الحديثة

لم تتطور هذه المدرسة بشكل حقيقي إلا بعد عام 1945.ترك هذه المدرسة نموذج النصر الذي تسعى الحرب لتحقيقه،وبدأت تقرأ الإستراتيجية كعلم اجتماعي لا يمكن وضع حدود له فقط داخل حقل الصراع و المعارك.هذه المدرسة أو الإستراتيجية الحديثة كانت عملا أو نتيجة لباحثين مدنيين،أيضا شارك فيها العديد من العسكريين. إشكالية هذه المدرسة كانت في التمييز بين هؤلاء الذين بالفعل جددوا نظرية الإستراتيجية كما هو الحال مع Schelling Thomas في الولايات المتحدة أو الجنرال Poirier Lucienفي فرنسا ؛ وأولئك الذين يكتفون بخطاب يستند على أفكار قديمة.

ن الاختلاف و الانقسام حول مفهوم الإستراتيجية في عالمنا المعاصر ليس إلا انعكاسا للانقسام والاختلاف حول النظام الاجتماعي بأكمله وخاصة في قرن عرف تغيرات جذرية وكبيرة على مستوى البشرية جمعاء. [2]

[1] صلاح، نيوف،المرجع السابق، ص 67.

[2] نفس المرجع ، ص 67.

المبحث الثاني: مفهوم وابعاد الامن

يعرف مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من طرف الباحثين و المتخصصين في علم السياسة بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص .حيث كان ولا يزال يشكل مطلب الجميع دولا ، مجتمعات و أفراد.

عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من طرف الباحثين و المتخصصين في علم السياسة بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص .حيث كان ولا يزال يشكل مطلب الجميع دولا، مجتمعات و أفراد.

فعلى الرغم من أنّ هذا المصطلح من المصطلحات المألوفة في العلاقات الدولية و التي نالت قدرا كبيرا من الاهتمام مند تأسيسه كمجال مستقل للدراسة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث اتخذ تسميات و مضامين متعددة ، كما كان أحد عناصر التحليل فيما يعرف بنظرية العلاقات الدولية، حيث يجمع الدارسين على أن هّ مفهوم مائع و مثير للجدل يحتاج إلى تحديد دقيق لمدلوله وعناصره، فهو:

"ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة و أنهّ من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع"[1]

المطلب الأول: تعريف الأمن

الفرع الأول: التعريف اللغوي لمصطلح الأمن

يعرف الأمن لغة كما يرى' ابن فارس 'أن" الألف و الميم و النون "وهي الأحرف الثلاثة التي يتألف منها لفظ الأمن ، تشكل بمجموعها وتألفها أصلين متقاربين، إحداهما الأمانة والتي هي ضد الخيانة ، و الآخر التصديق و الذي هو ضد التكذيب ، ويعقب على ذلك بقوله بأن المعنيين متقاربين ، مستشهدا بما جاء عن الخليل بن أحمد من أن الأمنة من الأمن و الأمان إعطاء الأمنة وهي ضد الخيانة .[2]

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمن

يتعلق استخدام كلمة الأمن عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مفردات ليست مترادفة ، ومدلول كل منها يختلف عن الآخر ، فعملية التحرر تلك و صفها كل من wheeler" و"booth" بأنهّ

---

[1] سليمان عبد الله الحربي ، **مفهوم الأمن ، مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في الأطر و المفاهيم)** ،في العربية للعلوم السياسية ، بيت النهضة ، شارع البصرة ، الحمرا ، بيروت ، لبنان ص9

[2] –الرازي ، **معجم مقاييس اللغة** ، تحقيق عبد السلام هارون ط 2 ، مصر ، شركة مصطفى الحلبي ،1969، 1/ 3707، (أمن).

لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ، يوتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنهّ عملية تحرر .[1]

ومن مفهوم الأمن نستخلص أن بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات و الأمم قوامه الأمن الذي يقوم على الأمانة و العدل والتحرر من الخوف ، و أنّ الأمانة لا تقتصر على أداء حقوق الآخرين من مال بل أداء ما علينا من التزامات بنزاهة و صدق ، وعموما فبالأمن يتحقق صلاح الأمة وتتم نهضتها[2].

وقد تناولته أيضا الدراسات و المعاجم الأجنبية فعدته مرادفا للطمأنينة و نقيضا للخوف حيث يرجع أصل مصطلح الأمنSecurity إلى الكلمة اللاتينية secures ومنcura التي تعني العناية.

وبوجه عام يمكن فهم مصطلح الأمن عبر سياقين إما:[3]

1-التحرر من الخطر.

2-أو استعراض القوة أو القدرة على الاستجابة للتهديدات أو عرقلتها.

و السياق الأخير هو السياق الذي يتجسد خلال الممارسة الواقعية بوضوح.

و يذكر تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي سنة 1995 عددا من المبادئ لإقامة الأمن في عالم الغد منها[4]:

1. حق كافة الناس بالوجود الآمن و ضرورة التزام الدول بحماية هذا الحق.
2. ضرورة منع الصراع و الحروب كأهداف أساسية للأمن العالمي ، و تعزيز ظروف الحياة والنظم المعززة لها وإزالة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية والسياسية والعسكرية المهددة لها.
3. استباق الأزمات و إدارتها قبل تصاعدها إلى صراعات مسلحة
4. عدم استخدام القوة العسكرية كأداة سياسية مشروعة إلا بالدفاع عن النفس.
5. عدم تنمية القدرات العسكرية أكثر من الحاجة الوطنية حيث يعد ذلك تهديدا للأمن العالمي.

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن و شيوع استخدامه . ليس هناك تعريف متفق عليه عالميا وما زاد من هذه الصعوبة هو وقوع هذا المفهوم في فخ الانتماءات الثقافية ، فكل باحث يحاول إعطاء صبغة تتفق و أطره الفكرية و مرجعياته الثقافية ، زيادة إلى ارتباط هذا المفهوم بجوانب الحياة المختلفة

---

[1] جون بيلس و ستيفن سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ، ت /مركز الخليج للأبحات ، الإمارات العربية المتحدة 2004 ص414

[2] العقيد محسن بن العجمي بن عيسى ، **الأمن و التنمية** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ط1 ،2011، ص 13

[3].إدوارد ب. بورود زيكيس ، ت /د.أحمد المغربي ، **إدارة المخاطر و الأزمات و الأمن** ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة،2008، ص 72

[4] ذياب البداينة ، **الأمن و حرب المعلومات** ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان 2002 ، الطبعة العربية الأولى ، الإصدار الثاني،2006، ص 22.

التي تتميز بالديناميكية المستمرة و تواجه تهديدات متنوعة المصادر و عليه فإنهّ لا يمكن تحديد هدا المصطلح بشكل دقيق خارج نطاق الزمان و المكان الذي يتحرك فيه.

حيث اتخذ هذا المفهوم مضامين متعددة ارتبطت بواقع المجتتمع الدولي من جهة و مختلف التصورات التي جاءت في إطار نظرية العلاقات الدولية من جهة أخرى.[1]

وقد شاع استخدام مفهوم الأمن بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنّ جذوره تعود إلى القرن السابع عشر و خاصة بعد إبرام معاهدة وستفاليا عام 1648 م التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة الأمة و شكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة الإطار أو المناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وبنّى مؤسساتية و صولا إلى طغيان استخدام تعبير إستراتيجية الأمن القومي مند تسعينيات القرن المنصرم.

فحسب" **تيري بلزاك** هناك ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تعقيد ، مفهوم الأمن خاصة في السنوات الأخيرة على صعيد تقنيات التحليل وتطبيقاته وهي على النحو التالي [2]:

أولا :تراجع مؤشر السيادة الوطنية.

ثانيا :الزيادة الغير مسبوقة في كثافة التفاعلات العابرة للحدود.

ثالثا :زيادة عدد وحدة النزاعات على الساحة الدولية.

حيث يشير تيري بلزاك "في تعريفه للأمن لا يكون دون مخاطر، ليس بسبب تدخله في أغلب مجالات الحياة الاجتماعية و لكن بالأخص لأنّ المفهوم حساس في ذاته لكونه يحمل مدلولا مؤدلجا .

إنّ المعنى المزدوج للأمن يتضمن مرة الأمن و مرة اللا أمن ، حيث أن هّ في شرط عدم الأمان حيث سياسة معنى الأمن تبدأ ، حيث يتضمن عدم الآمان المعيشة في الخوف من الأخطار التي تنشأ عن واحد أو أكثر من التهديدات ، هذه الأخيرة قد تكون مباشرة من العنف وقد تكون غير مباشرة لكن هّا أقل من التهديدات الحقيقية التي تنتج حياة غير آمنة للمجموعات و الأفراد

وهذا المعنى هو ما تطرق إليه" **ميكائيل ديلون** "على أنهّ مفهوم مزدوج إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر ، لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره ، و بما أنّ الأمن أوجده الخوف ، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللا أمن ما عبر عنه'

ديلون 'ب (in) Security وهنا نظر ديلون للأمن من خلال التهديدات وإجراءات الحد و التقليل من آثاره و ذلك عبر و سائل هذه الوسائل موضوع الأمن . لذا عرف الأمن على أنهّ وسيلة ، "instrument لذا لا يمكن تصور الأمن دون اللا امن " insecurity" والعكس صحيح .

---

[1] بهولي عبير، **النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية –دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر03، 2013-2014، ص 15.

[2] نفس المرجع، ص 16

يعرف" **وولتر ليبمان** :"أنّ الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي إلى صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه[1] "

لكن ما يؤخذ على تعريفه هو عدم تحديد مضمون القيم الأساسية ، هل هي بقاء الدولة؟ أم هي الرفاهية الاقتصادية؟ أو الهوية الثقافية ؟... وقد حدد" وولتر ليبمان "هذه القيم الأساسية حين عرف الأمن القومي على أنهّ ": محاولة الحماية ضد الأحداث التي تحدد نوعية الحياة لسكان هذه الدولة ، لعل أهم هذه التهديدات عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية ، الكوارث الطبيعية وتردي الأوضاع البيئية."

كما عرفه" **باري بوزان** خاصة بنشره كتابه" **الناس، الدولة و الخوف** "، سنة 1983 م حيث جادل بشكل مقنع بأنّ الأمن لم يكن حول الدول فقط و إنما تعلق أيضا بالأف راد و الجماعات و لا يكون مقتصرا على القوة العسكرية فقط.[2]

بل اقترح قطاعات أخرى إلى جانب القطاع العسكري ، نجد السياسي و الاجتماعي و الحضاري والبيئي حيث يعرف الأمن على أنهّ": العمل على التحرر من التهديد[3].

كما يعرف الأمن في سياق النظام الدولي على أنه" قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية ".

ويعتبر "**بوزان** "الأمن كمسألة بقاء تفترض تهديدا وجوديا أو حياتيا، والأمن حسبه يقتضي موضوعا مرجعيا، لهذا فقد تبنى في تحليله ثلاث مستويات للأمن: الأفراد، الد ول و النظام الدولي؛ ورغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن . حيث استنتج أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط ولا يكون مطلقا أبدا[4]

وعرفه" أرنولد وولفر حيث يقول أنهّ" يعني غياب التهديد تجاه قيم مكتسبة هذا في جانبه الموضوعي ، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم ".

بينما قدم" **وايفر** مفهوما متخصصا للأمن هو **الأمن المجتمعي** حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود...وغيرها[5]، هذه الظواهر لأنها تنافس

---

[1] جون بيلس ، ستيفن سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 414.

[2] بهولي عبير،المرجع السابق، ص 17.

[3] نفس المرجع ، ص 18

[4] قاسم باحماني الراعي ، **الأمن و الدف اع في غرب البحر المتوسط) الواقع و الرهانات (مبادرة5 5+)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر،2011-2010،ص 10

[5] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، مرجع سبق ذكره . ص20-21

قيمها الأصلية على أساس أنّ رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم،حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح" **تحديث**" وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم من منظور الدول المستقبلة لهذه الجماعات هي مصدر للعنف و اللاإستقرار لذا فإنه في سياق العولمة، والاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة و هذا لا يعني أنّ الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت.

على غرار هذه المنطلقات الفكرية لصياغة مفهوم الأمن فإن نّا نجد أنّ معظم الدارسين يتفقون على أنّ الأمن هو مفهوم مثير للجدل ، إلا أنّ هناك إجماع على أنه ينطوي على الخلو من وجود من جهة وخلاف رئيسي حول ما إذا كان تهديد للقيم الرئيسية سواء تلك المتعلقة بالفرد أو المجتمع التركيز يجب أن ينصب على أمن الأفراد أو الدول أو العالم ككل من جهة أخرى .[1]

حيث ظل مفهوم الأمن مفتقرا إلى ضبط معرفي وحتى إجماع اصطلاحي تمثل في عدم الوصول إلى تحديد معنى تابت للأمن هو انعكاس مباشر للقطيعة المعرفية التي تصل إلى حد الصراع الوجودي بين النظريات و المدارس الكبرى في العلاقات الدولية و حتى المقاربات الأمنية الموجودة. و يرجع هذا الغموض إلى سببين إثنين هما:[2]

1- غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة كتكريس لحالة اللا توافق بين الباحثين حول مضامين هذا الميدان و المتغيرات المكونة له و أيضا المصادر المهددة للأمن و أشكال تحقيقه.

2- التواتر النظري الذي يطبع عملية التنظير في العلاقات الدولية عموما وفي حقل الدراسات الأمنية خصوصا.

بناء على ما سبق يمكن القول أن وضع تعريف للأمن الوطني بحيث يكون مقبولا لدى شرائح واسعة من الباحثين مازال لم يتحقق بعد إلا أننّي أقترح التعريف التالي:"الأمن هو حالة من السلم التي تسود و تتوفر وفقا لمجموعة من الإجراءات الملائمة والوسائل الاقتصادية و العسكرية و السياسية و الاجتماعية و البيئية ...التي تهدف إلى حماية الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها ، سعيا للحفاظ على ثقافتها و هويتها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر شروط التطور و التقدم .وذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر و المستقبل[3]."

---

[1] جون بيلس وستيفن سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 412

[2] خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة– دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، تخصص العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية،2007-2008، ص 18

[3] بهولي عبير،المرجع السابق، ص 20

ومن خلال ماتم التطرق إليه ينبغي أن يرتكز الأمن في مفهومه على المنطلقات التالية:

1- أن مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يرتبط بمجموعة من العناصر السياسية و العسكرية والاقتصادية و الجيوبوليتيكية.

2- أن مفهوم الأمن ليس ظاهرة سلبية في العلاقات الدولية ، بل يمكن أن يولد ظاهرة إيجابية تتجلى في مظاهر التنمية المختلفة و العمل على إقامة تحولات سياسية إيجابية من أجل بناء نظام جديد للعلاقات الدولية.

3- أن مفهوم الأمن في ظل التسلح النووي الواسع ، لم يعد مرتبطا بأمن دولة أو مجموعة من الدول فقط بل بالمجتمع البشري بشكل عام ،

ومن خلال هده المنطلقات يعود الإقبال على دراسة النظريات الأمنية إلى[1]:

1- العودة إلى طرح أفكار الحرب العادلة وذلك بعد نهاية الحرب الباردة وما تقدمه من فرضيات للتحكم في العنف و تأمين الاستقرار و القيام بعمليات حفظ السلام.

2- تنامي الدور الأمني للمنظمات الدولية : الأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي و المنظمة الأوروبية للأمن.

3- تناغم المفاهيم السياسية مع المشاريع الإنسانية الحديثة التنمية البشرية مثلا.

هذا و للأمن خصائص يتميز بها بحكم خضوعه للعديد من العوامل الداخلية و الخارجية و هي كالتالي:

1-النسبية : يعتبر الأمن دائما مفهوم نسبي ، فالأمن المطلق هو حلم أو كابوس للحرية المطلقة ، و يمكن أن يفهم ذاتي الشعور بالأمان وغير ذاتي انعدام الأمن الذي يأتي من التهديدات إلى القيم الأساسية.فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها ، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد من الشعور بالأمن .[2]

فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب و إنّم تسعى دائما إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف و انعدام الثقة في العلاقات الدولية ، الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة القوة[3]، مما يخلق انعدام الأمن تلقائيا لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمن لذا وقد ترسخ هذا الحال واقع خصوصا مع الثورة التقنية والتكنولوجية في شؤون السلاح والتي أدت إلى تزايد احتمالات التدمير الشامل.

[1] العقيد محسن بن العجمي بن عيسى ، **الأمن و التنمية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 30

[2] بهولي عبير،المرجع السابق، ص 21

[3] سليمان عبد الله الحربي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص11

2- الإنعكاسية:والتي تعني أن الدولة تهدف من وراء توصيف أمنها وتحقيقه إلى الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأنّ تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، فيما معناه أن دفاع الدولة عن أراضيها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة[1]

3-الصفة الديناميكية:يتخذ الأمن مفهوما مرنا و ليس مفهوما جامدا بل مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع و المعطيات و العوامل المحلية و الإقليمية و الدولية ، فهو حالة حركية ديناميكية (مركبة لا تتصف بالجمود) .[2]

4-**الصفة المركبة:**يمتاز الأمن بكونه نوعا من المفاهيم المركبة تجمع في مضامينها معاني عدة تتصف بنوع من الغموض و الوضوح و الحقيقة و التضليل في آن واحد ، فهناك مفهوم ضيق و آخر واسع للأمن ،فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية و التكميلية،أما المفهوم الثاني فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة و سلامة أراضيها و ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي.

ومن جانب آخر هناك مفهوم الأمن الخشن و الأمن الناعم ، فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن و الذي عادة ما يتبلور من اختلال موازين القوى بين الدول حيث يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية و العسكرية حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد.

أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية التي تواجه الدول مثل: غسيل الأموال ، القتل ،تهريب المخدرات ، و التطرف و الإرهاب...وهي تحديات غير المباشرة ذات طبيعة مركبة يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن المجتمع والدولة .

حيث أنه يمكن أن يتحول الأمن الناعم إلى مفهوم خشن إدا عولج بأدوات عسكرية مثل: تفاقم تلك التحديات إلى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها .

وقد يتحول المفهوم الخشن للأمن إلى مفهوم ناعم إدا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر [3]

إذن فالأمن ليس مفهوما جامدا و لا حقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة بل مسألة متغيرة تتأثر بتطور الأوضاع الداخلية و بالمشهد القائم في النظام الدولي.

من خلال ما ثم التطرق إليه يمكن إستعاب المدلول الأمني من خلال مستويات ، حيث يعرف الأمن تشعبات عديدة بين مختلف جوانبه ، لذلك فإنّ التفاعل مع هذه الجوانب لا يتم بطريقة واحدة ، فقد تكون

---

[1] خالد معمري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص31

[2] سليمان عبد الله الحربي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص11

[3] نفس المرجع ، ص 12

هناك مسائل تتعامل معها الدولة بشكل خاص و هي ما يتعلق بالسيادة وهناك ما يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية ولذلك نجد المجالات الحيوية .[1]

الفرع الثالث:التغير في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة

1-مفهوم الأمن بين العداء والتهديد:أحد ملامح التطور الرئيسية التي أحدثت في مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يتمثل في التحول من مفهوم الأمن في مواجهة الأعداء إلى مفهوم الأمن من التهديد حيث شهدت فترة الحرب الباردة صراع إيديولوجي امتد في أحيان عدة ليصبح عسكريا، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الأمن القومي لكل منهما يتحقق بالانتصار على العدو الرئيسي، ولتحقيق الانتصار قام الطرفان ببناء ترسانة عسكرية هائلة من أسلحة الدمار الشامل.[2]

انهيار الاتحاد السوفياتي أنهى العدو الأول والتقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، ولم تصبح روسيا الاتحادية ولا واحدة من الجمهوريات المنبثقة عن هذا الانهيار في وضع العدو، بل على العكس حدث هناك تقارب واضح بين هذه الدول الجديدة والولايات المتحدة الأمريكية.

رغم انتهاء الوضع الأمني القائم أثناء الحرب الباردة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تحقيق أمنها وأمن المجتمع الدولي– حسب منظريها –بمواجهة التهديدات الجديدة الذي ظهرت في التعامل على مستوى العلاقات الدولية، مثل حالة الفوضى التي نشأت عن تفكك الاتحاد السوفياتي وانتقال أسلحة إلى جمهورياته المستقلة.

ينتقد مفهوم الأمن القائل بانتقاله من مفهوم مواجهة العدو إلى مفهوم التهديدات بما يلي:

أن تعايش مفهوم التهديدات كان سائدا أيضا خلال الحرب الباردة، فوجود العدو سيخلق التهديد ففي مرحلة الحرب الباردة مثلا وجود العدو الذي يتمثل في الاتحاد السوفياتي خلق التهديدات التالية:

1-استعمال السلاح النووي، انتشار الإيديولوجية الشيوعية، ... إلخ.

2-انهيار الاتحاد السوفياتي لم ينقل مفهوم الأمن من مفهوم العدو إلى مفهوم التهديد، لأنه دائما كان هناك العدو البديل .رآه صموئيل هانتجتون في أطروحة" صدام الحضارات"، في الحضارات غير الغربية وخاصة الحضارة الإسلامية، ورآه آخرون في ظاهرة الإرهاب الدولي، والذي يختصره بعضهم في الإسلام[3].

3-بالنسبة لأوربا فالأمن كان دائما يرتبط في مفهومه بالتهديد ,فالاتحاد السوفياتي خلال مرحلة الحرب الباردة كان يشكل تهديدا إيديولوجيا وتوسعيا أكثر من العدو الذي يجب محاربته والصراع معه.

---

[1] بهولي عبير،المرجع السابق، ص 21

[2] شوقي، عابدين و هدى متيكس .**قضايا الأمن في آسيا**، القاهرة ،مركز الدراسات الآسيوية ، 2004 ،ص09

[3] جون، بيليس وستيف سميث .مرجع سابق،ص450

4-انتهاء مفهوم الأمن المرتبط بالعدو كان بالنسبة للولايات المتحدة فقط .ودليل ذلك استمرار انعكاسه على العلاقة بين الهند وباكستان وبين إسرائيل وبعض الدول العربية.

2-مفهوم الأمن بين التهديدات الخارجية والتهديدات الداخلية:جمدت الحرب الباردة الصراعات والمشكلات العرقية والطائفية في كثير من بلاد أوربا والاتحاد السوفياتي، وقد كانت نهاية الحرب الباردة سببا مباشرا في عودة هذه الصراعات الداخلية في شكل حروب أهلية أو صراعات إقليمية. من ناحية أخرى فإن عمليات التحول الليبرالي والديمقراطي في العديد من الدول النامية تحت ضغط التطور الدولي أو الداخلي، جعل هذه الدول تعاني من عدم التناسب والتوازن بين تقدم عمليات التحول الليبرالي في المجال الاقتصادي والتحول ذاته في المجال السياسي، الأمر الذي خلق أزمات أمنية حادة داخلية عانت منها هذه الدول.[1]

هذه الحقائق سالفة الذكر فرضت واقع تغلب الصراعات الداخلية على الخارجية في زمن ما بعد الحرب الباردة وتجلت هذه الصراعات في الحروب العربية والطائفية والدينية التي عادة ما يكون العدد فيها غير محدد مما يجعل عملية إنهائها أو إيجاد حلول لها أمر جد صعب، هذا الأمر هو الذي جعل التدخل الأممي والأمريكي في الصومال يتحول إلى مأساة إنسانية، وجعل الأزمة تستمر لمدة طويلة في كل من : رواندا، البورندي، سيراليون، ناجور نوكاراباخ وأفغانستان.[2]

التعقيد في نوعية التهديدات الداخلية التي تعرفها الدول حاليا وصعوبة إيجاد ضبط مفاهيمي أثناء التعامل مع هذه النوعية من الصراعات الناتجة عنها، أدى إلى وجود نفس الصعوبة والأزمة في ضبط مفاهيمي لمصطلح الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

3-مفهوم الأمن بين الجيوسياسي والجيواقتصادي: عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تصاعد المنافسة التجارية والاقتصادية وحلولها محل الصراعات الإستراتيجية، ومع الاتجاه المتزايد للانخراط في صراعات ومنافسات اقتصادية فإن الأشكال العسكرية للتأثير لم تعد فعالة في إدارة الصراعات الإقليمية وبخاصة مع الاندماج المتنامي لاقتصاد العالم.

وقد اتسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة كذلك بنقاش مستمر حول ثنائية الجيوسياسي والجيواقتصادي في مسائل الأمن، وقد ثار ذلك النقاش على مستويين:[3]

المستوى الأول :يتعلق بالتهديدات وما إذا كانت ما تزال جيوسياسية أم أنها تحولت إلى تهديدات جيواقتصادية، فالنوع الأول من التهديدات يسود مع وجود صراعات جيواستراتيجية، أما النوع الثاني فيبرز مع تحولات الثورة العلمية– التكنولوجيا المعاصرة.

---

[1] نسيمة طويل،المرجع السابق، ص 40

[2] نفس المرجع، ص 41

[3] نفس المرجع، ص 41

المستوى الثاني :فيتعلق بما إذا كانت القدرات الجيوبوليتيكية أم القدرات الاقتصادية هي الأكثر إثارة لقضايا الأمن على مستوى الدولة أو على مستوى المجتمع الدولي.

الإجابة عن هذا النقاش يعترضه حالتين للدراسة، حالة دول الشمال، أي أصبحت قضايا الأمن أكثر تأثرا بالجيواقتصادي خاصة مع التجربة التكاملية الأوربية، وتزايد المشاكل والخلافات على مستوى التبادل الاقتصادي والتجاري الدولي خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من جهة وبين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية.

أما الحالة الثانية فهي حالة دول بمعنى آخر حالة الدول المتخلفة، أين لا يزال التخلف هو السمة السائدة لاقتصادياتها فهذه الدول لم تعرف أي تنمية ناجحة، ولا اندماج مع الاقتصاد العالمي ومازالت الصراعات السياسية والاقتصادية والإقليمية هي القضايا الأساسية للأمن وسياسته في هذه المنطقة.

رغم أن صيرورة الأحداث الدولية وصراعات ما بين الدول تؤكد على تزايد الوزن النسبي للجيواقتصادي على الجيوسياسي، إلا أن عناصر هذا الأخير مثل الحجم الجغرافي والموقع والجوار مازال له أثرا كبيرا على تحديد التوجهات الأمنية العامة للدول في تعاملها مع قضايا أمنها..[1]

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للامن في القانون الدولي

الفرع الاول : النظريات الواقعية والأمن الدولي

معضلة الأمن : تذهب الواقعية الجديدة إلى اعتبار أن الحرب معلم تاريخي دائم من معالم السياسة العالمية، ذلك أن الدول تواجه معضلة أمنية لايمكن التخلص منها، وكان جون هارتز أول من أوضح هذه الفكرة حيث قال: " إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات – وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات – إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث إن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرًا محتملاً " [2]

وبالتالي فإن التعاون في ظل الاعتماد على الذات أمر صعب لأنه يصطدم بشكوك إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى، فهل هي فقط للدفاع عن النفس ؟ أو أنها جزء من خطط عداونية؟ وهذا ما يخلق حالة من الشك المتبادل الذي يؤدي بدوره إلى دوامة من الفعل والفعل المضاد، وزيادة مخاوف الطرفين بشكل كبير، ويرى كل من ويلر وبوث أن " الشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى مزيد من الشعور بانعدامه، مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرًا ممكنًا على الدوام ". وحتى عندما يكون هناك اعتقاد

---

[1] نسيمة طويل،المرجع السابق، ص 41-42

[2] سعاد محمد محمود حسن، **العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة دكتوراه (القاهرة ، جامعة القاهرة ، 2005 م) ، ص 2 .

بأن دولة ما تضمر نوايا حسنة يظل هناك شعور بأن هذه النوايا يمكن أن تتغير، ويرى باترفايلد أن "من يبالغ في حسن الظن يفتح الباب واسعًا ليكون فريسة للاستغلال، مما يؤدي إلى عواقب كارثية "[1].

والنظرية الواقعية كمدرسة فكرية تنقسم إلى عدد من الاتجاهات النظرية في رؤيتها للأمن الدولي، ويمكن رصدها كالآتي:

أ- **الواقعية الجديدة :** تقوم الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية على عدد من الفرضيات الأساسية التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية :

1- النظام الدولي هو نظام فوضوي، بمعنى غياب سلطة مركزية تضبط سلوكية الدولة، كما هو موجود في نظامها الداخلي.

2- للحفاظ على سيادة الدولة وبقائها وتوسيع نطاقها لابد من بناء قوة عسكرية هجومية ضاربة.

3- الريبة والشك كمحدد أساسي في سلوكية الدولة تجاه نوايا باقي الدول، وبالتالي ضرورة الاستعداد واليقظة، فالريبة هي أمر متأصل في النظام الدولي.

4- بقاء الدولة واستمرارية وجودها وسيادتها هو أهم محدد مؤثر على سلوكيتها.[2]

5- عدم اليقين في تقدير إمكانات وقدرات ونوايا الخصم، بسبب التضليل الذي يمارسه، وكذا بسبب شح المعلومات أو كثرتها وتضاربها، وهذا ما يؤدي إلى سوء الإدراك والوقوع في مشكلة سوء تقدير القوة الحقيقية أو القوة المفترضة للدولة الخصم(خصوصاً وقت الأزمات)، وهو ما يدفع الدول إلى التصرف بعدوانية.

6- بناء الأمن القومي أو انعدامه، متعلق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي (لهذا تسمى هذه النظرية أيضًا بالواقعية البنيوية) وبنيته الفوضوية المتينة، وهذا ما يؤدي إلى اتسام السياسات العالمية في المستقبل بالصراع كما كان في الماضي، وهذا ما ذهب إليه جون ميرشايمر في مقالة كتبها عام 1990م، حين أكد أن نهاية الحرب الباردة سوف ترجع بنا إلى نظام دولي يتسم بميزان قوى متعدد الأقطاب، تسود فيه النزعة القومية والتنافس الإثني كمقدمة لعدم الاستقرار والصراع، وفي تقييمه لفترة الحرب الباردة، فإنها فترة سلام واستقرار نتيجة لبنية القوى العالمية وميزان القوى ثنائي القطبية، وبانهياره سوف نرجع إلى نوع من صراع القوى الكبرى الذي شكل مأزقاً في العلاقات الدولية منذ القرن السابع عشر. .

7- السياسات الدولية لا تتصف بالحروب المستمرة لكن هناك تنافس أمني شديد، يكون فيه احتمال قيام الحرب أمراً ممكناً ومتوقعاً باستمرار.[3]

---

[1] جون بيليس و آخرون، **عولمة السياسة العالمية** (دبي، مركز الخليج للأبحاث ، 2004م) ، ص263

[2] أسامة فاروق مخيمر، **دور منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إدارة الصراعات في أوروبا بعد الحرب الباردة ، دراسة حالة البوسنة والهرسك** ، أطروحة دكتوراه(جامعة القاهرة، 2004م) ، ص 45

[3] جون بيليس ، المرجع السابق ، ص 246 .

8- التعاون بين الدول أمر ممكن وقائم فعلاً، لكنه مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر، الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه، فالسلام الدائم الذي لا تتنازع فيه الدول من أجل السيطرة، أمر لا يحتمل أن يتحقق.

ب- الواقعية الاشتراطية : يعتبر الواقعيون الاشتراطيون أنفسهم واقعيين بنيويين أو واقعيين جددًا، لكنهم أكثر تفاؤلاً بإمكان تحقيق التعاون بين الدول مقارنة بالواقعيين الجدد التقليديين، و يرى شارل غلاسر أنه: " خلافًا للحكمة التقليدية، فإن النزعة العامة القوية للخصوم في التنافس ليست نتيجة منطقية حتمية للافتراضات الأساسية للواقعية البنيوية " .

كما يؤكد أصحاب هذه النظرية وجود إمكانات كبيرة للخصوم لتحقيق أهدافهم الأمنية على وجه أفضل عبر السياسات التعاونية بدلاً من السياسات التنافسية، والأمن هنا مشترط بالظروف السائدة في حينه.

وتقوم الواقعية الاشتراطية على ثلاث انتقادات أساسية للواقعية البنيوية وهي:

1- رفض النزعة التنافسية المتأصلة في الواقعية البنيوية رغم بقاء العون الذاتي كأحد أبرز سمات العلاقات الدولية، إلا أنه لا يعني بالضرورة التنافس المؤدي إلى الحرب، ففي السبعينيات والثمانينيات كان هناك تعاون لخفض المخاطر المجهولة المقترنة بسباق التسلح، بدل الدخول في سباق تسلح على غرار معظم سنوات الحرب الباردة.

2- على عكس الواقعية البنيوية التقليدية، يرى الواقعيون الاشتراطيون أن الدول تلجأ إلى التعاون لتفادي المعضلة الأمنية الناجمة عن مخاطر السعي وراء المزايا النسبية، وقبولها بالتكافؤ التقريبي بدل السعي لتحقيق أقصى المكاسب التي هي بالضرورة على حساب الآخرين، وهو ما يفتح الباب واسعًا أمام سباق التسلح، الذي يؤدي على المدى البعيد إلى تهديد أمن الجميع.

3- يقر الواقعيون الاشتراطيون أن الغش ينطوي على مخاطر، لكن ما يرفضونه هوالمبالغة في التأكيد على الغش، ويرى كل من شيللينغ و هالبرين أن " بالإمكان الافتراض أن اتفاقية ما تترك احتمال حدوث الغش هي اتفاقية غير مقبولة، أو أن من شأن الغش أن يؤدي بالضرورة إلى مكاسب هامة إستراتيجيا"[1].

كما أنهم يؤكدون على أن الأخطار التي مصدرها الحد من سباق التسلح هي أقل من الأخطار التي ينطوي عليها سباق التسلح، وهي السبب الأساسي لاتفاقيات INF ومعاهدة ستارت1، وستارت 2 (معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية 1 و2).

ج- الفوضى الناضجة : يذهب أنصار هذه النظرية إلى اعتبار بنية النظام الدولي جد أساسية في تحديد سلوك الدول، كما يركزون على غياب سلطة عليا داخل هذا النظام، وخلافًا للواقعية التقليدية، فإن نظرية الفوضى الناضجة تقدم تقييمًا أكثر تفاؤلاً بخصوص إقامة تعاون بين الدول. ويرى باري بوزان أن فترة

[1] عماد جاد، حلف الأطلنطي ، **مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة** ، رسالة دكتوراه منشورة(القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 1998م)، ص52

الثمانينيات والتسعينيات قد شهدت فوضى أكثر نضوجًا حيث تزايد الإدراك لأخطار المنافسة في عالم نووي.

كما يؤكد بوزان أن الدولة الأكثر نضجًا في النظام الدولي هي الدولة التي تراعي مصالح جيرانها عند رسم سياستها الخاصة، وذلك لأسباب أمنية، وفي هذا الصدد يقول:" إن الدول تزداد إدراكًا بأن أوضاع الأمن الوطني مترابطة، وأن السياسات الأمنية مبالغ في انطوائها على الذات، بصرف النظر عن مدى إغراءاتها الشوفينية، تؤدي إلى عكس الغرض منها في خاتمة المطاف ". ويستشهد بدول الشمال التي تحولت إلى جماعة أمنية بعد أن خاضت حروباً عسكرية وسباقاً للتسلح بأوروبا عبر "عملية نضوج" أنتجت مجتمعًا متساناداً منذ معاهدة روما التي أرست الأمن عبر حل الخلافات وتسويتها من خلال الحلول السلمية، وهذه التجربة التمدنية يمكن نقلها إلى نظم إقليمية أخرى، يكون فيها مؤشر الترابط في المجالات السياسية والاقتصادية ينمو بشكل متزايد.[1]

فهي عملية تراكمية وبطيئة وغير متساوية الإنجازات على الصعيد الدولي، وفي المحصلة هي دعامة أساسية للاستقرار والأمن الدوليين، حيث كلما زاد معدل الترابط الأمني بين الدول، تزايدت احتمالات تضاؤل المعضلة الأمنية.

مصاعب التعاون الأمني الدولي : يرى كتّاب النظرية الواقعية أنه لم يحدث تغير كبير في جوهر الأمن الدولي في أعقاب الحرب الباردة، ويؤكدون على أننا لا نزال نعيش في عالم يسوده الشك والتنافس الأمني، رغم وجود تعاون قائم بين الدول والدليل هو حرب الخليج الثانية والثالثة، وكذا الحروب التي تلت تفكك يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي، ويمكن إرجاع سبب هذه الصعوبة في تحقيق التعاون إلى عاملين أساسين هما:

أ- **الغش :** لا ينكر ستيفن والت و جون ميرشايمر وجود تعاون قائم بين الدول، كما أنهما يقران بوجود فرص أكبر للتعاون مقارنة بالماضي، وفي نفس الوقت فإنهما يقولان أن هذا التعاون محدود، لأن الدول كانت ولا تزال خائفة من نقض أي اتفاقية للحد من انتشار الأسلحة، بسبب المخاطر الكبيرة الناجمة عن طبيعة التقنيات العسكرية الحديثة التي من شأنها أن تحدث اختلالاً غير مسبوق في ميزان القوى بين الدول، فالدولة إذن مدركة لمسؤولية القيام بأعباء أمنها الوطني، وهذا هو السبب الذي يدعو القوى النووية إلى الاحتفاظ ببعض أسلحتها النووية رغم الاتفاقيات التي أبرمتها لخفض الأسلحة الإستراتيجية في بداية تسعينيات القرن الماضي أو تمديد اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية المعقودة سنة 1995م، واستحداث العديد من برامج التسلح غيرالمعلن عنها لدى غالبية الدول.

[1] ستيفن والت ، **العلاقات الدولية** ، عالم واحد و نظريات متعددة ، ترجمة عادل زقاغ ، www.geicities.com /adelzeggagh/ ir.html.

ب- مسألة المكاسب النسبية : يعتبر العديد من أتباع الواقعية الجديدة أن اهتمام الدول بتحقيق مكاسب نسبية على حساب المكاسب المطلقة معيق لعملية التعاون الدولي، الذي يقوم على الموازنة بين المكاسب التي تحققها الدول المنظوية في منظومة تعاونية واحدة، فإن الدول تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من المكاسب على حساب باقي الدول الأطراف، ضمن بيئة دولية يسودها الشك وانعدام الثقة وهو ما يعقد عملية التعاون.[1]

نقد النظرية الواقعية : يمكن ايجازها في النقاط الآتية:

أ- الفقر الأخلاقي للواقعية عندما تدعو إلى فصل الأخلاق عن السياسة والمصالح.

ب- يمكن اعتبارها إيديولوجية أو خطاب قوة، لأنها تعتقد أن البيئة الدولية بيئة فوضوية خاضعة للأقوى، كقانون أوحد.

ج- عدم الدقة في تعريف المفاهيم الأساسية مثل مفهوم القوة والمصلحة القومية وميزان القوى، وفي هذا الصدد يقول ستانلي هوفمان: " من غير الممكن استعمال كلمة أو اسم واحد (القوة) لمتغيرات مختلفة، وهي: القوة كمحدد للسياسة، القوة كمقياس للسياسة ،القوة المحتملة، القوة المستعملة، القوة كمحصلة موارد عديدة والقوة كمجموعة من العمليات" .[2]

د- استعمال مفاهيم تحليلية لم تعد صالحة لتقديم تحليل شامل للسياسة العالمية، وتركز على الدولة كفاعل شبه وحيد في السياسة العالمية.

ذ- اغفال الجوانب الاجتماعية الداخلية والاعتبارات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.

النظرية الليبرالية والأمن الدولي : يختلف الليبيراليون حول ما إذا كان السلام هو هدف السياسة العالمية، كما يختلفون أيضاً حول كيفية إقامته، فهل يكون من خلال الحكومة العالمية؟ أو الأمن الجماعي ؟أو التجارة العالمية؟ كما أنهم منقسمون حول كيفية استجابة الدول الليبرالية للدول أو الحضارات غير الليبرالية، فهل يكون ذلك بالتسامح ؟ أو بالغزو و التحويل؟.

أنواع الليبرالية : وتتلخص في :

أ - المذهب الدولي الليبرالي : يقوم هذا المذهب على مبدأ أن النظام الطبيعي قد أفسدته سياسات نظام توازن القوى، بالاضافة إلى رفض فكرة همجية العلاقات الدولية أو كما وصفها كانط "بحالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون"، ويرى أيضًا أن بإمكان العقل أن يحقق الحرية والعدالة في العلاقات الدولية، كما دعى إلى إنشاء عقد فيدرالي بين الدول لإلغاء الحرب، على عكس الواقعيين الليبراليين مثل هوغو غروتيوس الذي دعى إلى تنظيمها، وهذه الفيدرالية تماثل معاهدة سلام دائم، عوضًا عن طرف فاعل

[1] K.G.Giesen , L'ethique Des Relations Internationales ، Les Theories Anglo _ Americaines (Bruxlles ، Brayant , 1992) , p , 27 .

[2] Emmanuelle Kant ,Vers La Paix Perpetuelle (Paris ، Garnier _ Flammarion ,1991) , pp 95 – 99 .

(دولة عظمى) أو حكومة عالمية. ويمكن تحديد المخطط الفلسفي لمشروع السلام الدائم حسب كانط في النقاط الآتية:

المادة الحاسمة الأولى : أن يكون الدستور المدني لكل دولة دستورًا جمهوريًا.

المادة الحاسمة الثانية : أن يستند قانون الشعوب على أساس نظام اتحادي بين دولٍ حرة .

المـــادة الحاســـمة الثالثـــة : أن يكـون الحـق العـالمي محـدودًا بشـروط الضـيافة العالميـة[1] كما يشترك جيريمي بنثام مع كانط في هذه الفكرة، حيث يرى أن دولاً فيدرالية مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا قد تمكنت من تحويل هويتها المستندة إلى مصالح متصارعة إلى فيدرالية أكثر سلمية.

وهذه المشاريع هي لتحقيق سلام دائم وتوسعة للعقد الاجتماعي الذي يربط بين الأفراد في المجتمع المحلي إلى الدول في النظام الدولي، وكان أصحاب هذا المذهب يعتقدون بقيام مجتمع دولي يحكمه القانون دون قيام حكومة عالمية على عكس المثاليين.

ب – المثالية : تذهب المثالية في رؤيتها للأمن الدولي إلى أنه يمكن تحقيقه في ظل نظام دولي يدار بواسطة منظمة دولية،(وهذا عكس ما يذهب إليه أصحاب المذهب الدولي الليبرالي)، ويرى جيه. إيه. هوبسون أن الإمبريالية نتجت عن الاستهلاك المتدني في المجتمعات الرأسمالية، الأمر الذي دفع بالرأسماليين إلى البحث عن أسواق خارجية لتصريف فائض الإنتاج لتحقيق أرباح أكبر في ما وراء البحار، وهذا ما أدى إلى إخضاع الشعوب ونهب مواردها، وأصبحت السبب الأساسي للصراع الدولي، وهو ما ينفي حجة المذهب الدولي الليبيرالي بأن الرأسمالية مسالمة في أساسها من خلال السلام بالترابط، حيث كانت الحرب العالمية الأولى الدليل الذي أكد أن السلام ليس وضعًا طبيعيًا، بل هو وضع يجب إقامته، وقد وجه ليونارد وولف نقدًا شديدًا للفكرة القائلة أن السلام والازدهار جزء من نظام طبيعي متأصل، بل أنه بحاجة إلى آليات مبتدعة عن وعي وإدراك.

كما دعى الرئيس الأمريكي السابق وودرو ويلسون إلى إقامة منظمة دولية تنظم العلاقات الدولية، انطلاقًا من فكرة وجود سلطة وطنية لتنظيم المجتمع المحلي التي حاول اسقاطها على المجتمع الدولي، الذي هو بحاجة إلى إجراءات ديمقراطية لحل النزاعات وقوة دولية في حال فشل المفاوضات، تستخدم عند الضرورة ، لفرض إرادتها، وهي أساس نظام الأمن الجماعي الذي نصت عليه المادة السادسة عشر(16) من ميثاق عصبة الأمم، حيث جاء فيها : " في حالة وقوع حرب من الحروب فإنه يتعين على جميع الدول الأعضاء وقف العلاقات الطبيعية مع الدولة المعتدية وفرض العقوبات، وعند الضرورة، وضع قواتها المسلحة تحت تصرف مجلس العصبة إذا ما دعت الحاجة إلى استخدام القوة لإرجاع الأمور إلى نصابها ".

[1] د محمد المجذوب ، **التنظيم الدولي** ،(بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2002م)، ص 152 .

لكن هذا الخطاب المثالي سرعان ما تهاوى أمام المصالح الذاتية لكل دولة، حيث كان احتلال اليابان لمنشوريا عام 1931م، وإيطاليا للحبشة عام 1935م، وإعادة ألمانيا احتلال أراضي الراين ثم ضم النمسا، فالهجوم على بولنده، الذي كان بداية للحرب العالمية الثانية.

ج- المذهب المؤسسي الليبيرالي : يقوم هذا المذهب على التشكيك في قدرة الدولة على أن تحقق الأهداف الليبرالية المتمثلة في النظام والعدل، حتى لو توفرت الإرادة، ويقترح المذهب المؤسسي الليبيرالي أن تتوزع السلطة على مستويين هما:

1- حكومة وبرلمان وطني .

2- منظمات فوق الدولة أو حكومة عالمية.

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية تبين جليًا فشل عصبة الأمم وضرورة استبدالها بمؤسسة دولية أخرى تكون مسؤولة عن السلم والأمن الدوليين، وهكذا تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة، حيث توافقت الدول العظمى على إقرار إجراء تنفيذي، من خلال نظام النقض (حق الفيتو) وهو ما شكل أنموذجاً جديداً للأمن الجماعي، لكن مع بداية الحرب الباردة أصبح الأمن الجماعي معطلاً بسبب الاستخدام المتبادل لحق النقض[1].

ومع نهاية الحرب الباردة تم تفعيل هذا النظام في حرب الخليج الثانية، حيث تشكلت قوة دولية لإخراج العراق من الكويت بقيادة الولايات المتحدة رغم أن القرار نص على أن تكون القيادة للأمم المتحدة.

الليبرالية والأمن الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة :

1- المذهب الدولي الليبرالي – الجديد : تعتبر أطروحة السلام الديمقراطي تطويرًا لمشروع كانط حول السلام الدائم، ونجد من أبرز روادها بروس راست و مايكل دويل الذي يرى أن الدول الليبرالية أوجدت سلامًا منفصلاً عن السلام العالمي، كونها لا تحارب بعضها البعض، كما يؤكد أن التمثيل الديموقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، وغيابها يساعد على سيادة منطق القوة.

وهي الحجة التي استند إليها بيل كلينتون في خطابه عن حالة الاتحاد عام 1994م، لتبرير سياسة نشر الديمقراطية في العالم، وكذا دعم تحول شرق أوروبا إلى الليبيرالية، وتهيئتها لعضوية الاتحاد الأوروبي، فحسب أفكار السلام الديموقراطي، فالحرب نادرة أو لا وجود لها بين الدول الليبرالية، حتى في ظل تعارض المصالح، كونها تحل هذه المشاكل عن طريق الوسائل السلمية، كالمفاوضات والتحكيم والوساطة والتوفيق... وكذا القيود المؤسسية المشتركة دون التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً.

[1] جون بيليس و آخرون ، المرجع السابق ، ص 329 .

ويرى دويل أن " إحدى فوائد الديموقراطية هي أن الخلافات تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح منازعات تخرج إلى الساحة العامة ". [1]

أما فرانسيس فوكوياما فهو يجادل أن الإيديولوجية الليبرالية قد ألحقت الهزيمة بالإيديولوجيات المنافسة كالملكية الوراثية والفاشية والشيوعية كأفضل نظام للحكم، كما أنها تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية، وهي "الصورة النهائية لنظام الحكم البشري"، فهي بالتالي نهاية للتاريخ. ويرى فوكوياما أن قيام الحرب بين الدول الديموقراطية الليبرالية هو احتمال ضئيل، حيث يستند في تفسيره لهذه الفرضية على تقسيم أفلاطون للروح الإنسانية في كتابه "الجمهورية" إلى ثلاثة قوى هي : الشهوة ، العقل ، القوة (الهمة والشجاعة أو ما يسميه" الثيموس ")[2] .

فالشهوة والعقل يدفعان إلى تحصيل الأشياء الموضوعية وتحديد أفضل السبل للوصول إليها، أما "الثيموس" فهو السعي إلى انتزاع الاعتراف من الآخرين لإضفاء قيمة الكرامة على الذات، وهو الرأي ذاته الذي ذهب إليه هيجل، حيث يسعى الأفراد إلى اكتساب تقدير الآخرين، وهذا السعي يؤدي إلى صراع بين الأفراد، بين السادة والعبيد الذين لم تكتمل إنسانيتهم بعد، من جهة، ومن جهة ثانية بين السادة أنفسهم للانتزاع الاعتراف والسيادة . والثورة الليبرالية (مثل الثورة الفرنسية) تلغي الصراع بين السادة والعبيد باعتبار أنهم سادة أنفسهم. وبهذا سيكون لها تأثيراً مباشراً على العلاقات الدولية، فالديموقراطيات الليبرالية تبدل الرغبة غير العقلانية في الاعتراف بالدولة أو بالفرد برغبة عقلانية في الإعتراف على أساس من المساواة. و كلما زاد عدد الدول الليبرالية زاد الاعتراف بشرعية الدول الأخرى و بالتالي التقليل من حافز الحرب[3] .

وفي كل من كتابيه" نهاية التاريخ وخاتم البشر" و" الشرخ الكبير "، وعلى عكس كل من الهنتينغتونيين ومعظم الليبراليين الجدد ممن يؤكدون على أصالة الليبرالية كثقافة محددة ومحدودة بجزء من العالم الغربي، حيث تواجه صدمًا حضاريا حتميا مع باقي الثقافات، ويدافع فوكوياما عن كونية الليبرالية وعن طموح كل الحضارات لبلوغها، كما طرح– في كتابه " الثقة " مشروع لعولمة الليبرالية – شرط أن تتبنى ثقافات العالم 80% من الحداثة الليبرالية وتحافظ على 20% من خصوصيتها الثقافية[4].

---

[1] فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والرجل وخاتم البشر** ، **ترجمة حسين أحمد أمين** (القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1993م)، ص ص 12 – 13 .

[2] فرانسيس فوكوياما ، **نهاية التاريخ والرجل وخاتم البشر** ، المرجع السابق ، ص ص 174 – 176 .

[3] فرانسيس فوكوياما، **الثقة**، ترجمة معين الإمام و مجاب الإمام (دمشق ، رام للطباعة والنشر ، 1998 م) ، ص ص 15 – 21 .

[4] فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة مجاب الإمام (الرياض ، العبيكان ، 2007م) ، ص 169 .

لكن يتفق فوكوياما مع الهنتينغتونيين والليبراليين الجدد في تقسيم دول العالم، وكذا وسائل نقل الثقافة والقيم الليبرالية، من خلال النقاط الآتية:

1-2- الدول الفاشلة والمضطربة : يحدد فوكوياما مجموعة من الوسائل لنشر القيم الليبرالية من خلال:

أ- استخدام القوة لنزع السيادة عن الدول الضعيفة والفاشلة مثل الصومال وأفغانستان وصربيا والعراق، بالاضافة إلى الدول المضطربة في حزام البؤس الممتد من البلقان عبر القوقاز والشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا.

ب- اعتبار توفر أسلحة الدمار الشامل بيد هذه الدول أو بيد جماعات داخلها هو تهديد غير مسبوق للعالم الغربي .

ج- هذا التهديد الإرهابي يوفر التبرير المنطقي لاعتماد الغرب على مبدأ الحرب الوقائية والاستباقية، وهو ما تم تبنيه في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، الذي ألقاه في كلية وست بوينت العسكرية في يونيو 2002 م، حيث أعلن عن إستراتيجية الأمن القومي في الولايات المتحدة، وفي خطابه الذي ألقاه في 26 فبراير 2003 م لتحويل العراق إلى دولة ديموقراطية فاعلة، وهو مايشكل تحولاً راديكاليًا عن سياسة الاحتواء والردع ضد العراق[1].

د- ايجاد نظام دولي جديد ما بعد نظام ويستفاليا لعام 1648م، يتجاوز مبدأ السيادة الوطنية باسم حقوق الإنسان، يمنح للدول الغربية الحق وواجب الاستيلاء على الدول الفاشلة لأسباب إنسانية تتعلق بالاستبداد والمجازر الجماعية وإبادة العنصر البشري وانتهاكات حقوق الإنسان... وإذا كان من حق وواجب الغرب التدخل لحماية الآخرين لأسباب إنسانية فمن حقه وواجبه أيضًا الدفاع وحماية مواطنيه لأسباب أمنية.

فتآكل مبدأ السيادة لم يكن نتيجة التدخلات الأمنية بسب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، بل كان نتيجة التدخلات الإنسانية في كوسوفو ورواندا والكونغو والصومال وتيمور الشرقية وهايتي وكمبوديا..

فالتدخل لحماية حقوق الإنسان هو الأكثر شرعية لانتهاك مبدأ السيادة من التدخل لمنع تهديد أمن الدول المعنية، لكن فوكوياما يرى إن هذا التمييز هو مثار للجدل، لأنه كثيرًا ما تتداخل هذه القضايا عمليًا، حيث أن الدول المنتهكة لحقوق الإنسان كثيرًا ما تهدد محيطها الإقليمي، أو تكون ضعيفة إلى حد عدم قدرتها على منع هذه التهديدات أو الانتهاكات[2].

ويقر فوكوياما انتداب المجتمع الدولي على الدول الفاشلة والضعيفة والمضطربة بشكل غير مباشر من خلال عمليات بناء الدولة أو بناء الأمة بمساعدة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والدول المانحة.

---

[1] فرانسيس فوكوياما، **الثقة** ، المرجع السابق ، ص 173 .

[2] جون بيليس و آخرون، المرجع السابق ، ص ص 336 – 337

1-2- **الدول القوية والمتوسطة :** يمكن استخدام المذهب المؤسسي كوسيلة لضم دول غير ليبرالية سابقًا إلى النظام العالمي الليبرالي، فمثلاً كي تقبل عضوية دول شرق أوروبا في الاتحاد الأوروبي، يجب أن تثبت أهليتها الليبرالية أولاً، ولكي تقبل روسيا في مجموعة الدول السبع يجب أن تأهل ليبراليًا، والهدف هو التلاقي الاقتصادي الكلي السريع في شبكة للدول الليبرالية.

1-3- **دول العالم الثالث :** تعتبر الاشتراطية هي أنجع الوسائل لممارسة ضغط مؤسسي إقليمي، فهي السياسات التي يجب على الدول النامية اتباعها، مقابل مزايا اقتصادية (قروض، مساعدات، هبات، استثمارات...). لكن لم يقتصر الأمر فقط على الجانب الاقتصادي، بل توسع ليشمل جوانب الحكم الراشد وتعزيز حقوق الإنسان.

نقد المذهب الدولي الليبرالي الجديد : تتمثل مثالب هذا المذهب في النقاط الآتية:

1- إن التدخل الأمني بسبب وجود تهديدات إرهابية أو لمجرد أن ينوي نظام معين امتلاك أسلحة دمار شامل دون التأكد من صدق هذه النوايا والتدخل لأغراض إنسانية كثيرًا ما يؤدي إلى مزيد من الفوضى والنتائج الهزيلة في عملية إعادة بناء الدولة، وهو ما يذهب إليه هيدلي بول.

2- هناك تناقض كبير بين الدعوة إلى احتلال الآخر المختلف والمتخلف اقتصاديا وبين إدعاء نشر الديموقراطية والليبرالية والحريات والتعددية و حقوق الإنسان.. فتعزيز الحكم الصالح يصطدم بمبدأي السيادة وتقرير المصير، فالتحرر الاقتصادي وتعميق انخراط الغرب في بناء وتنظيم البنية الاقتصادية والسياسية للدول النامية يحد من قدرتها على تحمل مسؤولياتها أمام مواطنيها، وبالتالي قطع العلاقة بين الشعب والحكومة وهو منافٍ لأشكال الليبرالية الديموقراطية التمثيلية.

3- سياسة الاشتراطية كثيراً ما أحدثت نتائج عكسية على المستويين الاقتصادي والسياسي وهي محل رفض العديد من الدول، ومنها دول جنوب شرق آسيا.[1]

4- إلحاق الهزيمة بالإيديولوجية الشيوعية الستالينية لا يعني أن الليبرالية قد انتصرت على باقي الإيديولوجيات فهناك الديموقراطية الاجتماعية في شمال أوروبا وأشكال أخرى في المذهب الدستوري غير الليبرالي في آسيا...

2- **المثالية الجديدة والأمن الدولي:** ترتكز المثالية الجديدة على المبادئ الأساسية الآتية:

أ- الالتزام بالأشكال الديموقراطية للحكومات.

ب- التأكيد على أن الترابط يولد السلام.

ج- حالة السلام والعدالة هما نتاج تصميم مقصود.

د- الإصلاح يجب أن يتم على المستوى الدولي، حيث إن المؤسسات الدولية مثلها مثل الدول بحاجة إلى أن تكون ديموقراطية.

---

[1] تاكايوكي ياماورا ، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية** ، ترجمة عادل زقاغ،
.www.etudiant d-z.com /vp /showwthhread.php?

ذ- ضرورة إدخال الحركات الاجتماعية في هياكل صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي وإشاعة الديموقراطية على صعيد القواعد الأساسية أو ما يسميه ريتشارد فالك بالعولمة من الأسفل.

ويقدم أنصار المثالية الجديدة مجموعة من الوسائل التي من شأنها أن تجعل السياسية العالمية أكثر ديموقراطية، تختلف كثيرًا عن ما يقدمه أصحاب المذهب الدولي الليبرالي الجديد.

ويلاحظ أنصار المثالية الجديدة أن بعض الدول شهدت انتقالاً إلى الديموقراطية من دون أن يتحول مجتمع الدول إلى نظام ديمقراطي، فحتى مع إقرار وتطبيق اتفاقات حقوق الإنسان فإنها تحتفظ بتركة النظام الويستفالي إلى حد بعيد، بسبب الهرمية وعدم المساواة السياسية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسبب حق النقض، وكذا تهميش دور الفواعل الدولية من غير الدول في السياسة العالمية[1].

ويقدم ديفيد هيلد أنموذجًا عالميًا للديموقراطية يكون بديلاً لنظام ويستفاليا، يرتكز على:

أ- إقامة برلمانات إقليمية وتوسيع سلطة الهيئات الإقليمية القائمة حاليًا مثل الاتحاد الأوروبي.

ب- إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان تشرف على مراقبة اتفاقيات حقوق الإنسان في البرلمانات الوطنية.

ج - إصلاح الأمم المتحدة أو استبدالها ببرلمان ديموقراطي يخضع للمسائلة.

ويؤكد كل من تشارلز و كلايفورد كوبشان على أهمية الأمن الجماعي، باعتباره طريقة لتعزيز الأمن الدولي، من خلال إقامة مؤسسات للأمن الجماعي توفر آلية أكثر نجاعة لعملية التوازن إزاء طرف معتدٍ من خلال إيجاد قوة ضاربة توفر الردع أو اتخاذ إجراءات أكثر صرامة في حال فشل الردع. كما يؤكد أنصار الأمن الجماعي أنه ليس حلاً أبديًا لمنع قيام الحرب، بل يوفر الحد الأدنى لعملية التوازن المنظمة ذات الصبغة المؤسسية، وهو أفضل من عملية التوازن غير المنظمة في ظل الفوضى أو نظام العون الذاتي، فالهدف هو تحسين المنافسة الأمنية بين الدول.

ويضع تشارلز وكلايفورد كوبشان ثلاثة مبادئ لقيام نظام الأمن الجماعي، وهي:

1- عدم اللجوء إلى القوة العسكرية في تسوية النزاعات الدولية.

2- توسيع نطاق مفهوم المصلحة الوطنية ليشمل مصالح الجماعة الدولية، والتدخل تلقائيًا وجماعيًا في حال قيام طرف ما بتهديد نظام الأمن الجماعي القائم.

3- يرى إينيس كلود أنه يتوجب على الدول التغلب على الخوف والتعود على الثقة المتبادلة[2] .

نقد أفكار الأمن الجماعي : تتلخص الانتقادات الموجهة إلى هذا المذهب في:

---

[1] تاكايوكي ياماورا ، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية** ، ترجمة عادل زقاغ، etudiant d-z.com /vp www./showwthhread.php? .

[2] جون بيليس و آخرون، المرجع السابق ، ص 339

1- يفترض الأمن الجماعي أن كل اعتداء هو أمر خاطئ، في حين قد تكون الدولة التي وقع عليها الهجوم هي التي كانت تلوح بالضربة الأولى، وهنا صعوبة كبيرة في تحديد الطرف الذي تقع عليه مسؤولية الاعتداء.

2- مشكلة توزيع الأعباء بشكل منصف بين الدول الأعضاء.

3- صعوبة التصدي السريع للعدوان لعدم الرغبة في وجود تخطيط يسبق الأزمة، أو لأسباب إيديولوجية أو تاريخية أو اقتصادية ضد الدولة المعتدية.

4- التخوف من تحول صراع داخلي إلى صراع دولي، وهو ما يؤثر في رغبة الدول على القيام بعمل جماعي جاد ضد كل تهديد.

المذهب المؤسسي الليبرالي الجديد : ظهر المذهب المؤسسي الليبرالي الجديد على يد أكسلرود و كيوهان و أوي استجابة لنظرية كنيث والتز المتعلقة بالواقعية الجديدة وذلك في كتابه" نظرية السياسة العالمية "سنة 1979م، وتقوم على المبادئ الآتية:

1 - اعتبار الدولة هي الممثل الشرعي للمجتمع، والتأكيد على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول، مع الإقرار بأنها تخضع للدول، وهو ما ذهب إليه كيوهان .

2- إن عملية التكامل المؤسسي الإقليمية والعالمية هي في تصاعد مستمر، والاتحاد الأوروبي مثال على ذلك.

3- تدخل الدول في علاقات تعاونية على أساس المكاسب المطلقة، وليس على أساس المكاسب النسبية.

4- بنية النظام الدولي بنية فوضوية، وهذا لا يعني انعدام إمكان التعاون بين الدول، حيث توجد أنظمة ومؤسسات دولية تسهل عملية تنظيم المصالح و ليس تحويل الهويات كما يعتقد المثاليين الجدد[1].

ويؤكد المذهب المؤسسي الليبرالي الجديد على أهمية المؤسسات الدولية في تحقيق الأمن الدولي والتقليل من احتمالات اللجوء إلى الحرب.

ويرى دوغلاس هيرد(وزير الخارجية البريطاني السابق) أن الغرب قد طور مجموعة من المؤسسات الدولية التي أثبتت أهميتها في ما يتصل بمجموعة من المشاكل، وأكد على أن التحدي الكبير لفترة ما بعد الحرب الباردة، هو تكييف واستمرار هذه المؤسسات مع الظروف المستجدة، ومن هذه المؤسسات الاتحاد الأوروبي ، منظمة حلف شمال الأطلسي، اتحاد غرب أوروبا، منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، منظمة دول جنوب شرق آسيا، الاتحاد الأفريقي... وهذا ما يسمح بتقلص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول، من خلال خمسة نقاط أساسية وضعها كل من كيوهان و مارتن هي:

1- توفير المعلومات.

2- خفظ تكاليف المعلومات.

[1] جون بيليس و آخرون،المرجع السابق ، ص 340 .

3- جعل الالتزامات أكثر موثوقية .

4- إقامة تنسيق أكثر عمقًا وأوسع امتدادًا.

5- تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل[1].

وهذا ما يفسر استمرار كل من الاتحاد الأوروبي و حلف الأطلسي وتوسيعهما، كما يحاول هذا المذهب الاجابة على عدة أسئلة منها حدود المنطقة الليبرالية للسلام ؟و لماذا الطابع السلمي للعلاقات في ما بين الدول الليبرالية؟و ما هو نمط العلاقة بين الدول الليبرالية والدول النامية ؟... وفي مركز برنامج أبحاثه محاولة لصياغة كيفية الشروع في التعاون وطريقة الحفاظ عليه في ظل الفوضى الدولية .

الفرع الثاني: النظريات التأملية

شهد العقد الأخير من القرن العشرين انبعاث النظرية المعيارية على حساب النظرية الوضعية القائمة على أساس التمييز بين الحقائق وهذه النظرية تثير تساؤلات أساسية هي:

1- اقتصارعلم السياسة حسب المدرسة الوضعية على المجال التجريبي، وهو ما يمثل تقليصًا لدائرة علم السياسة، حيث عكف علماء السياسة على البحث عن أنماط الحكم الأكثر ملائمة والبحث عن حياة أفضل.

2- يؤكد أصحاب النظرية المعيارية أن جميع النظريات تعكس قيمًا، لكن هل هذه محجوبة أم واضحة؟. يجيب المعياريون أن دراسة الظواهر على ما هي عليه في حد ذاتها تنطوي على انحياز لدى الباحث، ابتداءًا من اختيار الأشياء التي بوصفها (حقائق)، مرورًا بالطرق المستخدمة في الدراسة، وصولاً إلى النتائج والتوصيات السياسية المقترحة.

2- مشكلة تكميم الظواهر الدولية[2].

ويعرف كريس براون النظرية المعيارية للعلاقات الدولية بأنها: " ذلك الحجم من الأعمال التي تتناول البعد الأخلاقي للعلاقات الدولية، وكذلك المسائل الأوسع المتعلقة بالمعاني والتفسيرات التي يولدها هذا الفرع من فروع المعرفة، وهي في جوهرها تتناول الطبيعة الأخلاقية للعلاقات بين المجتمعات (الدول)، سواء في سياق البرامج القديمة التي كانت تركز على العنف والحرب أو البرامج الحديثة – الأكثر حداثة التي تخلط بين هذه الاهتمامات التقليدية والمطلب العصري للعدالة التوزيعية على مستوى العالم " .

كما يتعرض إلى وضعين معياريين عن السياسة الدولية وهما :

أ – الكوسموبوليتانية : تركز على الإنسانية ككل أوعلى الفرد.

ب- المجتمعية : تتمحور حول المجتمع السياسي (الدولة) [3].

---

[1] د- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المرجع السابق ، ص 575 .

[2] جون بيليس و آخرون، المرجع السابق ، ص367 .

[3] المرجع نفسه ، ص 382 .

وهذا التمايز يطرح تساؤلاً حول تحديد الفاعل الذي لديه حقوق وعليه التزامات، فهل هي الدولة؟ أوالفرد؟ أو على مستوى الإنسانية ككل؟ فهل من حق الدول مثلاً امتلاك ترسانة نووية هائلة قادرة على إبادة الإنسانية بمسوغ الدفاع عن النفس ؟ أو هل تقبل ثقافات ومجتمعات سياسية عند معاقبة المرأة بإلباسها قالباً من حديد يؤدي إلى كسرأقدامها (وهذا في الصين) لأنها العادة السائدة ؟ أو أن هناك حقوقاً يمتلكها الأفراد أكثر أهمية من حقوق الدولة في صناعة قراراتها ؟ أو أن أمن الأفراد باعتبارهم أفراد؟ أو أمن الإنسانية أهم من أمن الدول؟. فهنا ينشأ نقاش معياري حول سيادة الدولة من جهة، والحق وواجب التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى.

ويستخدم براون التمييز بين الكوسموبوليتانية وبين المجتمعية للدلالة على ثلاثة مجالات رئيسة للنظرية الدولية المعيارية وهي:

أ- القيمة الأخلاقية التي يجب إضفاؤها على إستقلال الدولة، حيث ترفض الكوسموبوليتانية استقلال الدولة إذا كانت تتعارض مع الحقوق الأخلاقية للإنسانية أو للأفراد ككل.

أما المجتمعية فترفض أي تقييد على الاستقلال طالما لا ينبع من المجتمع نفسه.

ب- من منظور الأطر الأخلاقية لاستخدام القوة والعنف الدولي أو الحرب العادلة، ترى المجتمعية أن التدخل الدولي في شؤون الدول الأخرى يكون مناسباً إذا كان مصدر التهديد المجتمع السياسي للأخيرة (الدول)أما الكوسموبوليتانية فتأكد أن التوقيت الأكثر ملائمة للتدخل الدولي يكون عندما لا يتعارض مع حقوق وأمن وأخلاقيات الإنسانية أوالأفراد.

ج- قضية العدل الدولي حيث يرى المجتمعيون أن الالتزام باقامة علاقة أكثر توازنًا بين الدول الغنية والدول الفقيرة تقع على مسؤولية الدول. [1]

د- أما الكوسموبوليتانيين فإنهم يعتقدون بإمكان تحقيق هذه الالتزامات على أساس الفرد والإنسانية ككل.

نظرية علم الاجتماع التاريخي : تهتم نظرية علم الاجتماع التاريخي بالدرجة الأولى بالطرق التي تتطور بها المجتمعات عبر التاريخ، أي دراسة المؤسسات التي يتم ترتيب المجتمع الإنساني ضمنها.

وفي تفسير مسار تطور المجتمعات ركز أصحاب هذه النظرية – أمثال مايكل مان وإيمانويل والرشتاين و جون هول وثيدا إسكوكبول – على العلاقة بين ما هو داخلي وبين ما هو خارجي، وقد أوجز تشارلز تيللي هذا بقوله: " إن الدول صنعت الحرب لكن الحرب صنعت الدول "، وهي عكس الواقعية الجديدة التي تعتبر الدولة شيئًا مسلمًا به، فإن علم الاجتماع التاريخي، يبحث عن كيفية إيجاد أنواع جديدة من الدول عبر قوى داخلية وخارجية، كما يعكف أصحاب هذه النظرية على تقويض فكرة الواقعية الجديدة التي تذهب إلى تبسيط الدولة كتنظيم واعتبار الدول متماثلة وظيفيًا و يحاول تشارلز تيللي الاجابة عن درجة تعقيد الدولة والربط بين العوامل الداخلية والخارجية المساهمة في إيجادها، وذلك في كتابه"

[1] جون بيليس و آخرون، المرجع نفسه ، ص 381 .

القسر والمال والدول الأوروبية "، حيث طرح تساؤلاً رئيسياً حول التباين الكبير في أنواع الدول عبر الزمان والمكان في أوروبا، ولماذا استقرت في آخر المطاف على الدولة القومية ؟.

ويحدد تيللي الإجابة عن هذا السؤال في دور الدولة الوطنية في خوض الحروب، ويقسم تيللي الأنظمة إلى أنظمة كثيفة رأس المال (معتمدة على القوة الإقتصادية) وأنظمة كثيفة القسر (معتمدة على القوة العسكرية) التي أنتجت ثلاثة أنواع من الدول التي نشأت عن تمركز هذه الأشكال من القوة وهي الإمبراطوريات (التي تعني الجزية) ودول المدن،و الدول الوطنية[1].

ويرى تيللي أن للأنظمة كثيفة القسر مدنًا أقل وطبقات زراعية أكثر من الأنظمة كثيفة رأس المال، وهو ما أدى إلى ظهور طبقات تمثل المصالح التجارية، ودول المدن التي نشأت عندما كان تراكم الرأس مال كبيرًا، وهذا راجع إلى قدرة الدولة على إجبار مواطنيها، أما الإمبراطوريات فنشأت عبر تحصيل الجزية من خلال الإجبار دون تراكم الرأس مال، وكلاهما من أشكال الحكم غير المباشر، الذي يقتضي اعتماد الحاكم على تعاون قوى محلية مستقلة نسبيًا، لكن مع توسع نطاق الحروب وزيادة تكاليفها كانت الدول الوطنية أكثر قدرة على تحمل تكاليف الانفاق الحربي وإعداد الجيوش الكبيرة، مع استجابتها لطلبات الطبقات الزراعية والتجارية معًا، فتغير الدول هو نتيجة للحروب. ويؤكد تيللي أن الدولة لم تأخذ شكلاً واحدًا عبر التاريخ وهي تتضمن تجمعات مختلفة للبنى الطبقية وأنماط العمل، والحرب هي العامل الأساسي الذي صهر أنواع الدول لتظهر في شكل الدولة الوطنية، والتي تكسب المزيد من سلطاتها على مواطنيها عبر الاستعداد للحرب، من خلال إقامة نظم للضرائب والإمداد والإدارة والانخراط فيها، والملاحظ وجود اهتمام مشترك بين الواقعية وعلم الاجتماع التاريخي على التفاعل بين الدولة والطبقات والحرب[2].

نظرية ما بعد الحداثة : يعرف جون فرانسوا ليوتارد نظرية ما بعد الحداثة بأنها " عدم التصديق بما وراء النصوص السردية ". كما يقدم ديفيتاك تحليلاً لموضوعين أساسين لما بعد الحداثة هما :

أ- علاقة القوة بالمعرفة حيث يعارض فوكو رأي النظريات العقلانية القائل بأن المعرفة محصنة إزاء عمليات القوة – وهو افتراض أساسي للفلسفة الوضعية – ويؤكد أن القوة تحتاج إلى معرفة، وكل معرفة تعتمد على العلاقات القائمة للقوة، فلا وجود للحقيقة دون قوة.

ب- تستخدم نظرية ما بعد الحداثة إستراتيجية النصوص، وحسب ديردا فإن العالم يتم إنشاؤه مثل نص من النصوص، كما يرى أنه يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه، بمعنى أن تفسير العالم يعكس مفاهيم اللغة ومبانيها[3].

---

[1] عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، **الحداثة و ما بعد الحداثة** (دمشق ، دار الفكر، 2003م) ، ص 89 .

[2] نفس المرجع ، ص 89 .

[3] جون بيليس و آخرون، المرجع السابق ، ص 438 .

ويؤكد أنصار ما بعد الحداثة على أهمية الأفكار وتأثيرها، والخطاب في سياق التفكير بشأن الأمن الدولي، كما يسعون إلى استبدال الخطاب الواقعي بخطاب جماعي، حيث يرى ريتشارد أشيلي أن الواقعية هي إحدى المشاكل الأساسية لانعدام الأمن الدولي لأنها خطاب قوة يدفع بالدول إلى المنافسة الأمنية.

وتختلف نظرية ما بعد الحداثة عن الواقعية في نظرية المعرفة (الإيبستيمولوجيا) حيث يؤكد جون ميرشايمر أن الواقعية ترى أنه بإمكان وجود عالم ثابت يمكن معرفته، أما أنصار ما بعد الحداثة فيرون إمكان وجود تفسيرات لا نهائية للعالم، حيث لا ثوابت، ولا معاني ثابتة ولا أرض آمنة ولا أسرار عميقة ولا بنى نهائية أو لا حدود للتاريخ.. لا يوجد إلا التفسير.. والتاريخ نفسه يفهم على أنه سلسلة من التفسيرات المفروضة على تفسيرات.. وهذا تأكيد على أن أساس المعرفة ذاتية و ليست موضوعية، وهو ما يبرر أهمية النظريات المعيارية، ويرى جون فاسكاز أن سياسة القوة هي صورة للعالم الذي يدفع إلى الحرب، حيث إن سياسات ميزان القوى هي جزء من سلوك دولي عدواني، والتحالفات لا تنتج السلام، بل هي استعداد للحربويحاول أنصار ما بعد الحداثة إعادة تصور المناظرة حول الأمن الدولي وذلك بالبحث عن أسئلة جديدة كانت متجاهلة من قبل المناظرة التقليدية، وفي هذا السياق يرى جيم جورج أن الخطاب الإستراتيجي الجديد لما بعد الحرب الباردة يركز على الشعور المتنامي بانعدام الأمن بسبب أخطار الاقتصاد العالمي وانغماس الدول في الشؤون العسكرية، ويؤكد أيضاً على أننا بحاجة إلى خطاب جماعي بشأن الأمن الدولي، وهنا تؤدي الجماعات المعرفية دورًا رئيساً في تدفق الأفكار عن السياسة العالمية ومقاومة القومية المتطرفة، ونظرية الردع النووي ومناهضة العرقية والعنصرية والتعصب للجنس، واستغلال المتخلفين والتأكيد على المشاركة في اتخاذ القرارات المحددة لمصير الإنسانية. [1]

الفرع الثالث:النظرية البنائية

ترجع البدايات الأولى للنظرية البنائية إلى أعمال جيامباتيستا، وكراتو شفيل و أونوف نهاية عام 1989م، وألكسندر ويندت في مقالته سنة 1989 م، التي عنوانها: " الفوضى هي ما تصنعه الدول : التفسير الاجتماعي لسياسة القوة "، التي كان لها تأثير كبير في بناء النظرية البنائية، وقامت على نقد النظرية العقلانية والتأملية، وذلك في النقاط الآتية[2] :

1- حدوث تطور كبير في فلسفة العلوم والعلوم الاجتماعية الأخرى، أو العلوم التي هاجمت الفلسفة الوضعية، واقترحت عددًا من أساليب التفكير البديلة .

2- ظهور مفاهيم جديدة في السياسة الدولية، وهو ما يدفع إلى إيجاد مقاربات جديدة .

3- عجز النظرية الواقعية عن التعامل مع العناصر الفاعلة من غير الدول والحركات الاجتماعية

---

[1] المرجع نفسه ، ص 438 .

[2] عبد الناصر الدين جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه (الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2005م) ، ص 445 .

والعمليات المتسعة بشكل جذري .

4- فشل الواقعية والليبرالية في التنبأ بنهاية الحرب الباردة، بسبب إهمال الجوانب غير المادية في النظام الدولي والتغيرات الداخلية في المجتمع السوفياتي، خصوصًا بعد تبني سياسة البيروسترويكا والغلاسنوست، فسقوط الاتحاد السوفياتي ليس فقط بسبب قوة الولايات المتحدة الأمريكية، كما يدعي الواقعيون .

5- يرى روبرت كيوهان أن التحدي الأساسي للنظريات التأملية هو عدم قدرتها على تطوير فرضيات قابلة لاختبار، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تهميشها في دراسة السياسة العالمية .[1]

مبادئ النظرية البنائية : تتمثل مبادئ النظرية البنائية في :

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .
- ذاتية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول .
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية [2].

ويمكن شرحها كالآتي:

1- الدولة كوحدة أساسية للتحليل : تنظر البنائية إلى النظام الدولي نظرة اجتماعية، باعتبار أن وحداته الأساسية قائمة على أساس التفاعلات الاجتماعية المتواصلة، التي غالبًا ما تؤدي إلى سلوكات غير مستقرة عادة، فهي محصلة اجتماعية داخلية، وهي نظرة سوسيولوجية مغايرة للرؤية المادية للواقعية حول طبيعة الدولة رغم اتفاقهما على أنها الوحدة الأساسية في بنية النظام الدولي .

فالبنائية ترى أن أنماط السلوك الدولية هي توزيعات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية داخل الدولة، وفهم السياسة الدولية يدرك بشكل ذاتي .

فالتصور الاجتماعي للبنائية قائم على ربط البنى والفاعلين وإدراكهم للواقع في علاقة جدلية متعددة الاتجاهات وتتشكل البنية الاجتماعية من :

أ- المصادر المادية التي لا تتخذ شكلاً إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم.

ب- ممارسات الفواعل .

ج- المعارف المشتركة[3].

---

[1] عمار حجار، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط** ، رسالة ماجستير(باتنة ، جامعة باتنة ، 2002م)، ص41

[2] عبد الناصر الدين جندلي، المرجع السابق ، ص 447 .

[3] عمار حجار ، المرجع السابق ، ص 43

الفصل الثاني
أبعاد الإستراتيجية الأمريكية وأثرها على الأمن في منطقة الخليج

الفصل الثاني: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية وأثرها على الأمن في منطقة الخليج

يعد مفهوم الإستراتيجية الأمريكية من أكثر المفاهيم اهتماما وتداولا من قبل الباحثين والمؤسسات المتخصصة ومراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية سواء أكانت عربية أم أجنبية ، بسبب تأثير هذا المفهوم على صناع القرار على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من جانب ودوره في التأثير على تفاعلات السياسة الدولية من جانب أخر، فضلا عن أهمية الدور الأمريكي وعلاقاتها المختلفة مع دول العالم ، وتعود أهمية مفهوم الإستراتيجية الأمريكية إلى رؤيتها تجاه القضايا المختلفة استراتيجيا وعسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا .. وبالتالي لا توجد بقعة في العالم لا تمسها البصمة الأمريكية سواء أكانت بشكل ايجابي ام سلبي ،وكذلك بوصفها دولة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، لذلك ينطوي مفهوم الإستراتيجية الأمريكية على عدة أهداف وتصنف إلى مستويات منها بعيد ومتوسط وقريبة المدى ، ومنها ما يمثل تحقيقه مصلحة ملحة تقع على عاتق صانع ومتخذ القرار الأمريكي ، إلا أن الأهداف الإستراتيجية الكبرى التي ترى الولايات المتحدة الأمريكية هنالك ضرورة قصوى لتحقيقها هي ما يتعلق بأمنها القومي وتفوقها الإستراتيجية والحفاظ على ديمومة بقائها على قمة الهرم الدولي(الأحادية القطبية)ضمن إطار النظام الدولي.

المبحث الأول: دول الخليج

تُعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لطبيعة وحجم المصالح الغربية والأمريكية فيها خصوصاً، ولسيادة فكرة أن ديمومة واستمرارية الدول الصناعية المتقدمة يأتي من خلال كون هذه المصالح بعيدة عن أي مصدر للتهديد أو للسيطرة عليها.

وقد أثبتت أحداث نهاية القرن العشرين الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي، وذلك بسبب المكانة العالية التي تتمتع بها هذه المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أو لامتلاكها أهم موارد الطاقة من الغاز والنفط في العصر الحديث، مما جعل منها محورا مهماً من محا ور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

وعليه فان المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي يمكن أن يلاحظ أن هذه المنطقة تدخل في صلب المصالح الأمريكية، لذلك صاغت الولايات المتحدة سياساتها وإستراتيجياتها حيال المنطقة بشكل واضح في بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث تُعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي دخلت فيها السياسة الأمريكية مداخل كثيرة من أجل تأمين المركزية الأمريكية في المنطقة.

وقد كان من نتائج إنتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي السابق ادراك الولايات المتحدة انها أمام مجموعتين من المتغيرات الدولية من حيث التأثير، الاولى :تقترن ببداية بروز قوى دولية، جديدة تمتلك من القوة والإمكانات بما يؤهلها لتشكل تحدياً جديداً لها.

أما الثانية :فتتمثل بمجموعة الفرص التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وتراجع الإتحاد السوفيتي كقطب موازٍ للولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك فان طروحات" النظام الدولي الجديد "الذي روجت له الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة أُريد له أمريكياً إحتواء هذه التحديات والإستفادة من تلك الفرص في آن واحد.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية و الجيوسياسية لمنطقة الخليج

الفرع الأول :الموقع الجغرافي لدول الخليج

الخليج العربي بحر داخلي . يقع من الناحية الجغرافية بين ايران شرقاً ، وشبه الجزيرة العربية غرباً . والعراق شمالاً وخليج عمان جنوباً . كما يقع بين خطي عرض 24° و 30° شمال خط الاستواء . وبين خطي طول 47° و 57° شرق غرينتش)[1]ومياه الخليج ضحلة نسبياً تمتد من شط العرب في الشمال وحتى رأس مسندم في الجنوب ، فتقطع مسافة تقارب (1300)كم . اما اتساعه فيتراوح بين 47كم في اضيق منطقة (عند مضيق

[1] مصطفى مراد الدباغ ، **الجزيرة العربية موطن العرب ومهد الإسلام** ، ج2 ، دار الطليعة (بيروت ، 1963) ، ص97 ؛ امل ابراهيم الزياني ، **البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي** ، ط2 ، (د.م ، 1977) ، ص7.

هرمز) . و 280 كم في اوسع نقطة فيه . اما اعمق نقطة فيه فتصل الى 100م قرب جزيرة هرمز)[1] وتحيط اليابسة بالخليج العربي ، ومعظمها أراضٍ صحراوية واسعة . تتوزع فيها بعض الواحات والمياه الجوفية ، جعلها صالحة لانتاج بعض المحاصيل الزراعية . مما عزز اهمية المنطقة سياسياً اقتصادياً)).[2]

الفرع الثاني: الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج

ويعد الخليج العربي احد اهم طرق المواصلات والتبادل التجاري بين الشرق والغرب. وهو الجسر الموصل بين قارات العالم الرئيسة [3] وقد كان لهذا الموقع الاستراتيجي اثره الكبير في تطوره التاريخي . مما ساعد على نمو الحضارات الانسانية فيه وازدهارها . ونتيجة لهذا ، وقربه من مناطق الصراع السياسي القديم والحديث (اسيا وافريقيا واوربا) جعله محط انظار كل دولة تهدف الى فرض سيطرتها على تلك الاجزاء فاصبح الخليج في مقدمة اهداف واهتمامات الدول الاستعمارية قديماً وحديثاً . وهذا ما عبر عنه احد صناع القرار السياسي الانكليزي (ريمون اوش) عندما وصف منطقة الخليج العربي بانها ((شريان الحياة الرئيس بالنسبة لنا ...وسيظل الخليج يسيطر على استراتيجيتنا الدولية سنين طويلة))[4]

ساعدت تلك الخصائص الجغرافية على اضفاء سمات الانفتاح والازدهار الحضاري على مجتمعات المناطق الساحلية في الخليج العربي نتيجة الاتصال والاحتكاك مع المجتمعات والحضارات الاخرى . فانعكس بشكل واضح على التقدم والنهوض الثقافي والحضاري لبعض اقطار الخليج العربي ، مثل الكويت والبحرين دون غيرهما من دول الخليج [5].

المطلب الثاني: النفط والسياسة الأمريكية في الخليج

من الناحية الاقتصادية فتمثل الثروة النفطية في الخليج بشقيها المنتج والمخزون الاحتياطي القوة الاقتصادية المهمة لمنطقة الخليج، وقد جاء اكتشاف النفط في المنطقة ليضاعف من أهميتها الإستراتجية، بل ويجعلها

---

[1] صبري فارس الهيتي ، **الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية** ، دار الرشيد للنشر (بغداد ، 1979)، ص18-21 ؛ يسري الجوهري ، **دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي** ، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر (الاسكندرية ، 1999) ، ص11 وما بعدها

[2] علي خليفة الكواري ، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ، 1985) ، ص41.

[3] حمد رشيد الفيل ، **الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، ضمن ندوة : الخليج العربي في مواجهة التحديات** (الموسم الثقافي السابع والثامن ، 1974-1975) ، رابطة الاجتماعيين (الكويت ، 1975)، ص32-35 ؛ الدباغ ، الجزيرة العربية ، مصدر سابق ، ص 99 .

[4] سعيد عبد الله حارب ، **الخليج العربي امام التحدي العقدي** ، ضمن ندوة : التحديات الحضارية والغزو الثقافي لدول الخليج ، مسقط ، سلطنة عمان في الفترة من 1-3 شعبان 1405 . الموافق 21-23 ابريل 1985 ، مكتب التربية العربي لدول الخليج (الرياض ، 1987) ، ص 215-216 .

[5] محمود طه ابو العلا ، **خصائص البيئة الجغرافية لحوض الخليج العربي ، في : الخليج العربي في مواجهة التحديات** ، مصدر سابق ، ص 123 ؛ دافيد هـ . فيني ، **بترول الصحراء** ، ترجمة اسماعيل الناظر (بيروت ، 1960) ، ص 179.

بؤرة السياسة العالمية حتى إن الكثير من الباحثين أجمعوا على أن مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الأوسط، وهو القول الذي تعزز مع تنامي الاكتشافات النفطية التي أكدت أن دول الخليج العربية تمتلك أكبر احتياط نفطي في العالم[1].

والمقصود بالأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية هنا تلك الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي للخليج العربي، ولإقليم الخليج، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسة في التوازن الاستراتيجي الدولي، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية، فضلا عن قيمته المالية والاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي وأثر ذلك على الصراعات الدولية والإقليمية التي تخلّ بنظام توازن القوى في المنطقة[2].

والأهمية النفطية للخليج العربي لا تنبع فقط من ضخامة حجم الإنتاج حوالي 36%من الإنتاج العالمي وضخامة احتياطياته حوالي64 %وإنما أيضًا من مجموعة أخرى من الخصائص التي تميز نفط الخليج)سهولة استخراجه، قربه من السواحل وتدني كلفة إنتاجه .(وترتبط بالمصالح الغربية في الخليج، مجموعة أخرى من المصالح التي ترتبط باستثمارات الغرب في المنقطة وبدور رؤوس الأموال الخليجية – البترودولار – في حل أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وخاصة من خلال تجارة الأسلحة والودائع المالية في المصارف الغربية. هذه الخصائص التي تميز منطقة الخليج العربي، دفعت العالم الغربي، وفي

مقدمته الولايات المتحدة الأميركية، إلى الاهتمام بها وطرح مفاهيم إستراتيجية متغيرة بهدف الدفاع عن مصالح المعسكر الغربي[3].

كما أصبح الأمن والاستقرار في الإقليم ذا أهمية حيوية ومطلبًا لدول العالم أجمع، إذ إن تناقض المصالح الوطنية على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي قد يؤدي إلى حدوث الصراعات الدولية، فمن يسيطر على الإقليم باستطاعته فرض رؤيته الأمنية عالميًا وتحقيق السيادة الدولية من خلاله .وهو ما دفع ديفيد نسيوم وكيل وزارة الخارجية الأمريكية –إلى القول ":إن كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها، فيمكن إعطاء حجة جيدة مفادها" :إن هذا المركز هو الخليج سواء العربي أو الفارسي حسبما تنظر إليه"، وما من مكان في العالم اليوم فيه ذلك القدر من التقاء المصالح العالمية،"وما من منطقة بمثل هذه الأهمية الأساسية، لاستمرار استقرار العالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج[4]."

---

[1] البستكي نصرة عبد الله، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003 ، ص ص32

[2] مرهون عبد الجليل، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، دار النهار للنشر، بيروت، 1997، ص38

[3] شكر زهير ، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي** ، بيروت :معهد الإنماء العربي ، 1982 ، ص04

[4] النعيمي عبد الرحمن ، **الصراع على الخليج العربي**، دار الكنوز الأدبية، بيروت،1994 ص 10

انتهت العمليات العسكرية في حرب الخليج الأولى بدون انتصار واضح لأحد الطرفين المتصارعين – إيران والعراق– ، بعد ذلك تتفكك الاتحاد السوفييتي وتراجع عن لعب دوره العالمي، فاسحا بذلك المجال للو م أ لقيادة العالم بواسطة أجندة كانت بدايتها من الخليج وبسبب أزمة نفطية.

اعتبر العراق أن ضخ مزيد من النفط في السوق لا يخدم مصالحه بل أكثر من ذلك فهي حرب اقتصادية معلنة ضده لمنعه من النهوض الاقتصادي باعتبار أن هذا السلوك يؤدي إلى تراجع أسعار النفط الذي يعتبر المورد الرئيسي لمدا خيل العراق الإنتاجية حيث قال في حديثه للسفيرة الأمريكية "إبريل غلابسي" بتاريخ 15 جويلية 1990: " إن من يتعمدون خفض أسعار النفط هم في الحقيقة يشنون حربا ضدنا . فالحرب تسيل الدماء، أما الحرب الاقتصادية فهي تهدف إلى تدمير إنسانية البشر، ونحن لا نقبل من أي أحد أن يجرح كبرياء العراق أو يتعدى في حقه أن يعيش في المستوى اللائق. فنحن لا نفهم لماذا تشجعون بعض دول الخليج للإضرار بنا".[1]

اتضحت سياسة الكويت المتحالفة مع الو.م.أ في إخضاع العراق بواسطة الضغوط الاقتصادية، عن طريق تمسكها بحقل"الرميلة البترولي"الذي يطالب العراق باسترجاعه ودفع التعويضات عن الضخ الذي قامت به الكويت في فترة 1980 –1988. وقد طالب العراق مرارا وتكرارا بهذا خاصة أثناء مؤتمر الجزائر 1988 من خلال طلب " طارق عزيز" لنظيره الكويتي" صباح الأحمد الصباح"، أو أثناء زيارة الأمير الكويتي للعراق في23 – 09 –1989 [2]كل هذه التطورات المتلاحقة أدت إلى قيام العراق بعمل انفرادي عسكري تمثل في غزو الكويت باسم عملية النداء ليحقق أطماعه التاريخية، وليقف بصفة فعلية في وجه المصالح الجيوسياسية الأمريكية. يعتبر عمل العراق إخلال واضح بموازين القوة الإقليمية، وقد يتيح له هذا السلوك ما يعرف بالهيمنة الإقليمية، وهو ما لا ترتضيه الو.م.ا .

إن لجوء الو م ا إلى الحرب لا يمكن تفسيره فقط في إطار التهديد العراقي لمصالحها في المنطقة ولكن كذلك إلى كونها القوة الوحيدة على المستوى العالمي التي تتمتع بضخامة الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية. والتي يمكن توظيفها من اجل التوسع المؤدي إلى تحقيق الهيمنة، وبقائها قوة عظمى في العالم. رفضت الو م ا بوضوح الغزو العراقي للكويت وأدانته مباشرة وكل ما ترتب عليه من نتائج، وأظهرت مدى الحزم والتشدد الذي يميز موقفها مند البداية حيث أصدر الرئيس الأمريكي تعليماته مباشرة في نفس يوم الغزو لعدة سفن حربية أمريكية بالتوجه إلى منطقة الخليج لحماية الدول الصديقة من أي تهديد قد تتعرض له.[3] كما ظهرت رغبه الو م ا في تجنب أي عمل منفرد من خلال جهودها المكثفة التي بدلتها داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن من خلال استصدار مجموعة من القرارات بهدف محاصرة العراق والضغط عليه من أجل الانسحاب.

---

[1] يحي عقاب ، **العراق في زمن الاستثناء**، ط.1 (الجزائر : دار الكتاب العربي، 1999)، ص.19.

[2] سعد البزاز، حرب تلد أخرى: **التاريخ ألسري الحرب الخليج**،ط.3 (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1993)، ص،43.

[3] راجية إبراهيم صدقي، "**التوجهات العامة لردود الفعل الدولية**" **السياسة الدولية** ، العدد 102 (اكتوبر1990) ص. 101.

لقد كانت نية الو.م.أ في ضرب العراق واضحة للعيان مند بداية الغزو في أوت 1990، حيث قامت في الثامن من الشهر نفسه بإنزال أولى طلائع القوات الأمريكية على الأرض السعودية،[1] وحشدت مزيد من الدبابات المتطورة ودفعت رفقت قوات التحالف الدولي المشكل بأسراب كثيرة من الطائرات التي ستستعملها لتوفير الغطاء الجوي اللازم لردع القوات العراقية، معتمدة في ذلك على الأساطيل البحرية من حاملات الطائرات والسفن المدنية. لقد جاءت الأوامر من القيادة الأمريكية في واشنطن إلى قائد العمليات في الخليج الجنرال شواتزكوف في يوم 08 جانفي 1991 بأن يوم 17 جانفي 1991 هو يوم بدء الحملة الجوية و بالفعل تم الهجوم الجوي على الساعة 03:00 صباحا من اليوم لمحدد لها،[2]لكن سبق دلك بحوالي 20 دقيقة قيام مجموعة من الطائرات العمودية بتدمير بعض محطات الرادار العراقية استعدادا لبدء الحملة الجوية الضخمة، و انطلقت بعد ذلك مباشرة طائرات F-117 تدك العديد من المواقع في بغداد، تواصل الهجوم المكثف طوال الثماني و الأربعين الساعة الأولى من بداية العمليات العسكرية دون أي مقاومة فعلية من قوات الجيش العراقي.[3]

استمرت العمليات العسكرية مدة 42 يوم شملت كل العمق العراقي بما فيه من مؤسسات إنتاجية أو حكومية أو تعليمة وجميع المرافق ذات الأهمية. انتهت الحرب و فرضت مناطق حظر الطيران على الطائرات العراقية شمالا وجنوبا و لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل حسب القرار ألأممي رقم 687(1991) حيث أنشئت لجنة**UNISCOM**التي باشرت عملها مباشرة بعد انتهاء العمليات العسكرية لنزع الصواريخ الباليستية لمدى أكثر من 150 كلم حيث عين السويدي (**رالف إيكيوس**) **R. Ikios** رئيسا تنفيذيا لهده اللجنة و بقي في منصبه إلى غاية جويلية 1997 حيث عين الأسترالي(**ريتشارد باتلر**) **R. Butler**رئيسا لها.

انتهت العمليات العسكرية في حرب الخليج الثانية لتبدأ حرب من نوع آخر وهي ذات طابع اقتصادي. حيث أعلن (**مارتن أنديك**) **MartinIndik**مدير عام شؤون الشرق الأدنى و جنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي (سابقا) في خطاب له أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أن سياسة الرئيس بيل كلينتون في الخليج تقوم على مبدأ "الاحتواء المزدوج" للعراق و إيران. وذلك بواسطة سياسة العقوبات الدولية والحظر الاقتصادي الشامل انطلاقا من القرار الاممي رقم (661) سنة 1990 حيث يمنع استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وأي أنشطة يكون من شأنها تعزيز التصدير والشحن لأي سلعة أو منتجات وأية معاملات تجارية وقد وجد في هدا القرار استثناء يخص الإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة لظروف إنسانية و إذا كانت الو.م.أ تخشى من هيمنة عربية ثورية على النفط

---

[1] سامي عصاصة، **هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة** ،ط.1 (بيروت مكتبة بيسان، 1994) ص،427.

[2] حسام الدين كساب متولي، **شواتزكوف في الخليج –النص الكامل لمذكرات نورمان شواتزكوف** ،ط.1 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993)، ص.207

[3] نفس المرجع، ص 111

العربي نظرا لما تتضمنه هذه الهيمنة من بوادر الحكم الشامل في الاقتصاد العربي[1] فإن الو.م.أ بحضورها العسكري الواسع في الجزيرة العربية تكون قد ضمنت لمدة طويلة خروج هدا النفط ليس فقط من دائرة الهيمنة العربية بل من دائرة القرار العربي أساسا".

تبين أن الحصار أثر على الشعب العراقي أكثر مما أثر على الحكومة العراقية ومن ثم قررت الأمم المتحدة تخفيف آثار الحصار عن طريق برنامج النفط مقابل الغداء بواسطة القرار الأممي 986 (1995) ثم بعد جاء مشروع العقوبات الذكية وهو مشروع أمريكي البريطاني الذي يقوم على تخفيف معاناة الشعب العراقي من خلال إزالة العراقيل التي تتعرض وصول البضائع المدنية و السلع الإنسانية و هذا ما أعتبر جانبا ذكيا لهذه العقوبات.[2]

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتعيد منطق الأمن الواقعي كأسبقية على الأمن الإنساني في العلاقات الدولية، وهو ما كانت تحتاجه إدارة بوش لتطلق مشروعها الاستراتيجي القائم على تنفيذ أجندة السياسة الخارجية بواسطة الحرب ، مع عدم إهمال لدور المحافظين الجدد في هذه السياسة نجد أن العزم الأمريكي كان واضحا لإسقاط نظام صدام حسين في العراق. في إطار تحول فكري عميق في الفكر الاستراتيجي الأمريكي[3]اعترف الرئيس والكر بوش بأنه سيتم محاربة الأنظمة والقوى المعادية، حتى لا تهاجم الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى. ومن بين الأسباب دفعت الوم أ للقيام بغزو العراق وإسقاط نظام الرئيس صدم هو:

- تأكيد السيطرة الأمريكية على منطقة الخليج، حيث أن العراق يمثل دولة مركزية في هذه المنطقة.
- امتلاك العراق لاحتياطي نفط معتبر.

بالرغم من كل الجهود الدبلوماسية لعدم إقدام الو.م.أ على الحرب العراق إلا أن الإدارة الأمريكية كانت قد عقدت العزم على إسقاط النظام و لو من دون أي قرار أممي فبعد عمليات نقل السلاح إلى الخليج من حاملات الطائرات إلى آلاف الجنود و المعدات و الوسائل العسكرية بدأت الحملة العسكرية ضد العراق يوم 20 مارس 2003 وانتهت يوم 09 أفريل 2003 بسقوط النظام تماما وتلاشي دور الوحدات القتالية العراقية. إن الرهانات الإقليمية في الخليج دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لاستعمال القوة من أجل فرض سياسات وفق ما يخدم مصالحها وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن الانعكاسات الناجمة عن هذا السلوك؟

---

[1] أسامة عكنان، **إعصار الخليج : رياح الشرق تهب على مستقبل العالم** (الجزائر دار الشهاب.1991) ص.168

[2] أبوبكر الدسوقي، **"العراق و العقوبات الذكية،"** السياسة الدولية 145 (جويلية 2001)، ص.152.

[3] أحمد إبراهيم محمد، **"حرب العراق و تحولات الفكر الإستراتيجي الأمريكي،"** السياسة الدولية 153 (جويلية2003)، ص.ص ، .112.117

المبحث الثاني: الاستراتيجية الامريكية والامن في منطقة الخليج

كان الخليج العربي محط أطماع الغزاة والمستعمرين منذ مطلع القرن الميلادي السادس عشر، فقد غزاه البرتغاليون والفرس والإنكليز والهولنديون واستولى عليه العثمانيون، إلا أن الصراع الدولي على أرض الخليج اشتد، منذ أوائل القرن السابع عشر، مع اكتشاف الإمبراطورية البريطانية " لأهمية هذا الجزء من العالم، باعتباره طريقها إلى الهند، ثم مع اكتشاف النفط فيه، فيما بعد، ونافستها، في هذا الصراع، دول أخرى من بينها فرنسا عن طريق علاقاتها بمسقط"، إلا أن الغلبة كانت لبريطانيا التي استطاعت أن تبعد عنه الإمبراطورية العثمانية والأساطيل الفرنسية، وتقيم فيه دويلات ظلت فترة من الزمن حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية تعترف بنفوذها، كدولة عظمى في الخليج[1]

المطلب الأول: الانعكاسات الإقليمية والدولية للحروب الأمريكية في الخليج

الفرع الأول: تطور الأمن الإقليمي الخليجي

إن المراحل التي مرت بها أهمية الخليج، تسير بالموازاة مع تطور النفوذ البريطاني وترسيخه فيه، وقد تم ذلك عبر سلسلة من السياسات التي عمدت بريطانيا إلى تنفيذها لفرض سيطرتها على الخليج العربي، فكان عليها أن تخوض صراعًا مع الدول التي كانت تمارس نشاطها في هذه المنطقة، فتمكنت من أن تسهم إلى جانب هولندا من القضاء على النفوذ البرتغالي في بداية القرن السابع عشر .ودخلت في نزاع مع الهولنديين وكان لها الدور الرئيسي في إضعافه وإبعاده في العقد السادس من القرن الثامن عشر، ثم واجهت النفوذ الفرنسي المتزايد في القرن التاسع عشر وتمكنت من إضعافه وتحديده بعد نزاع استمر حتى بدايات القرن العشرين.

واستطاعت بريطانيا من الحفاظ على مكانتها في الخليج العربي، والتصدي للنشاط المتزايد للعثمانيين والروس والألمان طيلة العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى التي حسمت الموقف نهائيًا لصالح بريطانيا.

وبينما كانت بريطانيا تسعى جاهدة لإبعاد أي منافس دولي آخر على منطقة الخليج العربي، كانت تعمل من جهة أخرى على دعم سيطرتها على سكان المنطقة وحملهم على الانصياع لإرادتها .ولأجل تحقيق ذلك حاولت بريطانيا ربط شيوخ المنطقة بعدة معاهدات تضمن من خلالها الحفاظ على أمن المنطقة والامتناع عما يضر بمصالحها التجارية، وإخضاع علاقتهم الخارجية لسياستها، ومنعهم من بيع أو تأجير أو إشغال أي جزء من أراضيهم لأي دولة كانت دون موافقة الحكومة البريطانية .وبكلمة أخرى، إبعاد كل ما من شأنه فسح المجال للنفوذ الأجنبي في الخليج العربي باستثناء النفوذ البريطاني [2]

---

[1] سويد ياسين، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **2004** ، **ص7**

[2] وهيم طالب محمد، **التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج**، بغداد، دار الرشيد – .العربي و موقف العرب في الخليج منه1939-1928 ، 1982 ، ص ص5 ،6

وعندما أعلنت الحكومة البريطانية انسحابها من الخليج في كانون الثاني 1968 في مدة أقصاها نهاية عام 1971، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتملأ الفراغ الذي خلفه هذا الانسحاب .ويشير أسامة الغزالي حرب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت أكثر من خطة لتواجدها المباشر في المنطقة، واتخذت قرارها بأن تحل محل البريطانيين في قاعدة **دييجو جارسيا** التي تعتبر أهم جزر المحيط الهندي من الناحية الإستراتيجية، وهو الأمر الذي وجه بالشك من جانب الاتحاد السوفييتي، الذي بدأ في تطوير سياسة بحرية جديدة قي المنطقة آنذاك .وبعد أن أعلنت بريطانيا عن عزمها بالانسحاب، أخذ الوجود البحري السوفييتي يتزايد باطراد في المحيط الهندي[1].

من المعروف أن أهمية الخليج قد ازدادت بعد اكتشاف النفط، إلا أنه لا يمكن أيضًا تجاهل العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الأهمية السياسية لهذه المنطقة خصوصًا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فالنهوض القومي الإيراني والعربي وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية العربية قد جعل الدولة الاستعمارية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية تشددان من قبضتها، وتضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي، خاصة بعد حرب السويس عام 1956م والثورة العراقية عام 1958م ثم الثورة اليمنية عام 1962 م، والثورة الإيرانية عام 1979 م[2].

ولم يكن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على القوى الصديقة لها لضمان مصالحها في الخليج، أمرًا خفيًا، إذ ظهر أوضح تعبير عن ذلك في إعلان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، الذي عرف **ب مبدأ نيكسون** عام 1969 .فوفقًا لهذا المبدأ أعلنت الولايات المتحدة أن اعتمادها على القوة الإقليمية، لمساعدتها في حماية مصالحها في أنحاء العالم .ومن هنا كان لا بد أن يتم تطور التعاون الأمني للولايات المتحدة مع إيران والسعودية في ظل ما عرف في حينه **ب سياسة الدعامتين**، نظرًا إلى أن كلا من الدولتين يمثل نقطة ارتكاز في المنطقة، لذلك فالتعاون معهما يمكن أن يوفر إطارًا قويًا للاستقرار في الخليج[3].

إضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدرك أهداف نظام الشاه في الخليج، والذي كان يراه مجالا حيويًا لإيران، فقد خشيت الولايات المتحدة من القلق الذي يؤدي إليه الاعتماد على إيران لدى دول منطقة الخليج العربية الأخرى، فرأت أن المملكة العربية السعودية هي القوة الإقليمية الأخرى وعلى قدم المساواة مع إيران[4].

---

[1] حرب أسامة الغزالي، التطور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج في ظل الإدارات الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد79، 1989، ص127

[2] النعيمي عبد الرحمن، **الصراع على الخليج العربي**، دار الكنوز الأدبية،بيروت، 1994، ص12

[3] القحطاني شيخة غانم، **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997 ، ص 120

[4] الطحاوي عبد الحكيم عامر، **العلاقات السعودية–الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربي**، الرياض، مكتبة العبيكان ، 2004 ، ص143

ومن الواضح أن إيران تمثل قوة نفطية واقتصادية وسكانية قوية في النظام الإقليمي الخليجي، لذا أرادت الهيمنة على هذا النظام وقيادته لصالحها باعتبارها القوة الأكبر إقليميًا، فقد قال الشاه عام 1970 بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة: "لقد بدأ عصر جديد في الخليج " [1]وترى إيران أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله .ولذلك تدخل الشاه ضد اليساريين في ظفار والجمهوريين في اليمن، كما استطاع رسم حدود بلاده الجغرافية مع السعودية عام 1968 ومع العراق عام 1975، وأرغم الإمارات الخليجية على تغيير اسم وكالة" أنباء الخليج العربي "إلى وكالة" أنباء الخليج "عند تأسيسها عام . 1976 كما طرح الشاه عام 1975 مشروعًا لأمن الخليج يقوم على إقامة حلف عسكري تحت مسمى" **منظمة الدفاع الإقليمية** "أو" **الحزام الأمني الخليجي** "أو" **التحالف الخليجي** "من أجل حماية أمن وحدود الدول الأعضاء، وإخلاء الخليج من القواعد العسكرية الأجنبية، وكانت إيران تحاول دائمًا أن تكون هذه الأحلاف تحت قيادتها وهيمنتها[2].

وعند قيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان ، أظهرت الولايات المتحدة الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، حين أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك" جيمي كارتر "بوضوح أن أي محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة، وستواجهه بكافة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية .وبذلك تحددت إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج وعرفت هذه الإستراتيجية ب **مبدأ كارتر**، وعلى ضوء هذا التصريح برزت أهمية تشكيل قوة عسكرية خاص، تعرف باسم **قوات التدخل السريع** تناط بها عمليات التدخل الأمريكي في الخارج، وبالأخص المنطقة الغنية بالنفط، أي منطقة الخليج[3].

وفي أواخر عهد الشاه محمد رضا بهلوي تحولت إيران من أداة للحماية إلى أداة للتهديد، وأصبحت تشكل خطرًا على المنطقة بسبب الطموحات الإيرانية التاريخية، عندما ظهرت أطماع الشاه في الاستيلاء على منابع النفط في الخليج، وهنا، قررت الولايات المتحدة التخلص منه واستبداله بحكم ديني يساعد على

ضرب الاتحاد السوفييتي لطرده من أفغانستان، لكن الخميني استطاع أن يستأثر بالسلطة في إيران، ويوجه الثورة ضد الولايات المتحدة، ويتطلع إلى الهيمنة على المنطقة بأسرها، كما يقول بعض المحللين[4].

فقد انتهجت السياسة الإيرانية مسلك تصدير الثورة ومبادئها إلى كافة الدول الإسلامية، وتزامن ذلك مع محاولات إيران فرض سيطرتها على منطقة الخليج، وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي تم إبرامها مع الشاه تجاه دول العالم كافة، وخصوصًا دول الخليج العربية، الأمر الذي دعا المملكة العربية السعودية عام 1980م ، ومعظم الدول العربية إلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع إيران، كما سارعت دول الخليج العربية إلى

---

[1] مرهون، المرجع السابق، ص201

[2] مرهون، المرجع السابق ، ص209

[3] القحطاني، المرجع السابق ، ص120

[4] عشقي أنور بن ماجد، **أمن الخليج وسبل تحقيقه**، مجلة آراء ، حول الخليج، العدد 2006 ،2006 ، ص56

تأسيس مجلس التعاون في 25 مايو 1981 م، للاعتماد على نفسها في تحقيق أمنها وبخاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية .[1]

وبهذا أصبحت إيران تمثل أكبر تهديد لأمن المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي، خصوصًا عندما سعت إلى امتلاك أسلحة متطورة، وحثت الخطى نحو امتلاك ترسانة نووية، مستغلة الأوضاع بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 م.[2]

وكانت نتائج حرب الخليج الثانية قد تنوعت وتعددت، بين نتائج مباشرة على الأمن الإقليمي الخليجي، وكذلك تداعيات متنوعة على النظام الدولي وهيكلته، وتفُّرد وهيمنة الولايات المتحدة فيه، وانهيار وتفكك منظومة الكتلة الشيوعية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

أما فيما يتعلق بتداعياتها ونتائجها وآثارها على الأمن الإقليمي الخليجي وتطوره، فقد ترتب على هذه الحرب تولي الولايات المتحدة لمهام جديدة إزاء منطقة الخليج والشرق الأوسط عمومًا، واهتمت السياسة الأمريكية بضرورة الاعتماد على فاعلية الوجود السياسي والعسكري الأمريكي لفرض الاستقرار والمشاركة في حفظ التوازنات الإقليمية، ومنع وقوع الأخطار غير المؤكدة والكامنة في أشكال مختلفة في المنطقة، حيث تم تحديد الأهداف الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، في منطقة الخليج وتعني في مجملها الحفاظ على أمن هذه المنطقة من خلال الوجود العسكري فيها، سواء بالإقامة المسبقة بها، أو بسرعة نقل القوات إليها من أجل ردع أي محاولة تشكل تهديدًا لها من الداخل أو الخارج، وحماية المصالح الأمريكية والرعايا
الأمريكيين، إضافة إلى منع أي تحالف بين القوة الإقليمية في الخليج[3].

ويرى بعض المحللين أن الولايات المتحدة قد شرعت في أعقاب حرب الخليج الثانية بتنفيذ إستراتيجيتها الأمنية التي كانت قد بدأت في صياغتها على نحو ما في الفترة التي سبقت غزو العراق للكويت، ثم جاءت نتائج هذه الحرب لتوفر لها البيئة الأمنية الإقليمية الملائمة لتنفيذها.

ويمكن القول إن المرتكزين الأساسيين لهذه الإستراتيجية الجديدة هما التدخل العسكري المباشر في المنطقة وتولي المسؤولية بالكلية عن تأمين المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة والتي تمحورت حول ضمان تدفق النفط وفق حيز سعري مقبول وما يرتبط به من أمن واستقرار الدول المنتجة له، إضافة إلى الاحتواء المزدوج لمصدري التهديد القائمين في المنطقة، العراق وإيران اللتين لم تعد الولايات المتحدة في حاجة إلى أي منهما للعب دور الحارس لمصالحها في المنطقة كما كان الحال إبان إستراتيجية توازن القوى، هذا فضلا عن واقع أن كلتا الدولتين قد أهدرتا مصادر القوة الذاتية بفعل حربهما معًا، والتي استمرت ثماني سنوات، إضافة إلى ما

---

[1] مقلد إسماعيل صبري، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت ،1984، ص219

[2] عشقي، المرجع السابق ، ص57

[3] بدوي محمد صالح، **دور المملكة العربية السعودية في تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج في الفترة الممتدة من1990 – 2004** ،**رسالة** ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ، 2005، ص ص32

لحق العراق على نحو خاص من دمار هائل بفعل الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في إطار ما عرف بعملية **عاصفة الصحراء** [1].

أما بالنسبة لإيران فقد كان لحرب الخليج الثانية، بما احتوته من استعراض للقوة الأمريكية والتكنولوجيا المتقدمة، أثرها في إحباط شعورها بأهميتها كأكبر دولة إقليمية في المنطقة، فأدت–من وجهة النظر الإيرانية – إلى تشويه النظام الطبيعي للعلاقات الإقليمية، ولذلك وجدت نفسها معنية بالرد على هذه التطورات .وقد عبرت، إيران عن إدراكها خطر هذه المستجدات، من خلال تأكيدها على :[2]

1– رفض أي تغيير في الحدود السياسية، بين الدول الخليجية، خصوصًا إذا اقتضى إعادة ترتيب المنطقة على نحو ينال من الأهمية الإستراتيجية لإيران.

2– حرصت إيران على وحدة التراب الوطني العراقي، من منظور أن العراق، يعد عمقًا إستراتيجيًا لها، والحفاظ على وحدته ضمانة أساسية من ضمانات التكامل الإقليمي والقومي الإيراني نفسه.

3– ضرورة حفظ التوازن الإستراتيجي، التركي الإيراني، انطلاقًا من مشكلة الأقلية الكردية الإيرانية التي تجسد الخلفية التي ينبع منها هذا التصور الإيراني.

4– رفض الوجود الأجنبي في الخليج، الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية لطرد العراق من الكويت، والذي قبلته على مضض .وفور انتهاء حرب الخليج الثانية أكدت مجددًا على وجوب خروج القوات الأجنبية من المنطقة، وأن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة عليه.

5– تأكيد أن صيغة التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي الشامل بين دول منطقة الخليج، هي الأنسب للحفاظ على الأمن الإقليمي، والإطار الأمثل لتنظيم العلاقات الإيرانية الخليجية، وتأمين المنطقة في المستقبل ضد أي أحداث، على شاكلة العدوان العراقي على الكويت.

وجاء الاحتلال الأمريكي للعراق في آذار 2003 ، ليشكل سابقة خطيرة في منطقة الخليج منذ انتهاء التواجد العسكري البريطاني في الخليج مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، فهي المرة الأولى التي تقع فيه دولة خليجية تحت الاحتلال الأجنبي المباشر، وخصوصًا عندما تكون دولة مثل العراق التي مثلت عبر نصف قرن من الزمان أحد قطبي توازن القوى في منطقة الخليج، إضافة لتمثيله أحد مصادر تهديد أمن الخليج أيضًا .هذا إضافة إلى التواجد العسكري الأجنبي الكثيف في المنطقة، وهو الأمر الذي كانت تخشاه دول الخليج دائمًا.

فإذا كانت الحرب الأمريكية على العراق قد استطاعت القضاء على التهديد العراقي لأمن الخليج والذي ظل هاجسًا يؤرق دول الخليج عامة والكويت خاصة على مدى أكثر من ثلاثة عشر عامًا، فإن هذا لا يعني تغيير حقائق التاريخ والجغرافيا، حيث لا تزال منطقة الخليج تحتوي عناصر التوتر التي تجعل من

---

[1] الزيات محمد صفوت، **الولايات المتحدة وأمن الخليج ..طموح المصالح وحدود القوة"، مجلة آراء حول الخليج**، العدد **16، 2006، ص52**

[2] نفس المرجع ،ص ص33 ،34

الوجود الأجنبي أمرًا حتميًا، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الدفاع الكويتي آنذاك جابر الصباح بقوله":التواجد الأمريكي في الكويت تحكمه اتفاقات أمنية موقعة بين البلدين، ولا علاقة له بما يحدث في العراق"، ومن ثم فإن التعرف على طبيعة التهديدات الأمنية لدول الخليج العربية في مرحلة ما بعد احتلال العراق تقتضي الإشارة إلى ثلاثة أطراف ينبغي لهذه الدول التعامل معها بما يضمن أمن واستقرار، تلك المنطقة، وهي الولايات المتحدة والعراق الجديد وإيران[1].

سباق التسلح في الخليج:سباق التسلح هو التنافس على تكديس الأسلحة، على الأقل، من قبل فاعلين اثنين متصارعين .والعملية الأساسية في سباق التسلح هي نمط الفعل ورد الفعل .مثل هذا السباق كان دائمًا يسبق الحروب واندلاع العنف .فقد سبق اندلاع الحرب العالمية الأولى سباق بحري بين المملكة المتحدة وألمانيا الإمبراطورية .وفي بعض الأحيان، يكون سباق التسلح سمة لازمة لوجود أزمات مزمنة .والمثال الواضح على ذلك، هو الصراع العربي –الإسرائيلي، وتشير الموسوعة العسكرية إلى اختلاف ظاهرة سباق التسلح حسب نمط الدول التي تقوم به، حيث تتمثل في الدول الصناعية الكبرى بتطوير الأسلحة والمعدات الحربية نوعيًا، وإنتاجها بكميات كبيرة وتكديسها، وبناء قوات مسلحة ضخمة متأهبة باستمرار لخوض القتال، أما عند الدول غير الصناعية) الدول النامية (فيتمثل سباق التسلح باستيراد الأسلحة والمعدات وتكديسها واستبدالها عند حصول تطورات تقنية جديدة، والتي تجعل المخزون من الأسلحة قليل الفاعلية بالنسبة إلى ما يملكه الخصوم المحتملون وبناء قوات مسلحة كبيرة نسبيًا [2]

إن العلاقة بين سباق التسلح والحرب علاقة مؤقتة .فسباق التسلح ليس بالأمر الضروري ولا الكافي لاندلاع الحرب .ثم إن النظريات التي تعتمد كثيرًا على أفكار الردع تفترض أن وجود مستوى معين من الأسلحة أمر ضروري لمنع الحرب .ومن هذا المنطلق، فإن اختلال التوازن في سباق التسلح هو الأكثر احتمالا للتسبب في انهيار النظام واندلاع الحرب .وهذا المفهوم وثيق الصلة بمفهوم توازن القوى[3].

ويفترض نموذج سباق التسلح الذي وضعه ريتشاردسون أن كلا من الدولتين أ و ب تقرران معدل التسلح أو نزع السلاح على المدى القصير على الأقل، من خلال سلسلة من العلاقات بين معدل التسلح أو نزعه، ومستوى التسلح .ويتأثر ذلك بعاملين :الأول، مستوى تسلح الخصم، وهو عامل دافع نحو زيادة معدل التسلح . والثاني، مستوى التسلح لدى الطرفين في لحظة معينة، والذي يقود إلى التقليل من معدل التسلح بفعل عوامل التكلفة .فإذا تفوق العامل الأول على الثاني، سيكون هناك سباق للتسلح، وإذا زادت الأعباء المالية للتسلح

---

[1] كشك أشرف محمد ، **تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، 2003، ص112

[2] الأيوبي الهيثم، **الموسوعة العسكرية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، **1980**، ص760

[3] ايفانز، غراهام ونيونهام، جيفري،**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، أبوظبي، مركز الخليج للأبحاث، 1998 م، موقع القاموس على شبكة الإنترنت:

http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php.

على الاعتبارات الأمنية، اتجه الطرفان إلى نزع السلاح .وفي الحالة الأولى قد يكون سباق التسلح مدمرًا، ويتجه بشكل متسارع لأن يقود للحرب، أو إلى نقطة يتحقق فيها توازن مستقر ويتوقف عندها .وإذا تحول عن هذه النقطة لسبب خارجي، فإن التوازن سيلعب دور الطارد، ويدفع بالمتغيرات إلى مزيد من البعد عنه .وهذا يختلف عن حالة التوازن المستقر التي يلعب فيها التوازن دور الجاذب، إذا كان مستوى التسلح عند نقطة غير نقطة التوازن [1]

ولم يعرف سباق التسلح بمفهومه الحديث إلا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولو أن هذا السباق بالمفهوم العام للكلمة، قد استمر عبر العصور وتمثل في تطوير الأسلحة الموجودة واختراع أسلحة جديدة وتكديس المعدات القتالية وإعداد الجيوش للحرب .[2]

ويحدد حجم الإنفاق العسكري ما تخصصه الدول من ناتجها القومي الإجمالي لمجال الدفاع والأمن، سواء لاستيراد الأسلحة من الخارج، أو تصنيعها محليًا، وللتطوير والبحث العلمي من أجل الارتقاء بالتكنولوجيا العسكرية، كما أنه يحدد مدى إدراكها لوجود تهديد خارجي لأمنها القومي وما تتكبده من تكلفة مالية على نشاطها العسكري، وهذه التكلفة هي بمثابة مدخلات للقطاع العسكري .ولذا فإنها لا تفيد بمفردها في تقدير القوة الأمنية أو العسكرية، والتي هي مخرجات لذلك القطاع.

فتلك القوة بشقيها تتوقف على التوازن بين فئات الإنفاق المختلفة ضمن ميزانية الدفاع، التكلفة، مستوى التكنولوجيا والتدريب، وعلى العقيدة العسكرية، ولذلك فإن ميزانية الدفاع الإجمالية قد تؤدي إلى مستويات مختلفة من الأمن أو التهديد تبعًا لكيفية الإنفاق [3]،وجاءت أبرز صور سباق التسلح مباشرة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 ، فعلى خلفية الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب وتصاعده، تصاعدت وتيرة سباق التسلح في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها، والاتحاد السوفيتي السابق وحلفائه . وخصوصًا مع دخول السلاح النووي إلى هذا السباق، حيث حولت الأسلحة النووية صراع الشرق والغرب إلى صراع يمس كل فرد في العالم المعاصر، وعاشت البشرية مأزقًا وجوديًا، لأنها ستكون أولى ضحايا أي حرب تندلع، كما أدى سباق التسلح النووي إلى أزمة مستمرة في حياة دول الشرق والغرب.

فالدول النووية وقعت أسيرة منطق هذا السباق الذي طور قوانينه الخاصة، بمعزل عن إرادة الدول نفسها، والتي أضحت تدور في حلقة مفرغة، فكلما تم تطوير أسلحة جديدة وتضاعف عددها وحجمها، ازداد شعور الدول النووية بعدم الأمان، وهذا الشعور المتزايد بالإحساس بالخطر كان بدوره ينمي سباق التسلح، ويزيد من حاجة الدول إلى طلب المزيد من الأسلحة النووية الجديدة، وهكذا تحول سباق التسلح إلى عنوان للعلاقات الدولية، ومؤشر لنمط سلوك الدول وتعاملها فيما بينها.

---

[1] مرهون،المراجع السابق، ص 96

[2] الأيوبي، المراجع السابق، ص760

[3] مرهون،المراجع السابق، ص 96

وأصبح التسلح قرارًا للتأكيد على حاجة، وتلبية لوظيفة، أو استجابة لتحدٍ، ولم يعد اصطلاحًا عسكريًا يعني تكديسًا لطائرات ومدافع ودبابات وأسلحة دمار شامل فحسب، بل تحول إلى سياسة واستراتيجيات وصار يحمل مضامين أمنية، ونمطًا للعلاقات تسعى الدول وخصوصًا الكبرى منها لفرض سلطتها وهيبتها من خلال تحقيق سبق فيه مهما كلف الثمن[1]..

أما على الصعيد الإقليمي الخليجي، فتجدر ملاحظة الارتباط الكبير بين التوجه نحو التسلح في الخليج والصراع العربي الإسرائيلي، الذي ألقى بظلاله – ولا يزال –على منطقة الشرق الأوسط بمجملها، وليس أدل على استمرارية هذا الارتباط ما تروج له إيران دائمًا، وكذلك الحال بالنسبة لجميع دول المنطقة، بأن برامج التسلح التي تتبناها تهدف دائمًا إلى توفير الغطاء الدفاعي لهذه الدول من أي محاولة عدوانية إسرائيلية[2].

ويمكن رصد أهم ملامح سباق التسلح في منطقة الخليج، منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، وبالأخص بعد حرب تشرين عام 1973 ، عندما بدأت معظم الدول العربية في منطقة الخليج ببذل جهود كثيفة في سبيل بناء وتطوير قدراتها العسكرية، راصدة من أجل تحقيق هذا الهدف مبالغًا مالية ضخمة جعلت من المنطقة واحدة من أكثر مناطق العالم إنفاقًا على شؤون الدفاع والتسلح[3] .

وباستثناء العراق الذي كان يملك أصلا قوات كبيرة وحديثة التسليح نسبيًا، فإن جهود البناء العسكري هذه شكلت بالنسبة لدول الخليج) السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر، البحرين (تحولا جذريا في سياستها الدفاعية، على الأقل من زاوية ظهور تصميم واضح لديها على بناء وإدامة قوات مسلحة كبيرة ومجهزة بصورة متطورة وفاعلة، إذ إن قدرات تلك الدول كانت تقتصر حتى ذلك الوقت على الاحتفاظ بقوات عسكرية صغيرة، بل ورمزية في بعض الأحيان لا تتعدى مهماتها عمليات الأمن الداخلي وحراسة الحدود وخفر السواحل لمنع أعمال التهريب والدخول غير الشرعي إلى البلاد.

أما خلال الفترة التالية لحرب تشرين عام 1973 ، وبالتحديد بعد أن ارتفع سعر النفط أكثر من مرة أخذ يتشكل مركز جديد للتسلح في الخليج العربي ليبتلع قسما كبيرا من رأسمال دول المنطقة .ويشير بعض الباحثين إلى أن هذا التسلح لم يكن يقوم على أساس الاهتمام فعلا بأمن دول المنطقة والدفاع عن حدودها ووحدة أراضيها، بقدر ما كان انعكاسًا للطموحات السياسية وحب الذات لدى الدوائر الحاكمة في هذه الدول.

والتي قادت إلى زيادة عدم الثقة وتفاقم حدة التوتر بين دول منطقة الخليج . وتظهر الإحصائيات حول الإنفاق العسكري لدول المنطقة هذا التحول المحموم نحو التسلح الذي اجتاح المنطقة، حيث بلغت عائدات توريد السلاح لمنطقة الخليج العربي أعلى نسبة مبيعات من السلاح بالنسبة للدول الغربية .فقد ارتفعت هذه المبيعات من 922 مليون دولار عام 1959 إلى 3421.2 مليون دولار في النصف الأول فقط من عام . 1976

---

[1] علو أحمد، **سباق التسّلح الدولي**"، مجلة الجيش، العدد 253، 2006 ، ص ص61

[2] Rodman Peter W., **Middle East Diplomacy After The Gulf War**. Foreign Affairs; 91, Vol. 70 Issue 2., 1991, p 16

[3] Ehteshami Anoushiravan., **Oil, Arms Procurement And Security In The Persian Gulf**, Asian Affairs, Vol. 34 Issue 3. 2003.p263

وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي للسلاح، فقد بلغت أرقام مبيعاتها العسكرية عام 1974 ما يقارب 54% من جميع مبيعاتها من السلاح ، وتضاعفت معدلات الإنفاق على التسليح في الخليج عدة مرات خلال السنوات الخمس اللاحقة على هذا التاريخ .[1]

فالحكومة السعودية على سبيل المثال أنفقت خلال الفترة ما بين عامي 1975-1979ما لا يقل عن 54 مليار دولار في مجالات المشتريات والتجهيزات العسكرية منها 18 مليار دولار تم إنفاقها عام 1977 في مجال المشتريات العسكرية من الولايات المتحدة وحدها [2]

ويشير بعض المحللين إلى أن استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لطلبات توريد السلاح لدول الخليج العربي مردها إلى أكثر من عامل :من ذلك الرغبة في تقوية روابطها مع هذه الدول و لأنها تقود إلى تحسين موازين مدفوعات الدول الغربية، فضلا عن إدراكها أن التلكؤ في الاستجابة لمثل هذه الطلبات قد يدفع دول هذه المنطقة لطلبة من دول أخرى مستعدة بل متأهبة للاستجابة لأي طلب من هذا النوع.[3]

في حين يشير آخرون إلى أن الولايات المتحدة قد استخدمت التنافس الإيراني السعودي في الخليج لخدمة مصالحها الخاصة .فسلحت إيران ودعمت في الوقت نفسه صعود الدور السعودي في المنطقة في ما يتعلق بمسائل استخراج النفط وتخفيض أسعاره.

وفي آن معا غذت أمريكا سباق التسلح في الخليج عن طريق إغراق المنطقة بالأسلحة ساعية بذلك إلى ربط دول المنطقة بالمصالح الأمريكية وتقوية مواقعها أكثر في رسم سياسة هذه البلدان، وخصوصًا أن التنافس بين السعودية وإيران على زعامة المنطقة أخذ يتفاقم مع نمو القدرة السعودية المالية والسياسية، حيث كانت السعودية تنظر بقلق متزايد إلى نزعات الهيمنة والزعامة التي اتصفت بها تحركات الشاه.

وبشكل عام، يمكن تلخيص العوامل التي أدت إلى ازدياد التسلح في منطقة الخليج منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، بما يلي :[4]

1-تزايد أهمية المنطقة إقليميًا ودوليًا:فبعد حرب تشرين 1973 وأزمة النفط العالمية إلي أعقبتها، برزت منطقة الخليج كأحد أكثر المناطق المنتجة للمواد الأولية حيوية في العالم .كما كان واضحًا أن هذه الأهمية مرشحة للازدياد في المستقبل، بالنظر إلى المخزونات النفطية الموجودة فيها والتي تفتقر إليها معظم أقاليم العالم الأخرى.

2-تضخم المداخيل النفطية:فقد أدى الازدياد المستمر في ثمن النفط إلى تصاعد المداخيل المالية للدول المنتجة بشكل لم يسبق له مثيل في الماضي . وكان من الطبيعي أن يتم تحويل جزء كبير من هذه المداخيل، إن لم يكن الجزء الأعظم منها إلى نواحي الدفاع والأمن وتنمية القدرات العسكرية.

---

[1] القاسمي خالد بن محمد، **الخليج العربي في السياسة الدولية :قضايا ومشكلات**، الكويت، دار الشرع، 1987 ، ص57

[2] القباع عبد الله سعود، **السياسة الخارجية السعودية**، الرياض، مطابع الفرزدق، 1986 ، ص141

[3] القاسمي، المرجع السابق، **ص57**

[4] **خالدي** أحمد سامح وآخرون، **قضايا الخليج العربي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص ص9 ،10

3-الاقتناع الذاتي بالحاجة إلى قوة عسكرية فعالة:وهو شعور لم يكن السبب الداعي إليه الاقتناع بأهمية المنطقة عموما فحسب، بل ساهمت في تنميته كذلك الحاجة الذاتية لدى كل من دول المنطقة لامتلاك قوات مسلحة وطنية قادرة على الدفاع عن مصالحها ومواردها وحدودها ضد ما يمكن أن يهددها من أخطار سواء كانت داخلية أو إقليمية محلية أو دولية، كما أن القناعة لدى أنظمة حكم هذه الدول ازدادت حول حتمية امتلاك مثل هذه القوات كأحد العناصر الأساسية المكونة لمبادئ استقلالها الوطني .وبالنظر إلى الطبيعة السابقة لهذه الدول،

وكون معظمها كان قد حصل على استقلاله حديثا من جهة، أو لأن الاهتمام السابق بتطوير قواتها المسلحة **الحرب العراقية الإيرانية وتصاعد سباق التسلح في الخليج:**شهدت منطقة الخليج مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، صراعًا بين القوى الإقليمية الرئيسية الثلاث في المنطقة :المملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران، اختلفت فيه أهدافها، من منطلق الأمن الوطني الذاتي لكل منها، وكذلك ارتباطاتها بالقوى الدولية، مما حال دون الوصول إلى موقف موحد، وهو ما كان يصعب الوصول إليه عمليًا في ظل ظروف كل دولة منها، ومصالحها الخاصة .مما قاد إلى توجه كل دولة لتضخيم ترسانتها العسكرية، فتسابقت إلى التسلح من مصادر متعددة، تحسبًا لاحتمالات حسم الخلافات بينها، عسكريًا، في بعض المواقع المتنازع فيها .وقد قدر المراقبون آنذاك أن ضخامة القوة العسكرية الإيرانية، تزيد عن حاجتها الدفاعية، وأنها يمكن أن تكون لتهديد الدول العربية الخليجية، وقد استخدمت إيران ذلك التفوق العسكري في احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة، والتمسك بها .كما تدخلت عسكريًا للقضاء على الثورة في ظفار في سلطنه عمان ورفعت من كثافة وجودها العسكري في مدخل الخليج .وبالمِثل قام العراق باستخدام قوته العسكرية الكبيرة في خلافاته مع الكويت، التي كان يأمل أن يضمها كلها إلى أراضيه،أو الاستيلاء على جزيرَتي وربة وبوبيان الكويتيتين الإستراتيجيتين، لأهميتهما، بالنسبة إلى البحرية العراقية .أما المملكة العربية السعودية، فقد استخدمت تناميقوتها العسكرية في تزعم باقي دول الخليج، لحماية أمنها القومي، وكذلك، أمن تلك، الدول، الصغيرة الحجم، مساحة وقوة بشرية، الغنية بمواردها النفطية[1].

وفي الوقت الذي كانت إيران تحت حكم الشاه وكذلك الحال بالنسبة للسعودية، تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في برامج التسلح الخاصة بها، جاءت إستراتيجية بناء الترسانة المسلحة العراقية لتستند على ثلاثة أبعاد تتلخص في الآتي:

1-الاعتماد على كل من الاتحاد السوفيتي والصين وكوريا الشمالية كموردين رئيسيين للأسلحة التقليدية التي يحتاج منها العراق كميات ضخمة لتسليح جيش ذي المليون جندي،.مثل الدبابات والمدافع والصواريخ المضادة للطائرات والدبابات والعربات المدرعة وطائرات القتال والسفن الحربية ...الخ.

[1] حرب، المرجع السابق، ،ص ص15 ،16

2-الاعتماد على الدول الغربية خاصة فرنسا ودول أميركا اللاتينية في الحصول على الأسلحة والمعدات المتقدمة تكنولوجيا والتي يصعب الحصول عليها من بلدان الكتلة الشرقية، وهو ما يعد تنويعًا في مصادر السلاح حتى لا يقع تحت طائلة فرض حظر عليه من الاتحاد السوفيتي في أي لحظة، خاصة وأن سياسته كانت متذبذبة معه خلال العشرين عاما الماضية بسبب المذابح التي ارتكبها العراق في حق الشيوعيين داخله.

3-الإسراع في بناء قاعدة صناعية حربية عراقية ذاتية يمكن أن تمد القوات المسلحة العرقية باحتياجاتها من الذخائر والأسلحة التقليدية الخفيفة ثم الثقيلة، وذلك من خلال تصنيع أسلحة سوفيتية داخل العراق[1].

وكان من الطبيعي – وكما ذكرنا سابقًا –أن يقود هذا التنافس على تكديس الأسلحة في الخليج إلى اندلاع الحرب بين قوتين من أهم القوى العسكرية في المنطقة وهما العراق وإيران .ومما يدلل على خطورة سباق التسلح أيضًا، أن هذه الحرب كانت تقريبا بلا هدف، فعلى الرغم من إعلان كل طرف هدفه من الحرب، سياسيًا وعسكريًا، فإن المحللين الإستراتيجيين، يؤكدون أن الأهداف غير المعلنة مختلفة تمامًا عن تلك المعلنة، أو أن الأهداف المعلنة ليست هي كل الأهداف المتوخاة من ذلك القتال [2]حيث بدأت الحرب وانتهت بعد ثماني سنوات، دون نتيجة ودون تحديد رابح أو خاسر.

والمهم هنا حجم تأثير هذه الحرب على برامج التسلح في دول الخليج، فكما كانت هذه الحرب نتاج لسباق تسلح في المنطقة، كانت هي أيضًا سببًا في سباق تسلح أكثر حدة بين دول المنطقة، فلم يكن طرفا الحرب وحدهما من يعزز ترسانته العسكرية يوميًا بأحدث تكنولوجيات التسليح الغربية والشرقية على حد سواء، حيث لجأت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت إلى تعزيز قدراتهاالعسكرية الدفاعية بشكل مبالغ فيه خلال الثمانينات من القرن العشرين.

فبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في 22 سبتمبر 1980 ، تقدمت الحكومة السعودية بطلب إلى الحكومة الأمريكية يقضي بضرورة حصولها على خمس طائرات من طراز **أواكس** للإنذار المبكر وحصولها أيضًا على ثماني طائرات نموذج صهريج لتمويل تلك الطائرات بالوقود جوًا، إضافة إلى قطع الغيار ومعدات الدعم اللازمة لها لمدة ثلاثة أعوام، وذلك بهدف تمكين السعودية من تأمين عمليات القيادة والمراقبة والاتصالات لكل من القوات الجوية التكتيكية والدفاع الجوي السعودي .وبلغت قيمة هذه الصفقة 8.5 مليار دولار منها 5.8 مليار قيمة طائرات الصهريج والتجهيزات الأخرى، وقد تسلمت السعودية أولى طائرات الأواكس في يونيو 1986واكتملت عملية تسليم بقية الطائرات الأخرى مع تجهيزاتها في أواسط عام1987 .[3]

لقد تعرضت هذه الصفقة لهجوم حاد ومعارضة قوية من جانب إسرائيل ومؤيديها في الكونغرس الأمريكي بهدف تعطيلها وإلغاءها غير أنها حازت على موافقة الكونغرس بعد ذلك في 28 أكتوبر 1981 ، وذلك بعد

---

[1] القاسمي،المرجع السابق، ص ص61 ،62

[2] بيلو بيير، "**بغداد – طهران :لعبة الاثنين الكبار**"، ترجمة سوسن حسين، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، 1986 ، ص265

[3] Alfred B. Prados **Saudi Arabia: Post-War Issues and U.S. Relations,** Foreign Affairs and National Defense Division, Congressional Research Service**,** 2001, p15

إصرار السعودية على إتمام الصفقة، حيث أعلنت أنها إذا لم تحصل عليها من الولايات المتحدة فسوف تحصل عليها من مكان آخر .[1]

ومع ظهور أهمية الصواريخ التكتيكية ومدى خطرها وتأثيرها خلال القصف المتبادل للمدن بين العراق وإيران في آذار 1985 ، قررت السعودية الحصول على أنواع متقدمة من الصواريخ الإستراتيجية أرض – أرض متوسطة المدى من أجل تعزيز وتطوير قدراتها الدفاعية الصاعدة . وتزامنت هذه الجهود السعودية مع دخول الصين الشعبية سوق بيع السلاح من بابه الواسع وبروزها كقوة ثالثة تملك سلاحًا متطورًا للبيع في العالم الثالث في أعقاب سياسة الانفتاح الصينية التي استفادت من التكنولوجيا الغربية وخاصة الأمريكية، وقد تمخض ذلك كله عن نجاح الحكومة السعودية في الاتفاق مع الحكومة الصينية حول قضية تزويد القوات المسلحة السعودية بعدد من الصواريخ الإستراتيجية ارض –أرض متوسطة المدى طراز يبلغ مداها 2600 كيلو متر، وأطلق على هذه الصفقة **رياح الشرق،** وقد أكد الملك فهد آنذاك حصول السعودية على هذا السلاح دون ذكر عدد الصواريخ، المشتراه وذلك في اجتماع مجلس الوزراء في مارس)1988 .[2]

استمرارية سباق التسلح في القرن الجديد:ساهم الغزو العراقي للكويت عام 1990 ، وحرب الخليج الثانية التي ترتبت عليها في كانون الأول 1991 ، بتعزيز دوافع التسلح لدى دول المنطقة، وخصوصًا لدى إيران التي رأت نفسها الهدف التالي للولايات المتحدة بعد العراق، وكذا الحال بالنسبة لدول الخليج العربية، التي رأت بتجربة الغزو العراقي للكويت شبحًا يتهدد كل دولة من هذه الدول.

وبعيدًا عن الدخول في تفاصيل صفقات السلاح لكل دولة من دول الخليج، وبما أننا سنقوم بمناقشة القدرات العسكرية الإيرانية في الفصل القادم من هذه الدراسة، فإننا سنكتفي هنا بالإشارة إلى بعض ملامح سباق التسلح الإيرانية والخليجية في العقد الأخير.

وعند مناقشة قضية القدرات التسليحية لدول إقليم الخليج، يمكن استخدام مؤشرين :الأول، خاص بحجم الإنفاق العسكري .والثاني، متعلق بنوع الأسلحة التي تمتلكها دول المنطقة؛ ففيما يتعلق بحجم الإنفاق، يلاحظ أن إجمالي ما أنفقته دول مجلس التعاون الخليجي أثناء حرب الخليج الثانية، بلغ نحو 65 ضعفًا لما تنفقه إيران، بينما تقلصت فجوة الإنفاق في العام 2002 ، حيث فاق الإنفاق الخليجي، الإنفاق الإيراني بمقدار .% 36.9 وعلى الرغم من هذا الانخفاض، إلا أن الإنفاق العسكري في المنطقة لا يزال مرتفعًا .وتجدر الإشارة إلى أن معظم إنفاق دول المنطقة، لا سيما دول مجلس التعاون، يتجه نحو استيراد الأسلحة التقليدية، فقد بلغت قيمة واردات دول المجلس 8060 مليون دولار في مقابل 1440 مليون دولار2002م،بالنسبة لإيران طوال الفترة من1998 أما على مستوى الداخل الخليجي، فيعد الإنفاق العسكري الإماراتي من أعلى المعدلات في

[1] الحسن عبد العزيز بن عبد الرحمن، **عصر الفهد: السياسة الخارجية السعودية خصائص ومميزات** ، صحيفة الجزيرة ، العدد 208134، 2001 ، ص15

[2] سلطان عبد الرحمن، **أضواء على الإستراتيجية السعودية**، المؤسسة العربية للشؤون الإستراتيجية، عمان ،1990 ،ص106

المنطقة، حيث تجاوزت ال 9 مليارات دولار سنويا بين 2003 و 2005، مقارنة بمتوسط إنفاق 3 مليارات دولار سنويا في عقد التسعينيات .وبلغ حجم واردات الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة 3.7 :مليار بين عامي 1993و 1996 ، و 4.2 مليار بين عامي 1997 و 2000 ، و 6.8 مليار بين2001 و 2004وبلغت قيمة التعاقدات الإماراتية لشراء أسلحة تقليدية من الولايات المتحدة سبعة مليار دولار، مقابل مليار دولار للكويت، – خلال الفترة 2002–2005

ومليار دولار لسلطنة عمان .وكانت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، إذ – أكثر دول الإقليم اعتمادا على التعاقدات الروسية خلال الفترة 1998–2001 بلغت قيمة التعاقدات الإماراتية مع روسيا خلال تلك الفترة 800 مليون دولار، مقابل مليون في حالة إيران [1]

على صعيد دولة الكويت، شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي استيراد، مقارنة ب 800 مليون دولار سلاح بقيمة 4.6 مليارات دولار بين1993 –1996 فقط في الفترة بين عامي 1997 و . 2000 كما جاءت معظم الواردات العسكرية من الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا .وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت الكويت حليفا رئيسيا خارج حلف شمال الأطلسي الناتو، مما سهل عليها عملية شراء الأسلحة الأميركية، وبدأت الولايات المتحدة في العام 2005 بتزويد القوات الكويتية ب 16 طائرة عمودية من طراز أباتشي بقيمة 940 مليون دولار، كما تنظر الكويت من جهتها، عقدت سلطنة عمان –F/A . حاليا في شراء 10 طائرات من طراز18 .

بقيمة –F في العام 2001 صفقة مع الولايات المتحدة لشراء 12 طائرة من طراز16 تقدر ب 825 مليون دولار .كما قررت السلطنة أن تشتري نظام استطلاعي جوي تقدر قيمته ب 46 مليون دولار .وعلى الرغم من ارتفاع –F أميركي لطائرات ال16 معدلات الإنفاق العسكري الإجمالي في عمان، فإن وارداتها من السلاح قد شهدت هبوطا كبيرا منذ أوائل التسعينيات، حيث انخفضت قيمة الواردات من 1.2 مليار دولار إجمالي الواردات بين 1993 و 1996 إلى 200 مليون في الفترة بين 1997و 2000 ، إلى 300 مليون بين 2001 و . 2004 وتعد بريطانيا أكبر مصدر لقطاع الأسلحة العماني[2].

أم فيما يتعلق بدولة قطر، فقد أنفقت نحو 2.91 مليار دولار أميركي على قطاع الدفاع في العام 2005 ، مقارنة بمتوسط إنفاق سنوي قدره مليار دولار في أوائل تسعينيات القرن الماضي .وقد استنفدت قطر % 32.5 من إجمالي إنفاقها العام في الفترة بين 2000 و 2004 لصالح قواتها العسكرية، وهذه ثالث أكبر نسبة إنفاق دفاعي في الوطن العربي .بيد أن استيراد قطر للسلاح والمعدات العسكرية قد شهد انخفاضا ملحوظا في السنوات الماضية، ففي العام 1994 استوردت الدوحة سلاحا بقيمة 1.3 مليار دولار، و 625 مليون عام 1997، ومليار واحد في 1999 ، بيد أن متوسط قيمة استيراد السلاح في الأعوام السابقة انخفضت لأقل من

[1] القلاب موسى حمد، **ماذا لو حصلت مواجهة عسكرية أمريكية** إيرانية"، مجلة آراء حول الخليج، العدد– 21 ، 2006 ، ص ص26

[2] مرهون، المرجع السابق، ص 102

50مليون دولار في السنة .وتأتي % 80 من الموارد الآلية للقوات القطرية المسلحة من فرنسا، وإن شهدت السنوات الماضية ارتفاعا في التعاون القطري –الأميركي والقطري–البريطاني في مجال الدفاع[1].

أما بالنسبة لمملكة البحرين وفي مجال نظم التسليح، لم يعلن عن شراء صفقات سلاح جديدة في البحرين، كما دلت تصريحات المسؤولين في وزارة الدفاع البحرينية وقيادة قوة الدفاع، حيث إن البحرين تنوي ضبط نفقات التسليح وليس التوسع في شراء الأسلحة، وستركز الاهتمام على التدريب والاستمرار باستخدام الأسلحة المتوفرة حاليًا لديها .وأفادت مصادر أمريكية بأن الولايات المتحدة قد تبيع العاملة في القوات الجوية بمبلغ F– 150 معدات وخدمات لدعم طائرات16 مليون دولار .ومن المقرر كذلك أن تتسلم القوات الجوية ست طائرات تدريب من بريطانية الصنع في ديسمبر 2006 ، من أصل 12 طائرة Hawk نوع هوك129 كانت قد تعاقدت عليها آنفًا .وهنالك نية في شراء رادار متطور ثلاثي الأبعاد من

من صناعة شركة لوكهيد مارتن الأمريكية والمستخدم للكشف ، AN/TPS–نوع59 والإنذار المبكر عن إطلاق الصواريخ البالستية[2].

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن منطقة الخليج تعاني من غياب هيكل مستقر للأمن الإقليمي، مما أدى إلى كثرة الصراعات والتوترات والحروب في المنطقة، وهو الأمر الذي دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى الارتباط بقوى خارجية، وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقيات أمنية وبرامج تسلح تقليدية عالية المستوى، وذلك قبل الاحتلال الأمريكي للعراق.

وعلى أثر الحرب على العراق التي انتهت بالإطاحة بنظام صدام حسين ووقوع العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي –البريطاني، فقد أصبح هناك واقع جديد في المنطقة، حيث اختفى نظام نظرت إليه دول عديدة على أنه مصدر للخطر والتهديد، وبخاصة بعد مغامرته بغزو واحتلال الكويت وما ترتب عليهما من تداعيات.

فالتطورات التي أعقبت احتلال العراق، وبخاصة في ما يتعلق بحل الجيش العراقي وتفكيك أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، قد أسهمت في حدوث اختلال في التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الخليج لحساب إيران، كما سمحت لواشنطن بأن تكون الفاعل الدولي الرئيسي في المنطقة لا سيما في ظل تمدد وجودها العسكري ودورها السياسي فيها .وفي ظل هذه الظروف والمعطيات تبقى مسألة غياب هيكل مستقر للأمن في الخليج من المحددات الرئيسية لمستقبل الأوضاع في المنطقة، خاصة أن تعدد رؤى وتصورات الأطراف المعنية بهذا الشأن، ووجود تعارض جوهري بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بخصوصه يجعل عملية التوصل إلى صياغة نظام أمني مستقر في الخليج مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة.

[1] القلاب، المرجع السابق، ص28

[2] نفس المرجع ، ص28

وهو الأمر الذي يجعل من التهديدات الإيرانية لأمن الخليج مسألة بالغة الخطورة، نظرًا لأن تفرد إيران بامتلاك القوة النووية إضافة للقوة العسكرية التقليدية ذات التكنولوجية المتقدمة) والتي سيتم إلقاء الضوء عليها بالتفصيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة(، سيؤهلها لصياغة أمن الخليج وتوازناته بما يخدم مصالحها الإستراتيجية وعلى حساب مصالح وأمن دول الخليج العربية، وكذلك الحال بالنسبة لأمن ومصالح العراق الجديد.

الفرع الثاني: الانعكاسات الإقليمية والدولية للحروب الأمريكية في الخليج

إضافة إلى التداعيات الداخلية المتمثلة في انهيار الدولة والاقتصاد وازدياد الأدوار الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية و زيادة عمل الحركات المسلحة سواء أكانت مقاومة للاحتلال أو غير ذلك من الحركات الإرهابية، نجد على المستوى الإقليمي بقاء إسرائيل اللاعب الرئيسي الأقوى في المنطقة – إذا اعتبرنا أن المصريين يتمنون عودة دورهم الارتيادي بعد سقوط نظام مبارك، وإيران وتركيا لاعبين مهمين ولكنهما ليسا الأقوى – الذي يمكنه تحقيق أهدافه الإستراتيجية بالقوة العسكرية ودون أن يتعرض لأي متابعة قانونية.

لقد استفادت إسرائيل من إمضاء معاهدة السلام بينها وبين مصر سنة 1978 للحصول إسرائيل على سلام دائم معها وبالتالي إخراجها من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي2^0 كما اتفقت إسرائيل مع الأردن في "وادي عربة"، وتم بذلك تقييد الضفة الشرقية وإخراجها من الصراع[1] وكن ورغم الاتفاقيات الموقعة سابقا فان إسرائيل لم تضمن بقائها إقليميا إلا من خلال توقيع اتفاقيات أوسلو وإنهاء وتقزيم القوة العسكرية العراقية التي تعتبر القوة الوحيدة التي استطاعت إيصال صورايخ هجومية إلى تل أبيب منذ انتهاء الحرب العربية الإسرائيلية في 1973. والدليل على ما سقناه هو من أوقف إسرائيل في حرب لبنان 2006 وحرب غزة نهاية 2008 بل أكثر من ذلك هل تجرؤ إحدى الدول الإقليمية أن تؤسس لآليات المتابعة القانونية ضد إسرائيل؟

نجد كذلك أن الو م أ تستفيد من مجموعة من التسهيلات اللوجستيكية في المنطقة وذلك من خلال زيادة القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة واستثمار عائدات البترول للأنظمة الخليجية قدر الإمكان في صفقات الأسلحة.[2]

قدمت الإمارات تسهيلات للقوات الأمريكية منذ غزو العراق للكويت عام 1990 وأجرت العديد من المناورات إلى غاية جويلية 1994 أين وقعت على اتفاقية تعاون دفاعي والتي أسست لتخزين عدد كبير من الأسلحة والعتاد في الفجيرة وفي جبل علي، كما وقعت البحرين على اتفاق التعاون الدفاعي بتاريخ 27 أكتوبر 1991، ومنذ جويلية 1995 استضافت البحرين الأسطول الأمريكي الخامس، واستغلت أمريكا بعد 11 سبتمبر 2001 مطار المحرق وميناء سليمان وقاعدتي الشيخ عيسى والجفير الجويتين، أما من جهة سلطنة

[1] ليون هارد، **عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**، ط.1(بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005)،ص.127.

[2] يمكن مراجعة الموقع الالكتروني:www.caus.org.lb/pdf-emagazine.articles/19-04.pdf

عمان فقد كان تعاونها مع الو.م.أ منذ الثمانينات ولكنه ازداد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بعد السماح باستغلال قاعدتي المثنى الجوية وقاعدة مصير العسكري.[1]

يبدو أن الو.م.أ قد أبدعت أسلوبا جديدا في المداخل ونظام تعويض النفقات هو إنتاج وتصدير الأسلحة وخصوصا بمناسبة ما سمي الحرب العالمية للإرهاب، فرغم ما تقوم به الو.م.أ من جهود لمنع إيران والدول التي لا تساند سياساتها من امتلاك الأسلحة إستراتيجية إلا أنها لا تتورع عن بيع الأسلحة لدول معينة وفي نفس النطاق الإقليمي، فقد حصلت المملكة العربية السعودية على أسلحة قيمتها 50 مليار دولار من الو.م.أ، كما وقعت في أواخر سنة 2005 مذكرة تفاهم بقيمة 19 مليار دولار لاقتناء 72 طائرة قتالية وصواريخ أرض جو بعيدة المدى، وحصلت الإمارات على ما قيمته 5253 مليار دولار منذ 1997 إلى غاية 2006 كقيمة لأسلحة بحرية، جوية وبرية من الو.م.أ.[2]

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأميركية في الخليج العربي الثوابت والمتغيرات

الفرع الأول :تطور الدور الأميركي في الخليج(1968 – 1974)

لم يغب الثقل النفطي لمنطقة الخليج عن اعتبار ساسة الولايات المتحدة الأميركية في أي وقت من الأوقات، بل إن النفط إنتاجاً واحتياطياً وعوائد واستثماراً ظل دوماً في أولوية الاهتمامات الأميركية، ذلك أن ضمان ثبات أسعاره وانتظام إمداداته وحجم المطروح منه في الأسواق العالمية كان وراء حرص الولايات المتحدة الدائم على استقرارية الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية في منطقة الخليج، درءاً لإحتمالات تذبذب الإمدادات وحصص الإنتاج وقفز الأسعار النفطية.

وإلى جانب الأهمية النفطية لمنطقة الخليج، تتبدى الأهمية الاقتصادية محددة في السياسات الاستثمارية لدول الخليج الحائزة على فائض بترودولاري هائل يمثل احتياطياً كبيراً مؤثراً في كيفية إعادة توزيع الثروة الاقتصادية العالمية، حتى قيل إنه بدون إخضاع أوجه استثمار هذا التراكم البترودولاري لتوجيه محكم، فإن أخطاراً اقتصادية وخيمة من شأنها أن تحيق بالمقدرة الإنتاجية للدول الصناعية الكبرى وفي صدارتها الولايات المتحدة.

كذلك تبرز الأهمية التجارية لمنطقة الخليج ليس فقط في هيئة أسواق واسعة تستوعب مزيداً من مبيعات العالم الصناعي المتقدم، بل أيضاً في صورة عوائد ضخمة مقابل صفقات السلاح التي من شأنها الإسهام في معالجة الخلل المزمن بميزان المدفوعات الأميركي.

وبالرغم من هذه المصالح البادية للعيان اقتصادية كانت أم سياسية أم استراتيجية، فإن الولايات المتحدة لم تستشعر ضرورة أن يكون لها وجود ملموس مباشر في النطاق الخليجي، مستعيضة عن ذلك بالسطوة

---

[1] يمكن مراجعة الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/18405C9C-35B5-493F- :B72F66ED4B,frameless.htm25
99F0-

[2] سايمون ت ويزمان، "**عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي**،" **في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ،ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 590.

البريطانية، فيه وما هيأته هذه السطوة من أسباب الاستقرار السياسي بالمنطقة استناداً إلى وجودها العسكري في قاعدتي الشارقة والبحرين من جهة[1]، وإلى ما عقدته من أواصر وثيقة مع كل من إيران والمملكة العربية السعودية لا سيما في المجالين العسكري والأمني من جهة ثانية، إضافة إلى وجود عسكري في حده الأدنى ممثلاً فيما عرف بـ ((قوة الشرق الأوسط)) (Mideastfor Middle East Force) المشتملة على فرقاطة ومدمرتين حربيتين من جهة ثالثة.

لذلك تلقى المسؤولون في البيت الأبيض قرار بريطانيا بالإنسحاب من شرق السويس في موعد أقصاه العام 1971م، بمزيج من عدم الإرتياح والتوجس لما سيترتب عليه من فراغ عسكري يوقع المنطقة بأسرها في قبضة الأطماع السوفياتية. هذا في الوقت الذي يناهض فيه الرأي العام الأميركي – وذكريات فيتنام الأليمة ما زالت ماثلة حية في أذهانه – أية محاولة من جانب حكومته للحلول محل بريطانيا في الخليج. وهو ما عبر عنه السناتور ((مايك مانسفيلد)) زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأميركي آنذاك – عندما قال معقباً على القرار البريطاني بالإنسحاب ((إني أشعر بالأسف العميق لاضطرار بريطانيا تحت وطأة أزمتها الاقتصادية، للإقدام على مثل هذه الخطوة، ومبعث أسفي توقعي بأن نطالب بالحلول محلها لملء الفراغ في شرق السويس. هذا في الوقت الذي لا نملك فيه سواء الموارد أو الرجال اللازمين للاضطلاع بتلك المهمة الشاقة))[2].

وانطلاقاً من هذا اليقين سعت السياسة الأميركية في الخليج إلى إقامة توازن وتوافق ما بين إهتمامها الفعلي بأمن المنطقة من جهة، وحرصها الأكيد على عدم الزج بنفسها مباشرة في أية ترتيبات تكفل هذا الأمن من جهة ثانية، وذلك وفق حتميات مبدأ الرئيس نيكسون الذي سبق له طرحه خلال خطاب ألقاه في جزيرة غوام – العام 1969م – ومفاده فك إرتباط الولايات المتحدة المباشر بالمشكلات العالمية مع عزوفها عن تقديم الرجال والمال والسلاح للحفاظ على الأوضاع الدولية القائمة، بما يعني ضرورة تحمل الآخرين لمسؤولياتهم الدولية والإقليمية، وإن لزمت الإشارة إلى أن ((مبدأ نيكسون)) لا يعني إحياء للعزلة الأميركية التقليدية ولكنه في جوهره نبذ لسياسات التدخل العسكري المباشر، مع ضمان المصالح الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة عن طريق دعم الأنظمة الحليفة والصديقة التي تلعب دور الحامي لتلك المصالح[3].

وتأكيداً للنهج المتحفظ إزاء المشكلات العالمية أعلن جوزيف سيسكو – في أيلول (سبتمبر) 1972م – مبادئ خمسة شكلت منطلقات السياسة الخارجية الأميركية وقتذاك وهي إيجازاً[4]:

1 – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

2 – تشجيع التعاون الإقليمي من أجل السلام والتقدم.

3 – مؤازرة الدول الصديقة في سعيها لتأكيد أمنها الذاتي.

---

[1] Washington Evening Star, 17th January, 1968.

[2] د.زهير شكر، **السياسة الأميركية في الخليج العربي، مبدأ كارتر** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982)، ص57 – 58.

[3] United States Depart. Of State – Bulletin (Wash. D.C Printing Office) Vol. 67 No 1732, p. 242.

[4] C.D. Carr, "The United States – Iranian Relations 1978", In: Hussein Amirsadeghi (ed): Security of Persian Gulf, (Groom helm, London, 1981) P. 75 .

4 – التمسك بالمبادئ المعلنة في قمة موسكو والمتعلقة بتفادي المواجهة بين القوتين العظمتين.

5 – تشجيع التبادل الدولي للسلع والخدمات والتقنية.

وبالنظر إلى المبادئ الثلاثة الأولى، نراها ترسم الركائز الأساسية التي نهضت عليها الاستراتيجية الأميركية في الخليج آنذاك، تلك المستهدفة تكريس الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية دونما تدخل عسكري صريح، وذلك بالإعتماد على العلاقات الوطيدة مع كل من إيران والمملكة العربية السعودية، تطبيقاً لسياسة الدعامتين Twin Pillars وجوهرها ترجيح مساعي التعاون الإقليمي في النطاق الخليجي، ومساعدة إيران والمملكة العربية السعودية عسكرياً بغرض حماية المصالح الأميركية في منطقة الخليج.

بيد أن حرب تشرين الأول (اكتوبر) 1973م جاءت بتحولات عنيفة مست دويلات الخليج التي بعدما عايشت انعزالاً طويلاً عن سائر أقطار الوطن العربي في ظل الحماية البريطانية، وجدت نفسها فجأة منخرطة بقوة في السياسات العربية عامة وفي الصراع العربي – الاسرائيلي خاصة، حتى أنها أيدت – وبلا تحفظ – قرار الملك فيصل بفرض حظر نفطي على الولايات المتحدة والدول الغربية المساندة لإسرائيل، كما أنهت البحرين التسهيلات التي سبق لها تقديمها إلى ((قوة الشرق الأوسط)) سالفة الذكر، ثم انفتح المسرح الخليجي أمام تحولات جوهرية ذات توجه مناهض للولايات المتحدة، حدت بعدد كبير من أعضاء الكونغرس إلى معارضة سياسة ((الدعامتين)). بحجة إطلاقها العنان لسباق تسلح ضار بين طرفيها من شأنه أن يدفع بالمنطقة الخليجية ككل إلى حلبة سباق التسلح بما ينسف أسس أمنها، ومن ثم يهدد بانقطاع الإمدادات النفطية[1].

ومع ذلك أبرمت الحكومة الأميركية اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي التقني والدفاعي، مع كل من المملكة العربية السعودية وإيران عامي 1974م و1975م على التوالي[2] واستناداً إلى الاتفاقية الأميركية – الإيرانية، عقد الشاه صفقات ضخمة من الأسلحة والتجهيزات العسكرية المتطورة مع الولايات المتحدة، كما عمل في الوقت نفسه على الإرتقاء بمستوى قواته البحرية حتى احتلت الصدارة في مياه الخليج، ثم تلا ذلك إعلانه إلغاء اتفاقية العام 1937م، المنظمة لحقوق الملاحة في شط العرب بين إيران والعراق، وتوجيه بوارجه الحربية لتهديد الأخيرة مع بسط هيمنته العسكرية الكاملة على شط العرب كأمر واقع، وما لبث أن أكمل حلقات مخططه باستيلائه في العام 1971م على جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى الواقعة في مدخل الخليج العربي بما مكنه من التحكم في حركة الملاحة فيه من واقع سيطرته على مضيق هرمز.

ولقد التقى مخطط الهيمنة الإيرانية مع مرامي الاستراتيجية الأميركية الجديدة في الخليج التي طمحت إلى إقامة نظام أمني إقليمي مستقر يدرأ احتمالات التدخل السوفياتي، لذلك وافقت إدارة نيكسون – كيسنجر العام 1972م، على تلبية كافة مطالب إيران من الأسلحة التقليدية المتقدمة، لا سيما في أعقاب إبرام اتفاقية الصداقة والتعاون السوفياتية – العراقية، وانسلاخ بنغلادش عن الباكستان. ويرى المراقبون في سيل الإمدادات

[1] u.s – Iran Joint Commission" – March 1975, In: Middle East Journal, No. 29, Summer 1975, P. 345.

[2] Shahram Chubin, Security in the Persion Gulf, The Role of Outside Power, (Gower Publishing. Co., London, 1982), P. 10.

العسكرية الأميركية لإيران، ترجمة ناطقة للمكون العسكري لمبدأ نيكسون المتمحور على مفهوم ((المعاونة الذاتية)) [1]، والتزاماً بمبادئ جوزيف سيسكو القاضية بعدم التدخل العسكري المباشر في الخليج، مع إلقاء مسؤولية كفالة أمنه على الدول المحافظة والصديقة وفي مقدمتها إيران – الشاه ذات التوجه المهيمن ونوازع السطوة، والتي سرعان ما غدت ((شرطي الخليج)) حتى أنها توسمت في نفسها قدرة على ملء الفراغِ الذي خلفه الإنسحاب البريطاني من شرق السويس، خاصة وقد صنفت سابعة دول العالم في سلم القدرات العسكرية.

الفرع الثاني:بداية التحول في الاستراتيجية الأميركية بالخليج

جاء الحظر النفطي لعام 1974م وما سبقه من ارتفاع هائل في أسعاره، مدعاة لتعديل مسار الاستراتيجية الأميركية في الخليج، إذ صارت أكثر ديناميكية منتقلة من مرحلة الأفكار العامة إلى مرحلة الأهداف المرتبة في سلم محدود من الأولوليات، ذلك أن الهدف المحوري لهذه الاستراتيجية أخذ يتركز في محاولة تأمين وصول النفط الخليجي إلى الولايات المتحدة وحلفائها، مع السعي في الوقت نفسه لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تعزز هذا الهدف المحوري ألا وهي[2]:

1 – عدم تمكين الاتحاد السوفياتي من إحراز تفوق عسكري في المحيط الهندي، حتى لا يميل الميزان الاستراتيجي العالمي في غير صالح الولايات المتحدة والتحالف الغربي عموماً، ولعل هذا الحرص الأميركي كان وراء حلول الولايات المتحدة محل بريطانيا في قاعدة ((دييغو غارسيا)) التي تعتبر أهم جزر المحيط الهندي إطلاقاً بمقياس القيمة الاستراتيجية.

2 – اجتذاب الفوائض المالية التي حصلت عليها دول الخليج – والتي تضاعفت عدة مرات بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) 1973م – في هيئة مبيعات أسلحة لتلك الدول – حتى أن هذه المبيعات قفزت من 157 مليون دولار في العام 1970م، إلى 6 مليارات دولار في العام 1977م، وما ترافق مع ذلك من زيادة في عدد المستشارين العسكريين الأميركيين في الخليج خلافاً لما كان مخططاً من قبل.

3 – الإبقاء على مضيق هرمز بعيداً عن أي تهديد، وذلك ضماناً لتدفق الإمدادات النفطية عبر المحيط الهندي أو حول طريق رأس الرجاء الصالح في طريقها إلى الغرب، وذلك بعد أن ارتفعت الواردات الأميركية من النفط الخليجي من 2.4 مليون برميل يومياً في العام 1973م إلى 4.9 مليون برميل يومياً في العام 1976م.

وبناء عليه برز المأرب النفطي بوصفه المحرك الديناميكي الفاعل للاستراتيجية الأميركية في الخليج، حتى أن التصريحات الرسمية الصادرة عن البيت الأبيض اتسمت آنذاك بقدر كبير من التطرف والتلويح بالتهديد باستعمال القوة والعنف العسكري إذا لزم الأمر، ومن ذلك تصريح هنري كيسنجر – وزير الخارجية الأميركي السابق – الذي أقرّ فيه بإمكان اللجوء إلى الخيار العسكري كتكتيك في استراتيجية تهدف إلى تأمين النفط الخليجي من أي خطر أو تهديد.

---

[1] د.إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، (شركة الربيعان، الكويت، 1984م)، ص37 – 38.

[2] Lawrence Whetten, "The Lessons of Iran" The World Today, October 1979, p.p. 383 – 387.

وانطلاقاً من هذا التصور الجديد، عملت إدارة كارتر على تعديل مسار العلاقة مع إيران فتحولت بها من علاقة ودية دون تحفظات، إلى علاقة عمل تخضع للعديد من الضوابط، آيتها أن طلبات إيران من الأسلحة أصبحت تمر عبر القنوات البيروقراطية بدلاً من البت فيها بقرارات سريعة على المستويات الرئاسية العليا على نحو ما كان قائماً من قبل، فضلاً عن إلزامها بتقديم أدلة وإثباتات عملية مقنعة بشأن حاجتها الأمنية الملحة التي تبرر طلب هذه الأسلحة، ومن المنظور الإنساني نفسه الذي تبنته إدارة كارتر، ودعوتها إلى إعلاء قيم الديمقراطية والإحتكام إلى مبادئ القانون الدولي والشرعية، تملكتها قناعة مبناها أنه ليس في مصلحتها احتضان نظام شمولي كنظام الشاه بسجله الحافل بانتهاكات حقوق الإنسان[1].

ولكن كان لأقطاب البنتاغون رؤية مغايرة تماماً، ذلك أن إنهيار حكم الشاه ومجيء نظام آيات الله المناهض للولايات المتحدة مثّل ضربة في صميم المصالح الاستراتيجية الأميركية بمنطقة الخليج وذلك من واقع الحيثيات التالية[2]:

1 – إن فقدان الغرب لكل قدراته في التنصت والتجسس التي مارسها من الأراضي الإيرانية، مع ضياع قواعده العسكرية فيها أضعف فاعلية نظم المراقبة على مدى تقيد الإتحاد السوفياتي بتنفيذ إتفاقيات سالت، الأمر الذي عقّد من مهام الدفاع عن الأمن والمصالح الغربية في منطقة الخليج ضد التحديات السوفياتية.

2 – إن تحول إيران من موقع التحالف مع الغرب إلى الحياد، كان يدمر الأساس الذي بنى عليه الغرب تخطيطه لمسألة الأمن الغربي في منطقة الخليج. ويبرهن على سطحية نظرية ((الدعامتين)) التي قامت عليها استراتيجية لحفظ الأمن الخليجي في مرحلة ما بعد فيتنام.

3 – مضاعفة فرص الإتحاد السوفياتي في الولوج إلى الخليج العربي والمحيط الهندي بسبب عدم وجود قوة جوية إيرانية مؤثرة تقوم بعمليات المطاردة والإعتراض، خاصة بعد القرار الذي اتخذته حكومة الثورة الإيرانية – آذار (مارس) 1979م – بالإنسحاب من الحلف المركزي، ذلك القرار الذي جاء كسباً عاجلاً استراتيجياً حصل عليه الإتحاد السوفياتي ولم يمض على نجاح الثورة الإيرانية أكثر من شهر.

4 – ومع تمزق المظلة العسكرية الإيرانية، فإن العديد من دول الخليج الصغرى ستفقد الحماية العسكرية التي وفرها لها الغرب من خلال قوة إيران ممّا يجعلها هدفاً سائغاً للأطماع السوفياتية.

لمحصلة هذه الحيثيات، استدعى خروج إيران من نظام التحالف الغربي إعادة صياغة منطلقات الاستراتيجية الأميركية في الخليج ممّا مهد بلا مراء لإحلال ((مبدأ كارتر)) محل ((مبدأ نيكسون)).

الغزو السوفياتي لأفغانستان، ومبدأ كارتر: بالغزو العسكري لأفغانستان خرجت الدبلوماسية السوفياتية على سالف نهجها الملتزم بعدم التدخل العسكري المباشر خارج دائرة الكتلة السوفياتية، بعد أن كفل مبدأ بريجنيف – الذي طرح في أعقاب أحداث براغ العام 1968م – كامل السطوة على دول المعسكر الشرقي بتبريره شرعية القمع العسكري لأية نزعة انفصالية قد تثور بين الحلفاء، وذلك بحجة الإحتفاظ بالوحدة العقائدية لحلف وارسو.

[1] د.إسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص88 – 89.

[2] The U.S., The Gulf And The 1980's", Middle East Journal, March 1980, p.p 8-11.

هذه الرؤية التي تجعل الغزو السوفياتي لأفغانستان جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية هجومية متكاملة، خطط لها ساسة الكرملين وكانت وراء إعلان الرئيس ((جيمي كارتر)) لمبدئه – في كانون الثاني (يناير) 1980م – الذي عبر فيه عن قلق الولايات المتحدة الشديد للخطر الذي يواجهها في الخليج، مؤكداً إصرارها على أن تقاوم بكل الوسائل الممكنة بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ضد أية محاولة من جانب أية دولة خارجية (والمعني هنا بالقطع هو الإتحاد السوفياتي) للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية[1].

وهكذا جاء ((مبدأ كارتر)) إنتصاراً للتيار الأميركي المتشدد بزعامة زبغنيو بريجنسكي – مستشار الأمن القومي الأسبق – والداعي إلى التخلص من كل آثار عقدة فيتنام بما في ذلك مبدأ نيكسون، بغية إعادة الهيبة العالمية للولايات المتحدة، وتأكيد زعامتها على العالم الحر. فهو – أي المبدأ – يعتبر عودة إلى سياسة التدخل الأميركي المباشر في كافة أنحاء العالم وإحياءً لاستراتيجية الاحتواء بعد أن قفزت منطقة المحيط الهندي – الخليج العربي إلى مركز متقدم في سلم الأولويات الاستراتيجية الأميركية نتيجة للربط الطردي الوثيق بين مطلبي ((أمن الطاقة)) و((أمن الخليج)).

وفي تبرير العودة إلى دبلوماسية العصا الغليظة أجمل المسؤولون الأميركيون الأخطار الجسيمة المترتبة على الغزو السوفياتي لأفغانستان فيما يلي من إعتبارات[2]:

1 – الوجود العسكري السوفياتي في أفغانستان تهديد صارخ لمنطقة الخليج التي تحتوي على ثلثي الصادرات العالمية من النفط، بل به تقترب القوة العسكرية للإتحاد السوفياتي إلى مسافة ثلاثمائة ميل فقط من المحيط الهندي، وتغدو بالتالي على مقربة من مضيق هرمز ممّا يشكل تهديداً صريحاً لحركة النقل الحرة لنفط الشرق الأوسط.

2 – جاء الغزو السوفياتي لأفغانستان مؤشراً أكيداً على السياسة التوسعية الجديدة لأقطاب الكرملين والتي من شأنها قلب معادلات القوة الدولية بصورة جذرية لصالحهم.

3 – لا تخفى الميزة الاستراتيجية الهامة التي يحرزها الاتحاد السوفياتي من جراء وجوده في أفغانستان، إذ يمتد نفوذه على مرمى يسير من الباكستان وإيران بما يمكنه من ممارسة ضغوط فعالة على الدولتين، إما لتعديل مسار سياستيهما الخارجية أو على الأقل لتحييد مساوئ هذا المسار على المصالح السوفياتية العليا.

4 – إذا ما نجح الإتحاد السوفياتي في السيطرة على ممرات النفط الخليجي يصبح في مركز يمكنه من إبتزاز دول أوروبا الغربية واليابان ممّا لا يستبعد معه ((فنلندتها)) وذلك لأن كل واحدة من هذه الدول – تبعاً لشدة حاجتها إلى نفط الخليج – ستجد نفسها في وضع لا تملك معه سوى التودد إلى الإتحاد السوفياتي والحرص على تجنب عدائه فتذعن لضغوطه، وتتحلل من روابطها الأمنية بالولايات المتحدة التي ستضطر عندئذ إلى تصفية قواعدها العسكرية بها على نحو يجيء قلباً لموازين القوى لصالح الإتحاد السوفياتي وحده.

[1] Daniel Pipes, Increasing Security in the Persian Gulf, Orbis, Vol. 26, Spring 1982, p.p.30-31.
[2] Albert Wohlstetter: Half Wars and Half Policies in the Persian Gulf, im: Scott Thompson (ed): National Security in the 1980, (Institute for Contemporary Studies, San Fransisco, 1980). p.p. 28-61.

وبقدر حجم هذه الأخطار جاء حجم رد الفعل الأميركي محدداً فيما عرف بقوة الإنتشار السريع.

الفرع الثالث: قوة الإنتشار السريع

حري بالذكر أن قوة الإنتشار السريع في طور نشأتها الأولى ركزت إهتمامها على منطقة المحيط الهندي، لذا وصلت المجموعة الأولى من السفن الحربية – وعددها سبع – المزودة بالتجهيزات العسكرية إلى قاعدة ((دييغو غارسيا)) – في تموز (يوليو) 1980م بقيادة البارجة American Champion ، خمس منها محملة بالدبابات والمدرعات والمدفعية ذاتية الحركة ومدفعية الميدان إلى جانب مستودع ضخم للوقود وآخر للمياه النقية، في حين تشكل العنصر البشري لقوة الإنتشار السريع من الوحدة السابعة للقوات البرمائية (مشاة البحرية أي المارينز) الأميركية المتمركزة بولاية كاليفورنيا والمدربة على القتال في البيئة الصحراوية، فضلاً عن ثلاثة ألوية من ((المارينز)) والفرقة ((82)) المحمولة جواً، كما تم ربط القوة بالسلاح الجوي الأميركي بواسطة جسر جوي قوامه طائرات النقل الثقيل و((سي – 5)) ((سي – 141)) ((C–141)) من قواعد جوية برية وطائرات القتال الرابضة فوق ظهر حاملات الطائرات الأميركية الموجودة في المحيط الهندي، وذلك لتوفير الغطاء الجوي الضروري لأداء قوة الإنتشار السريع لمهامها على الوجه الأكمل تمهيداً لإنضمام قوة ((المارينز)) إليها حتى تكتمل لها كافة عناصر الفعالية[1]

وفي تقدير قادة السلاح الجوي الأميركي أن هناك حاجة إلى جسر جوي يضم مائتي طائرة من طراز ((سي – 141)) ((C–141)) لحمل فرقة جوية كاملة التجهيزات وإنزالها بالمظلات، ولما كانت هذه الطائرات لا يمكن تزويدها بالوقود جواً فقد خصص الرئيس كارتر مبلغ خمسة بلايين دولار لإنشاء ثماني عشرة سفينة حربية عالية الكفاءة إلى جانب زيادة عدد السفن فائقة السرعة من طراز ((س – ل7)) ((S.L7)) والتي يمكنها قطع المسافة من الساحل الشرقي للولايات المتحدة إلى الخليج في نصف الوقت الذي تستغرقه السفن الأخرى، هذا كما ألحق بقوة الإنتشار السريع خمسة أسراب من قاذفات القنابل طراز ((ب – 52)) ((B–52)) وعدد من طائرات ((الأواكس)) للإنذار المبكر، وكان الهدف المتوخى من وراء هذا الحشد العسكري الهائل هو تمكين قوة الإنتشار السريع من نقل ما بين مائة ألف إلى مائتي ألف جندي إلى منطقة الخليج بسرعة تكفي للحيلولة دون أية سيطرة عسكرية مناهضة مهما بلغت درجة الإعداد المحكم لها من جانب الإتحاد السوفياتي[2].

وفي تعديد مآثر قوة الإنتشار السريع يسوق المراقبون العسكريون الأميركيون ما يلي من مبررات:

1 – إن قوة الإنتشار السريع هي الأداة المثلى لردع نوايا الإتحاد السوفياتي التوسعية إذ هو بإحتلاله أفغانستان يغدو في وضح جيوستراتيجي يمكنه من فتح ممر جغرافي ينفذ منه صوب المحيط الهندي، ومن ثم صوب

---

[1] برادلي، تاير، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**، تر: عماد فوزي الشعيبي، ط.1 (بيروت: الدار العربية للعلوم،2004)، ص.15.

[2] د.زهير شكر، مصدر سابق، ص117 – 118.

الخليج العربي، ومن خلال التنسيق مع كل من أثيوبيا واليمن الجنوبي ينجح الإتحاد السوفياتي في تحييد كثير من مظاهر النفوذ الغربي في المنطقة.

2 – قوة الإنتشار السريع هي الأداة الأهم للحيلولة دون إستغلال الإتحاد السوفياتي للفراغ العسكري الناجم عن إنسحاب بريطانيا من شرق السويس وسقوط شاه إيران، فالقرائن التاريخية كلها تؤكد على وثوب الإتحاد السوفياتي على المناطق التي زال عنها النفوذ الغربي، وما أوروبا وإيران وكوريا وأثيوبيا وأنغولا سوى دلائل دامغة على صحة هذا القول[1].

3 – قوة الإنتشار السريع وسيلة الولايات المتحدة لطمأنة الحلفاء والأصدقاء في منطقة الشرق الأوسط والتأكيد على احترامها لإلتزاماتها العسكرية والأمنية حيالهم[2].

4 – قوة الإنتشار السريع نسخ لصورة ((العملاق الكسيح)) التي التصقت بالولايات المتحدة من جراء الخبرة الفيتنامية المحيطة التي حدت بها إلى الإحجام عن إثبات وجودها في غير أزمة عالمية، فتلك القوة هي تأكيد على صحوة الولايات المتحدة وإصرارها على استعادة سالف مهابتها العالمية[3].

5 – تتعاظم الأهمية العسكرية لقوة الإنتشار السريع من واقع ديناميكيتها. إذ هي ليست وقفاً على منطقة الخليج والشرق والمحيط الهندي فقط، بل هي ذات قدرات تمكنها من الوجود على وجه السرعة في مختلف أرجاء العالم أجمع مؤكدة النفوذ الأميركي حيثما حلت[4].

وأخيراً بقوة الإنتشار السريع تتمكن الولايات المتحدة من مؤازرة أية دولة صديقة تتعرض لتهديد خارجي ليس بالضرورة سوفياتياً، شريطة أن تستدعيها الدول المعنية، وأن يسبق تلبية الدعوة تقييم دقيق لردود أفعال التدخل الأميركي إن إقليمياً أو عالمياً.[5]

لمجمل هذه المبررات تابعت إدارة كارتر بدأب وإصرار إكتمال مراحل قوة الإنتشار السريع حتى انتقلت تلك المهمة إلى إدارة الرئيس الجديد المنتخب ((رونالد ريغان)).

ريغان وتكتيك الإجماع الاستراتيجي: عندما تسلمت حكومة ((رونالد ريغان)) مقاليد السلطة الأميركية – في مستهل العام 1981 – أعلنت عن تمسكها بالأفكار الرئيسية التي تضمنها ((مبدأ كارتر)) وعن تعهدها بإكمال بناء قوة الإنتشار السريع، وذلك إنطلاقاً من قناعة ذات شقين:

أولهما: إن مصلحة الغرب تحتم الحفاظ على خيار إبقاء أية مواجهة عسكرية بين الشرق والغرب في نطاق الشرق الأوسط فقد دون تطرقه إلى أوروبا.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية الدولية في عالم متغير**، (الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة، 1983)، ص33 – 34.

[2] The U.S. The Gulf and The 1980's, Middle East Journal, March 1980, p.p.10-12

[3] General Victor Krulak, "Rapid Deployment Forces, Criteria and Imperatives", Strategic Review, Spring 1980,p.p.101-103

[4] Michael Getter, "U.S. Moving" Fast to Build up Military Forces in Persian Gulf", Wasington. Post, October 10th ,1980 "p.A1.

[5] إسماعيل صبري مقلد،المرجع السابق، ص 37

ثانيهما: إن الوصول إلى هذا الهدف كان يستلزم إحتفاظ الحلفاء الأطلسيين بمكونات مقدرة عسكرية ضاربة في مسرح الشرق الأوسط، تمكنهم من مجابهة الأزمات دونما حاجة إلى الاستعانة بالقوات الموجودة على المسرح الأوروبي، هذا ومن الأفكار التي أثّرت بشدة على التوجهات السياسية لإدارة ريغان، الفكرة القائلة بأن أمن أوروبا يتعرض لأخطار متصاعدة بسبب النزاعات المتفجرة في الشرق الأوسط، فهذه النزاعات مضافاً إليها عدم الاستقرار في الداخل كانت تهدد إنتظام موارد النفط الخارجية. وفي الوقت نفسه فإن هذه الأوضاع بعينها مضافاً إليها الفراغ العسكري كانت تتيح خيارات جديدة للإتحاد السوفياتي لتوسيع نفوذه بأسلوب التدخل المباشر أو غير المباشر ممّا كان يعني تهديد الأمن الأوروبي في الصميم.

وفي ضوء تلك الإحتمالات بالغة الخطورة فإنه لا إتفاقية حلف الناتو – التي تركز على الدفاع عن منطقة الأطلسي – ولا إتفاقية الأمن الأميركية – اليابانية التي تقتصر على الأراضي اليابانية – كانتا كافيتين لمواجهة التحديات السوفياتية، الأمر الذي كان يبرر الحاجة إلى إتخاذ تدابير أكثر جدوى جسدتها إدارة ريغان فيما عرف ((بالإجماع الاستراتيجي، ومعناه عقد إتفاق مع الدول المعتدلة الموالية للغرب في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا لإحتواء الأطماع السوفياتية، وبالمقياس الاستراتيجي فإن هذا الإتفاق كان يخلق ما يمكن تسميته ((بقوس الاحتواء Arc of Containment The ، وذلك بتدعيم قدرات أربع دول رئيسية في هاتين المنطقتين هي: مصر، إسرائيل، تركيا، الباكستان، وذلك على أمل أن تنضم إليها فيما بعد المملكة العربية السعودية والأردن. وهذه الدول الست التي كانت تشكل حجر الأساس في تطبيق سياسات الإجماع الاستراتيجي كانت تتميز – إلى جانب ثقلها السياسي – باحتلالها مواقع استراتيجية حيوية، فمصر، تسيطر على قناة السويس، وتركيا على مضيقي البوسفور والدردنيل، والباكستان قريبة من بحر العرب الذي يعد معبراً لمضيق هرمز والخليج ويتصل بالمحيط الهندي، أما المملكة العربية السعودية فإنها تشغل موقعاً متميزاً بين البحر الأحمر والخليج شرقاً، وأخيراً الأردن وإسرائيل تشكلان معاً الطريق التقليدية التي تربط بين آسيا الصغرى بأفريقيا.[1]

إتساقاً مع ما سبق قفزت مسألة الحصول على قواعد عسكرية دائمة أو مؤقتة في الحزام الشرق أوسطي إلى مصاف الأولويات الملحة لدى دوائر البيت الأبيض التي لم تصادف بالطبع عقبة تذكر مع إسرائيل حليفتها التقليدية، إذ جاء رفض الحلفاء الغربيين إدخال منطقة الخليج ضمن نطاق مسؤولية حلف الأطلسي الدفاعية، وكذلك تحفظ الدول العربية على أية تسهيلات أو قواعد تمنح تيسيراً لمهمة قوة الإنتشار السريع مدعاة لدخول الولايات المتحدة في مباحثات مع إسرائيل لتعميق تعاونهما الاستراتيجي بما يلبي المصالح الأميركية العليا في الخليج، حيث تم التوقيع على ميثاق للتعاون الاستراتيجي بين الطرفين – في أواخر العام 1981 – يسمح للولايات المتحدة بالإعتماد على ما تقدمه لها إسرائيل من قواعد عسكرية جوية وبحرية تعظم مقدرة الردع

[1] د.إسماعيل صبري مقلد، **((الإجماع الاستراتيجي في الشرق الأوسط))**، مجلة المجالس الكويتية، العدد 602، 25 كانون الأول (ديسمبر) 1982، ص30.

العسكري لقوة الإنتشار السريع، وتساعد بالتالي على حصر حرب الخليج في إطارها الإقليمي والحيلولة دون إمتدادها إلى مناطق أخرى في العالم.

فضلاً عن ذلك ينسب الزعماء الاسرائيليون مزايا عدة إلى ميثاق تعاونهم الاستراتيجي يعددونها فيما يلي[1]:

1 – تمكين الولايات المتحدة من الاستفادة في وقت الأزمات من المنشآت العسكرية الاسرائيلية سواء في هيئة وقود أو مطارات لهبوط طائرات النقل الأميركية أو مرافئ ترسو عليها سفنها الحربية المحملة بالعتاد العسكري.

2 – بإمكان الرادار الإسرائيلي توفير فترة إنذار كافية للأسطول السادس الأميركي لا سيما في جناحيه الشرقي والجنوبي.

3 – التعاون الجوي الأميركي – الاسرائيلي يوفر غطاء بالغ الأهمية للسفن التي تقل القوات الأميركية عبر الممر الذي يربط الخليج بالبحر الأبيض المتوسط.

4 – الإتفاق الاستراتيجي من شأنه توفير حماية إضافية لناقلات النفط العملاقة التي تحمل نفط الخليج إلى الغرب.

5 – تقديم خدمات الصيانة والإصلاح للأسلحة الأميركية دونما عناء يذكر طالما أن الترسانة الإسرائيلية في شقها الأعظم أميركية المنشأ.

وبمقتضى التعاون الاستراتيجي منحت إسرائيل الولايات المتحدة حق استغلال القاعدتين الجويتين في صحراء النقب، إضافة إلى مينائي حيفا وأشدود كمركزين لصيانة السفن الأميركية مع ربط شبكة الإنذار المبكر التابعة للأسطول السادس بشبكة الإنذار الإسرائيلية.

وفي مصر رحب الرئيس السادات بتعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة بحجة أن مصر تسهم في تحقيق نوع من التوازن العسكري الذي اختل في المنطقة، كما أنها تساعد الولايات المتحدة على استعراض قدراتها العسكرية بشكل فعال ومؤثر في منطقتي الخليج والشرق الأوسط، وكان تقييم السادات للتهديدات التي تواجه مصر وتملي عليها تعميق تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة ينبع من تصوره للعوامل التالية:[2]

1 – المؤامرات السوفياتية التي تستهدف الإطاحة بحكمه والعودة بمصر ثانية إلى حظيرة النفوذ السوفياتي.

2 – الوضع المضطرب في الخليج من جراء الحرب العراقية – الإيرانية وضعف دول هذه المنقطة عسكرياً بما يعظم الأطماع السوفياتية فيها.

3 – التهديد الليبي لأمن مصر من واقع كميات الأسلحة الضخمة التي كانت تتدفق على الجماهيرية الليبية من الإتحاد السوفياتي.

ورغم تحبيذ الرئيس السادات لمبدأ التعاون العسكري مع الولايات المتحدة إلا أنه اخضعه لعدة ضوابط أهمها أن يكون الوجود العسكري الأميركي في مصر مؤقتاً ومحدوداً وبعيداً عن المناطق الآهلة بالسكان، مع عدم تقنينه

[1] Stevens Spiegel, "Does the United States Have Options in the Middle East?". Orbis, Summer. 1980, p.p.393-400.

[2] د.إسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص156 – 177.

في إتفاقية مكتوبة حتى يأخذ طابع التسهيلات المؤقتة. ولقد تركزت هذه التسهيلات في قاعدتين عسكريتين رئيسيتين هما قاعدة ((رأس بناس)) على البحر الأحمر والقاعدة العسكرية الجوية التي تقع في غرب القاهرة.
وفي عمان وقّعت الولايات المتحدة – في حزيران (يونيو) 1980م – اتفاقية تتيح لها الوصول إلى القواعد العسكرية العمانية واستخدامها، وفي واقع الأمر مثلت التسهيلات الاستراتيجية واللوجستية العمانية إغراءً شديداً بالنسبة إلى الولايات المتحدة بسبب موقع عمان المتميز على مضيق هرمز من ناحية، وللأهمية القصوى للقواعد العسكرية العمانية في توفير الغطاء الجوي اللازم للأسطول الموجود في مياه الخليج من ناحية ثانية. وبمقتضى الإتفاقية الأمنية المعقودة مع سلطنة عُمان تتمكن القوات الأميركية من الوصول بحرية إلى القواعد العسكرية العُمانية واستخدامها في الظروف التي يستفيد فيها البلدان من هذا الاستخدام وأهم هذه القواعد نذكر قاعدة مصيرة الجوية والتي لا تبعد عن مضيق هرمز بأكثر من أربعمائة ميل فقط وميناءي ((قابوس)) و((صلالا)).[1]وإكمالاً لحلقة القواعد العسكرية الأميركية في نطاق الشرق الأوسط أبرمت الولايات المتحدة والصومال – في آب (أغسطس) 1980م – إتفاقاً يخول للأولى استغلال قاعدة ((بربرة)) التي لا تبعد عن اليمن الجنوبي (الماركسي آنذاك) بأكثر من مائتي وثمانين كلم وعن أثيوبيا بأكثر من مائتي كم، أي أنها تشغل موقعاً استراتيجياً وسطاً بين قطبي الوجود السوفياتي في المنطقة وفي الوقت نفسه توصلت كل من كينيا والولايات المتحدة إلى إتفاق يسمح للأخيرة باستخدام ميناء ((ممباسا)) كمرفأ لوجستي للقوات الأميركية الموجودة في المحيط الهندي[2].

[1] د.صلاح العقاد، ((**سلطنة عمان وكسر العزلة الدولية**))، مجلة السياسة الدولية، العدد 60 نيسان (ابريل) 1980م، ص134 – 135.

[2] درية شفيق بسيوني، ((**الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط**))، مجلة التجارة، جامعة أسيوط، العدد 13، تموز (يوليو) 1988م.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر الطاقة عصبا حيويا في الحياة اليومية، وذلك لما لها من منافع على البشر والحيوان والزرع. كما تلعب دورا أساسيا في تسيير قطاعات النشاط الاقتصادي والإنتاجي سواء كان ذلك في القطاعات العمومية أو في المؤسسات التجارية أو الصناعية أو القطاع الخدماتي. تنقسم الطاقة إلى نوعين الطاقة الشمسية، الرياح ، المياه يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية في إطار ما يعرف بالطاقات المتجددة، وهناك نوع آخر من الطاقة يوجد في باطن الأرض (الطاقة الأحفورية) كالفحم والغاز والنفط، هذا النوع الأخير –من الطاقة– رغم كزنه مصدر للتلوث والعديد من الأزمات البيئية إلا انه يبقى المصدر الرئيسي للطاقة في العديد من الميادين خصوصا النفط الذي يعتبر امتلاكه مهما لضمان استمرارية نشاط المؤسسات الإنتاجية والصناعية والخدماتية للدول وذلك بفضل مشتقاته العديدة.

إن حركية الدولة على الصعيد الخارجي هو انعكاس حتمي لنشاطها الداخلي وضمان استمرارية هذه الحركية يستلزم حسب رأي المختصين السيطرة على منابع الطاقة الأحفورية، فمنذ بروز النفط كأساس محرك للدولة اجتهدت الدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للحصول والسيطرة على هذه السلعة الإستراتيجية بمعنى آخر السيطرة على جغرافيا النفط.

قبل انتهاء ولاية الرئيس كلينتون الرئاسية، وقبيل استلام الرئيس جورج دبليو بوش الثاني رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، تلقى البيت الأبيض تقريراً حول استراتيجية الأمن القومي، وفي ما يخص أمن الخليج، يقول التقرير: (إن هذه المنطقة يجب التركيز عليها، وعدم تعرضها للتهديد من أجل الاستقرار الإقليمي، وأمن مصادر الطاقة، والوقوف في وجه التهديدات التي تشكلها الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل، وحماية أمن شركائنا في المنطقة).

وفي ما يخص أعضاء مجلس التعاون الخليجي جاء فيه (أننا سوف نستمر في تشجيع أعضاء مجلس التعاون الخليجي على أن يعملوا معاً وبطريقة وثيقة من أجل التوصل إلى ترتيبات دفاعية، وأمنية جماعية ومساعدة كل دولة للوفاء بمتطلباتها الدفاعية وتطوير العلاقات الدفاعية الثنائية) ولتفعيل ما جاء في تقرير استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، تم تجديد معاهدات الدفاع المشتركة الثنائية مع دول مجلس التعاون لعدة سنوات أخرى، مع منح بعض هذه الدول صفة حليف من خارج حلف الناتو، مثل البحرين والكويت، وعلى هذه الصفة يترتب عدد من الاستحقاقات العسكرية والسياسية تجاه هذه الدول. وبموجب هذه الصفة تحصل كل من البحرين والكويت على عدد من المميزات، في مقابل أن تمنحا وجود القوات الأمريكية فيهما حق استخدامها المنشآت العسكرية، بالإضافة إلى الدعم التي تتلقاه هذه القوات من الدول المضيفة.

ولقيت هذه السياسة الأمريكية قبولاً من دول مجلس التعاون، وذلك لأن العلاقات الأمنية تدخل في المسائل الاستراتيجية، ولا علاقة لها بما حدث أو يحدث في العراق، وهو ما عبر عنه وزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر المبارك الصباح خلال شهر يونيو 2003م، عندما قال: (إن الوجود الأمريكي في الكويت تحكمه اتفاقيات أمنية موقعة بين البلدين ولا علاقة له بما يحدث في العراق)

الخاتمة

إن دول الخليج الصغرى تنظر إلى العلاقات الأمنية بالولايات المتحدة على أنها وثيقة التأمين المناسبة لحمايتها، باعتبارها دولاً صغيرة وغنية ومحاطة بجيران أقوياء يشكلون خطراً عليها.

لقد حقق الوجود الأمريكي في الخليج والعراق ما يعرف بالجوار الاستراتيجي، فجعل من الدول التي كانت تشكل خطراً وتهديداً لدول مجلس التعاون، دولاً تتعرض للتهديد من قبل القوات الأمريكية، مما دعا الدول التي كانت تهدد دول مجلس التعاون للتحول إلى دول تقع تحت التهديد ما أدى بها إلى زيادة الإنفاق على التسليح، أما دول مجلس التعاون فقد حدَّ الجوار الاستراتيجي من زيادة إنفاقها على التسليح مما جعل هذه الدول توظف الفائض لأغراض التنمية، وبهذا حقق هذا الوجود ثلاثة مظاهر:

احتلال العراق وتشكيل حكومة وطنية.

تفعيل الترتيبات العسكرية الثانية مع دول الخليج.

العزلة شبه الكاملة لإيران وتهديدها.

وأدت هذه المظاهر إلى سقوط الحكومة المعتدلة في طهران وإتاحة الفرصة لوصول الراديكاليين إلى السلطة، مما صعد الموقف الإيراني، وأخذت حكومة أحمدي نجاد تبعث بتهديدات للولايات المتحدة في حالة تعرضها لأي قصف أو هجوم أمريكي.

ومن أهم هذه التهديدات، ضرب منابع النفط في الخليج، وقفل مضيق هرمز، وقصف القطع البحرية والقواعد الأمريكية في المنطقة، وتصفية الجنود الأمريكيين في العراق، وتوسيع دائرة الإرهاب وتنشيطه في العالم، وبهذا حولت إيران عناصر القوة لديها إلى قوة رادعة جعلت الولايات المتحدة ودول المنطقة تفكر في الحماية من هذه التهديدات، وإلى الالتفاف حول الولايات المتحدة والوقوف معها، فكانت الحرب الإسرائيلية – اللبنانية بمثابة التجربة على القصف المزمع للأهداف الإيرانية، والتأكد من مدى جدية التهديدات الإيرانية.

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت أنه من الصعب فرض العزلة الكاملة على طهران، وأنها أصبحت منافسة لها في الشرق الأوسط فلذلك حددت أهدافها تجاه إيران في ثلاثة أمور:

تحريض الأقليات العرقية في إيران على الانفصال مثل العرب، والكرد، والبلوش، والأذريين لتفكيك إيران.

قصف المواقع والأهداف العسكرية والنووية لمنعها من الوصول إلى تصنيع السلاح النووي.

إسقاط النظام في إيران من خلال القصف وإثارة الشعب الإيراني.

لقد ساهمت بعض مراكز الدراسات الاستراتيجية للولايات المتحدة في وضع عدد من الصيغ لأمن الخليج أهمها:

الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة والذي ينقسم إلى عسكري وسياسي، فالعسكري يصطدم بالإرهاب الذي يقاوم هذا التواجد، وغياب الدعم الشعبي للولايات المتحدة بسبب مساعدة إسرائيل، لكن ذلك لا يثني الولايات المتحدة عن خططها، لكنه يشكل قيوداً عليها، أما الوجود السياسي فيتحقق من خلال العلاقات المميزة مع دول الخليج الست مما يحد من المشكلات الإقليمية.

الخاتمة

النظام الرأسي في الأمن: وهذا يتطلب أن يكون النظام الأمني متعدد الطبقات، إذ يبدأ بالتعاون الثنائي بين دول الخليج والولايات المتحدة، ويعتمد في ذلك على المناورات العسكرية المنتظمة في دول المنطقة، ما يرفع من مستوى الكفاءة لدى قوات المجلس، كما يؤدي إلى التخفيف من التواجد العسكري الأمريكي. أما الطبقة الثانية فتعتمد على المنتدى الإقليمي لأمن الخليج شأنها شأن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ومنتدى الآسيان، فيتكون أعضاؤه من أعضاء سياسيين هم: دول الخليج، ومجلس التعاون، بالإضافة إلى دول من خارج المنطقة، ومنظمات لها اهتمام بالخليج، بحيث يربط أطراف الخليج بشبكة من الترتيبات الأمنية القابلة للتوسع والانكماش بحسب الاحتياجات الأمنية، ويستهدف هذا النظام إيجاد بيئة أمنية تشترك فيها دول المنطقة، وتشعر بأن لها مصالح جوهرية تتماشى مع أهدافها القومية.

توسيع رقعة حلف شمال الأطلسي، بحيث يمتد هذا الحلف إلى منطقة الخليج من خلال إنشاء حلف دفاعي إقليمي، وهذا يتطلب وضع التهديدات الإرهابية في الحسبان، مع عدم الفصل بين أمن الخليج وأمن الشرق الأوسط والأمن العالمي، كما يتطلب الحد من المنافسة الإقليمية بين الدول وذلك بإيجاد صيغ للتوازن في المصالح والقيم.

وبالمحصلة فإن أي نظام أمني مقترح لا يكتب له النجاح إذا لم تتواضع إرادة الأطراف الخليجية على الاقتناع به وتأييدها للنظام الأمني المقترح، فدول مجلس التعاون يرتبط أمنها الإقليمي بالأمن القومي العربي، كما يتطلب ذلك تطوير قدرات دول المجلس الدفاعية الجماعية، لأن ذلك يؤهل هذه الدول إلى الدخول في أي نظام إقليمي مقترح بحيث يكون لها دور القوة الموازنة، فمنطقة الخليج تتلاقى فيها المصالح وتختلف فيها الأطماع وهو ما يستدعي توافقاً بين دول الخليج وتوازناً في المصالح ونبذاً للأطماع، وهذا ما يحقق الأمن في المنطقة، ويبعد عنها شبح التهديد. فالعالم كله بحاجة إلى الطاقة ويتزايد الطلب والاعتماد عليها، ولابد من حماية هذه الموارد، والمحافظة على الاحتياطي في مكامنها، وتأمين سير الإمدادات بها، والمحافظة على الأسعار عند المنفعة الحدية لها.

إن أمن المنطقة يقع بصفة أساسية على كاهل دول المنطقة وبشكل خاص على دول مجلس التعاون، التي يجب أن تضع لنفسها خطة استراتيجية لتوفير الحماية الخاصة لكل دولة، وبالتالي للمجموعة الخليجية، وذلك بتوفير الأمن والسلامة لمنابع النفط، وهذا يتطلب منها التنسيق فيما بينها في سياستها النفطية من دون الانتظار لتفرض عليها سياسة أمنية من الخارج سواء كان ذلك من دول صديقة أو شقيقة.

إن الصراع في العراق يشكل خطراً على الخليج، كما أن البرنامج النووي في إيران يشكل تهديداً لأمن الخليج، وهنا لابد أن يهدأ الصراع في العراق، ولابد من تدخل عربي وإسلامي في مقابل الانسحاب الأمريكي، حيث إن نذر الحرب الأهلية القائمة على الصراع المذهبي ستمتد إلى دول الخليج، ولن يكون النفط بمنجاة عنها، كما أن التوتر بين الولايات المتحدة وإيران يعطي إشارات خطيرة على الأمن في منطقة الخليج.

الخاتمة

لهذا، فإن على دول مجلس التعاون أن ترسم لنفسها خطة استراتيجية تقوم على المواءمة بين دول مجلس التعاون ونبذ الخلاف فيما بينها، وبالتالي وضع خطة متكاملة للتسليح والتدريب، بالإضافة إلى خطة للتحرك السياسي تجاه إيران والعراق لدرء الأخطار قبل وقوعها، وليس الانتظار حتى تقع الكارثة.

لقد استطاعت النمسا وهي الدولة الأوروبية الصغيرة أن تضع السلام في أوروبا لمدة 99 عاماً ما بين حروب نابليون إلى الحرب العالمية الأولى، وذلك بفضل الخطة التي وضعها الأمير كليمنس فون مترنيخ مستشار النمسا. ولذلك فإن مجلس التعاون مطالب بوضع خطة استراتيجية أمنية تعتمد في أساسها على قدرات مجلس التعاون العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذه الخطة يجب ألا تستثني إيران والعراق، خصوصاً أن أمن الخليج سيكون أهم الموضوعات المطروحة على القمة المقبلة لدول مجلس التعاون.

إن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن اختيار الولايات المتحدة الأمريكية للحل العسكري لأكثر قضايا الخليج حساسية جلب لها مزيد من مشاعر الكره من طرف العرب و المسلمين، ولكن جلب لها مزيد من القوة والهيمنة الإستراتيجية على المستوى الإقليمي والعالمي، حيث تسلم الواقعية الهجومية بان البيئة الدولية فوضوية وذلك راجع لغياب سلطة عليا مهمتها فرض الأمن والنظام . وعند الواقعيين الهجوميين الدول فواعل عقلانية لا تنخرط في نزاعات إلا عندما تشعر بالتهديد، ولكنها ما تلبث أن تتبنى هذه سياسات التوسع وذلك لما تفرضه متطلبات البيئة الدولية لتكون أكثر قوة من باقي الدول وهو ما ينطبق على حالة الدراسة هذه.

يمكن تلخيص ما سبق في المعادلة السياسية التالية: ما إن تتميز منطقة بعوامل جغرافيا السياسية فإنها ستتحول إلى رهانات جيو سياسية يتم تحقيقها عن طريق القوة العسكرية إذا تحولت إلى أهداف جيو استراتيجية. أو المعادلة الرياضية التالية: نفط + قوة = هيمنة.

المراجع

المراجع

الكتب

1. أبوبكر الدسوقي، **"العراق و العقوبات الذكية،"** السياسة الدولية 145 (جويلية 2001)
2. أحمد إبراهيم محمد، **"حرب العراق و تحولات الفكر الإستراتيجي الأمريكي،"** السياسة الدولية 153 (جويلية2003)
3. إدوارد ب. بورود زيكيس ، ت /د.أحمد المغربي : **إدارة المخاطر و الأزمات و الأمن** ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة،2008
4. إدوارد، ميد إيدل .**رواد الإستراتيجية الحديثة،** ترجمة محمد عبد الفتاح، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية، 1956
5. أسامة عكنان، **إعصار الخليج : رياح الشرق تهب على مستقبل العالم** (الجزائر دار الشهاب.1991)
6. إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية الدولية في عالم متغير،** (الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة، 1983)
7. إسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي،** (شركة الربيعان، الكويت، 1984م)
8. امل ابراهيم الزياني ، **البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي** ، ط2 ، (د.م ، 1977)
9. البستكي نصرة عبد الله، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق،** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003
10. جون بيلس و ستيفن سميث : **عولمة السياسة العالمية** ، ت /مركز الخليج للأبحات ، الإمارات العربية المتحدة 2004
11. جون بيليس و آخرون، **عولمة السياسة العالمية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2004م)
12. حسام الدين كساب متولي، **شواتزكوف في الخليج –النص الكامل لمذكرات نورمان شواتزكوف** ،ط.1 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993)،
13. خالدي أحمد سامح وآخرون، **قضايا الخليج العربي،** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982
14. دافيد هـ . فيني ، **بترول الصحراء** ، ترجمة اسماعيل الناظر (بيروت ، 1960)
15. ذياب البداينة : **الأمن و حرب المعلومات** ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان 2002 ، الطبعة العربية الأولى ، الإصدار الثاني،2006
16. زهير شكر، **السياسة الأميركية في الخليج العربي، مبدأ كارتر** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982)
17. سامي عصاصة، **هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة** ،ط.1 (بيروت مكتبة بيسان، 1994)
18. سايمون ت ويزمان، "**عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي،**" **في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ،ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)
19. سعد البزاز، حرب تلد أخرى: **التاريخ ألسري الحرب الخليج**،ط.3 (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1993)
20. سلطان عبد الرحمن، **أضواء على الإستراتيجية السعودية،** المؤسسة العربية للشؤون الإستراتيجية، عمان ، 1990

المراجع

21. سليمان عبد الله الحربي : **مفهوم الأمن ، مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في الأطر و المفاهيم)** ،في العربية للعلوم السياسية ، بيت النهضة ، شارع البصرة ، الحمرا ، بيروت ، لبنان
22. سويد ياسين، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004،
23. شكر زهير ، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي** ، بيروت :معهد الإنماء العربي ، 1982
24. شوقي، عابدين و هدى متيكس .**قضايا الأمن في آسيا**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ، 2004
25. صبري فارس الهيتي ، **الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية** ، دار الرشيد للنشر (بغداد ، 1979)
26. صلاح، نيوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، الأكاديمية العربية الممقترحة، الدانمارك، 2008
27. صن، تسو .**فن الحرب**، ترجمة رؤوف شبايك، بيروت :دار الطليعة، 2007
28. الطحاوي عبد الحكيم عامر، **العلاقات السعودية–الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربي**، الرياض، مكتبة العبيكان ، 2004
29. عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، **الحداثة و ما بعد الحداثة** (دمشق : دار الفكر، 2003م)
30. العقيد محسن بن العجمي بن عيسى : **الأمن و التنمية** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ط 1، 2011،
31. علي خليفة الكواري ، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ، 1985)
32. فرانسيس فوكوياما، **الثقة**، ترجمة معين الإمام و مجاب الإمام (دمشق : رام للطباعة والنشر ، 1998 م)
33. فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة مجاب الإمام (الرياض : العبيكان ، 2007م)
34. فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والرجل وخاتم البشر ، ترجمة حسين أحمد أمين** (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1993م)
35. القاسمي خالد بن محمد، **الخليج العربي في السياسة الدولية :قضايا ومشكلات**، الكويت، دار الشرع، 1987
36. القباع عبد الله سعود، **السياسة الخارجية السعودية**، الرياض، مطابع الفرزدق، 1986
37. القحطاني شيخة غانم، **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997،
38. كارل كلوز فيتش .**عن الحرب**، ترجمة سليم شاكر الإمامي، بيروت :مؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997
39. ليدل ,هارت .**الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة هيثم الأيوبي، بيروت :دار الطليعة، 1967
40. ليون هارد، **عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**، ط.1(بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005)

المراجع

41. محمد المجذوب ، **التنظيم الدولي** ،(بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2002م)
42. مرهون عبد الجليل، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، دار النهار للنشر، بيروت، 1997
43. مصطفى مراد الدباغ ، **الجزيرة العربية موطن العرب ومهد الإسلام** ، ج2 ، دار الطليعة (بيروت ، 1963)
44. مقلد إسماعيل صبري، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت ،1984
45. النعيمي عبد الرحمن ، **الصراع على الخليج العربي**، دار الكنوز الأدبية، بيروت،1994
46. النعيمي عبد الرحمن، **الصراع على الخليج العربي**، دار الكنوز الأدبية،بيروت، 1994
47. وهيم طالب محمد، **التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي و موقف العرب في الخليج منه1939-1928** ، بغداد، دار الرشيد –، 1982
48. يحي عقاب ، **العراق في زمن الاستثناء**، ط.1 (الجزائر : دار الكتاب العربي، 1999)
49. يسري الجوهري ، **دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي** ، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر (الاسكندرية، 1999)

المذكرات

1. أسامة فاروق مخيمر، **دور منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إدارة الصراعات في أوروبا بعد الحرب الباردة : دراسة حالة البوسنة والهرسك** ، أطروحة دكتوراه(جامعة القاهرة: 2004م)
2. بدوي محمد صالح، **دور المملكة العربية السعودية في تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج في الفترة الممتدة من1990 -2004** ،**رسالة** ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ، 2005، ص ص32
3. بهولي عبير، **النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية –دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر03، 2013-2014
4. خالد معمري : **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة– دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، تخصص العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية،2007-2008،
5. سعاد محمد محمود حسن، **العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي: دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة دكتوراه (القاهرة : جامعة القاهرة ، 2005 م)
6. سليم كاطع علي، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي :دراسة تحليلية في الواقع والمستقبل**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000
7. عبد الناصر الدين جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية**

المراجع

الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه (الجزائر : جامعة الجزائر ، 2005م)

8. عماد جاد، حلف الأطلنطي : **مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة** ، رسالة دكتوراه منشورة(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 1998م)
9. عمار حجار، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط** ، رسالة ماجستير(باتنة : جامعة باتنة ، 2002م)
10. قاسم باحماني الراعي : **الأمن و الدف اع في غرب البحر المتوسط (الواقع و الرهانات (مبادرة5 5+)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر،2011-2010
11. نسيمة طويل،**الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شمال اسيا، دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة،** رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة- 2010/2009

المجلات

1. إسماعيل صبري مقلد" .**موضوع الإستراتيجية السوفيتية**"، في مجلة السياسة الدولية، العدد7 ، يناير،1967
2. إسماعيل صبري مقلد، **((الإجماع الاستراتيجي في الشرق الأوسط))**، مجلة المجالس الكويتية، العدد 602، 25 كانون الأول (ديسمبر) 1982
3. برادلي، تاير، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**، تر: عماد فوزي الشعيبي، ط.1 (بيروت: الدار العربية للعلوم،2004)
4. بيلو بيير، "**بغداد – طهران :لعبة الاثنين الكبار**"، ترجمة سوسن حسين، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، 1986،
5. حرب أسامة الغزالي، **التطور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج في ظل الإدارات الجديدة**"، مجلة السياسة الدولية، العدد79، 1989
6. الحسن عبد العزيز بن عبد الرحمن، **عصر الفهد: السياسة الخارجية السعودية خصائص ومميزات** ، صحيفة الجزيرة ، العدد 208134 ، 2001
7. درية شفيق بسيوني، **((الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط))**، مجلة التجارة، جامعة أسيوط، العدد 13، تموز (يوليو) 1988م.
8. راجية إبراهيم صدقي، "**التوجهات العامة لردود الفعل الدولية**" **السياسة الدولية** ، العدد 102 (اكتوبر 1990)
9. الزيات محمد صفوت، **الولايات المتحدة وأمن الخليج ..طموح المصالح وحدود القوة**"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 16، 2006 ،
10. صلاح العقاد، **((سلطنة عمان وكسر العزلة الدولية))**، مجلة السياسة الدولية، العدد 60 نيسان (ابريل) 1980م،
11. عشقي أنور بن ماجد، **أمن الخليج وسبل تحقيقه**، مجلة آراء ، حول الخليج، العدد 2006

المراجع

12. علو أحمد، **سباق التسّلح الدولي**"، مجلة الجيش، العدد 253، 2006
13. القلاب موسى حمد، **ماذا لو حصلت مواجهة عسكرية أمريكية** إيرانية"، مجلة آراء حول الخليج، العدد– 21 ، 2006
14. كشك أشرف محمد ، **تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 154،2003

الندوات والمداخلات

1. حمد رشيد الفيل ، **الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، ضمن ندوة : الخليج العربي في مواجهة التحديات** (الموسم الثقافي السابع والثامن ، 1974–1975) ، رابطة الاجتماعيين (الكويت ، 1975)
2. سعيد عبد الله حارب ، **الخليج العربي امام التحدي العقدي** ، ضمن ندوة : التحديات الحضارية والغزو الثقافي لدول الخليج ، مسقط ، سلطنة عمان في الفترة من 1–3 شعبان 1405 . الموافق 21–23 ابريل 1985 ، مكتب التربية العربي لدول الخليج (الرياض ، 1987)

الموسوعات

1. الأيوبي الهيثم، **الموسوعة العسكرية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، **1980**
2. الرازي : **معجم مقاييس اللغة** ، تحقيق عبد السلام هارون ط 2 ، مصر ، شركة مصطفى الحلبي ،1969

المراجع الاجنبية

1. Albert Wohlstetter: Half Wars and Half Policies in the Persian Gulf, im: Scott Thompson (ed): National Security in the 1980, (Institute for Contemporary Studies, San Fransisco, 1980).
2. Alfred B. Prados **Saudi Arabia: Post-War Issues and U.S. Relations,** Foreign Affairs and National Defense Division, Congressional Research Service**,** 2001
3. C.D. Carr, "The United States – Iranian Relations 1978", In: Hussein Amirsadeghi (ed): Security of Persian Gulf, (Groom helm, London, 1981) .
4. Daniel Pipes, Increasing Security in the Persian Gulf, Orbis, Vol. 26, Spring 1982.
5. Ehteshami Anoushiravan., **Oil, Arms Procurement And Security In The Persian Gulf**, Asian Affairs, Vol. 34 Issue 3. 2003
6. Emmanuelle Kant ,Vers La Paix Perpetuelle (Paris : Garnier _ Flammarion ,1991)
7. General Victor Krulak, "Rapid Deployment Forces, Criteria and Imperatives", Strategic Review, Spring 1980
8. Hervé, couton. traité de stratégie, (économico-Paris, 1999),
9. K.G.Giesen , L'ethique Des Relations Internationales : Les Theories Anglo _ Americaines (Bruxlles : Brayant , 1992)
10. Lawrence Whetten, "The Lessons of Iran" The World Today, October 1979
11. Michael Getter, "U.S. Moving" Fast to Build up Military Forces in Persian Gulf", Wasington. Post, October 10th.,1980 "
12. Rodman Peter W., **Middle East Diplomacy After The Gulf War**. Foreign Affairs; 91, Vol. 70 Issue 2., 1991
13. Shahram Chubin, Security in the Persion Gulf, The Role of Outside Power, (Gower Publishing. Co., London, 1982)
14. The U.S. The Gulf and The 1980's, Middle East Journal, March 1980

المراجع

15. The U.S., The Gulf And The 1980's", Middle East Journal, March 1980,
16. u.s – Iran Joint Commission" – March 1975, In: Middle East Journal, No. 29, Summer 1975,
17. United States Depart. Of State – Bulletin (Wash. D.C Printing Office) Vol. 67 No 1732,

المواقع الالكترونية

1. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/18405C9C-35B5-493F-99F0-
2. http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php.
3. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9
4. www .etudiant d-z.com /vp /showwthhread.php? .
5. www.caus.org.lb/pdf-emagazine.articles/19-04.pdf
6. www.geicities.com /adelzeggagh/ ir.html.

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر	
الاهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول : المقاربة المفاهيمية للاستراتيجية والامن	
المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية	06
المطلب الاول : نشأة الاستراتيجية و مفهومها	06
الفرع الأول :التحليل الكلاسيكي لأصل مصطلح إستراتيجية	06
الفرع الثاني: تعريف مصطلح الإستراتيجية	06
الفرع الثالث: نشأة مصطلح الإستراتيجية وتطوره	08
المطلب الثاني : المدارس الإستراتيجية.	11
الفرع الأول :المدرسة الكلاسيكية.	11
الفرع الثاني: المدرسة الكلاسيكية الجديدة	12
الفرع الثالث:المدرسة الحديثة	12
المبحث الثاني: مفهوم وابعاد الامن	13
المطلب الأول: تعريف الأمن	13
الفرع الأول: التعريف اللغوي لمصطلح الأمن	13
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمن	13
الفرع الثالث:التغير في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة	20
المطلب الثاني : النظريات المفسرة للامن في القانون الدولي	22
الفرع الاول : النظريات الواقعية والأمن الدولي	22
الفرع الثاني : النظريات التأملية	34
الفرع الثالث: النظرية البنائية	37
الفصل الثاني: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية وأثرها على الأمن في منطقة الخليج	
المبحث الأول: دول الخليج	41
المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية و الجيوسياسية لمنطقة الخليج	41
الفرع الأول :الموقع الجغرافي لدول الخليج	41
الفرع الثاني: الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج	42
المطلب الثاني: النفط والسياسة الأمريكية في الخليج	42

الفهرس

المبحث الثاني: الاستراتيجية الامريكية والامن في منطقة الخليج	**47**
المطلب الأول: الانعكاسات الإقليمية والدولية للحروب الأمريكية في الخليج	**47**
الفرع الأول: تطور الأمن الإقليمي الخليجي	**47**
الفرع الثاني: الانعكاسات الإقليمية والدولية للحروب الأمريكية في الخليج	61
المطلب الثاني: الإستراتيجية الأميركية في الخليج العربي الثوابت والمتغيرات	**62**
الفرع الأول :تطور الدور الأميركي في الخليج(1968 – 1974)	**62**
الفرع الثاني:بداية التحول في الاستراتيجية الأميركية بالخليج	**65**
الفرع الثالث: قوة الإنتشار السريع	**68**
الخاتمة	**74**
المراجع	